وزارة التــعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مــذكرة تخرج لنيـل شهـــادة المـــاستر
فرع علوم مالية
تخصص مالية المؤسسات

الموضوع:

آفاق حوكمة المؤسسات الجزائرية في ظل اعتماد التحليل المالي القائم على النظام المحاسبي المالي

ـ دراسة استطلاعية لوجهات نظر ذوي الاختصاص بولاية قالمـة ـ

من إعداد الطلبة
ـ عتيقة زياية
ـ كميلة بوشلخة

تحت إشراف الأستاذ
دبوش عبد القادر

السنة الجامعية:2012-2013

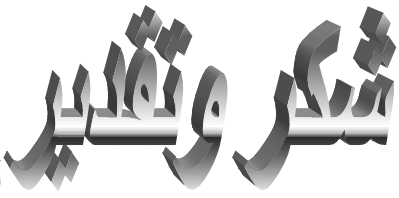

أول شكر وآخر شكر لك أنت وحدك ربنا ورب كل البشر على العقل الذي وهبتنا إياه لكي نفكر ونتدبر ونشكرك على الصبر والقوة التي منحتنا إياها.

وبعد، وفاء لوعدنا بإنجاز هذا المجهود العلمي المتواضع، يسرني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستـاذ المشرف "دبوش عبد القادر" الذي أمدنا من منابع علمه بالكثير،كما نتقدم بالعرفان إلى أساتذتي الكرام أعضاء لجنة النقاش الموقرين.

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير، لكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد، دون أن ننسى جميع الأساتذة من الابتدائي إلى الجامعي.

قائمة المحتويات

- **دعاء.**
- **شكر وعرفان.**
- **قائمة المحتويات.**
- **قائمة الأشكال.**
- **قائمة الجداول.**

مقدمة الموضوع .....أ

الفصل الأول: أساسيات حول حوكمة المؤسسات 1

مقدمة الفصل.....2

المبحث الأول: مفهوم حوكمة المؤسسات وأهميتها.....3

المطلب الأول: النشأة والتطور التاريخي لحوكمة المؤسسات.....3

المطلب الثاني: تعريف حوكمة المؤسسات.....4

المطلب الثالث: أهداف حوكمة المؤسسات.....5

المبحث الثاني: حوكمة المؤسسات :الركائز، الأطراف المعنية بها، ومراحل تطبيقها.....6

المطلب الأول: ركائز حوكمة المؤسسات.....6

المطلب الثاني: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات.....7

المطلب الثالث: مراحل تطبيق حوكمة المؤسسات.....8

المبحث الثالث: متطلبات حوكمة المؤسسات.....11

المطلب الأول: المبادئ الأساسية لحوكمة المؤسسات.....11

المطلب الثاني: محددات نجاح حوكمة المؤسسات.....14

المطلب الثالث: خصائص نموذج الحوكمة الجيدة.....16

خلاصة الفصل.....17

الفصل الثاني: التحليل المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية..... 18

مقدمة الفصل.....19

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي.....20
المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وأنواعه.....20
المطلب الثاني: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي والجهات المستفيدة منها.....21
المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي وأدواته.....23
المبحث الثاني: المعايير المحاسبية الدولية.....24
المطلب الأول: نشأة وتطور المعايير المحاسبية الدولية.....24
المطلب الثاني: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية وأهدافها 25
المطلب الثالث: مزايا ومعوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.....26
المبحث الثالث: أثر المعايير المحاسبية الدولية على نواتج التحليل المالي.....28
المطلب الأول: قواعد إعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية.....28
المطلب الثاني: القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية.....29
المطلب الثالث: التقارير التابعة للقوائم المالية.....32
خلاصة الفصل.....35
الفصل الثالث: مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات في الجزائر
.....36
مقدمة الفصل.....37
المبحث الأول: واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر.....38
المطلب الأول: بوادر ظهور حوكمة المؤسسات في الجزائر.....38
المطلب الثاني: مؤشرات تبني مبادئ الحوكمة في الجزائر.....39
المطلب الثالث: عوائق تطبيق الحوكمة في الجزائر.....40

المبحث الثاني: التوجه نحو نظام محاسبي مالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية.....41
المطلب الأول: عرض عام للنظام المحاسبي المالي الجديد.....41
المطلب الثاني: التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي في الجزائر.....43
المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية.....45
المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي كأداة لتفعيل حوكمة المؤسسات في الجزائر.....48
المطلب الأول: تفعيل العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وحوكمة المؤسسات في الجزائر في الجزائر....48
المطلب الثاني: أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في تعزيز حوكمة المؤسسات في الجزائر..... 49
المطلب الثالث: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي كأداة للحوكمة في المؤسسات الجزائرية.....50
خلاصة الفصل.....53
الفصل الرابع: دراسة استطلاعية لوجهات نظر ذوي الاختصاص بولاية قالمة.....54
مقدمة الفصل.....55
المبحث الأول: التعريف بالعينة محل الدراسة..... 56
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة.....56
المطلب الثاني: خصائص أفراد مجتمع الدراسة.....56
المطلب الثالث: حدود الدراسة.....60
المبحث الثاني: منهجية الدراسة وخطواتها الإجرائية.....61
المطلب الأول: مراحل إعداد الاستمارة..... 61
المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية.....61
المطلب الثالث: أداة الدراسة.....62
المبحث الثالث: عرض البيانات وتحليلها وتفسيرها.....74
المطلب الأول: أسباب تبني حوكمة المؤسسات.....74
المطلب الثاني: واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر.....82

المطلب الثالث: دوافع توجه الجزائر للإصلاح المحاسبي.....91
المطلب الرابع: أثر النظام المحاسبي المالي في التحليل المالي.....94
المطلب الخامس: دور النظام المحاسبي المالي الجديد في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات.....97
خلاصة الفصل.....107
خاتمة الموضوع.....109
قائمة المراجع.....114
الملاحق.
ملخص.

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ركائز حوكمة الشركات	7
02	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	8
03	مراحل حوكمة الشركات	10
04	مبادئ وأهم أهداف حوكمة الشركات	13
05	تفاعل المحددات الداخلية والخارجية لإنجاح حوكمة الشركات	15
06	توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الجنس	57
07	توزيع أفراد الدراسة وفق متغير السن	58
08	توزيع أفراد الدراسة وفق لمتغير المستوى التعليمي	59
09	توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المركز الوظيفي	60
10	مدى توفر أسباب تبني الحوكمة في الواقع الجزائري	82
11	مدى توفر مبادئ الحوكمة في الواقع الجزائري	91
12	مدى توفر دوافع تبني النظام المحاسبي المالي	94
13	مدى توفر أثر النظام المحاسبي المالي على نواتج التحليل المالي	97
14	مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ الحوكمة في الواقع الجزائري	106

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع أفراد الدراسة وفق الجنس	56
02	توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير السن	57
03	توزيع أفراد الدراسة وفق لمتغير المستوى التعليمي	58
04	توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المركز الوظيفي داخل المؤسسة	59
05	معاملات الارتباط بين عبارات سبب إساءة استخدام السلطة	64
06	معاملات الارتباط بين عبارات سبب ضعف أنظمة الرقابة الداخلية	64
07	معاملات الارتباط بين عبارات سبب غياب التحديد الواضح للمسؤوليات وتعارض المصالح	65
08	معاملات الارتباط بين عبارات سبب الحاجة إلى الإهتمام بجوانب آداب وسلوكيات المهن	65
09	معاملات الارتباط بين عبارات سبب جذب الاستثمارات الأجنبية	66
10	معاملات الارتباط بين عبارات مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة	66
11	معاملات الارتباط بين عبارات مبدأ حماية حقوق المساهمين	67
12	معاملات الارتباط بين عبارات مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين	67
13	معاملات الارتباط بين عبارات مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطة	67
14	معاملات الارتباط بين عبارات مبدأ الإفصاح والشفافية	68
15	معاملات الارتباط بين عبارات مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	68
16	معاملات الارتباط بين عبارات الأسباب المحاسبية	69
17	معاملات الارتباط بين عبارات الأسباب المالية	69
18	معاملات الارتباط بين عبارات أثر النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية	69
19	معاملات الارتباط بين عبارات أثر النظام المحاسبي المالي على التقارير المالية الإضافية	70
20	معاملات الارتباط بين عبارات دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية	70
21	معاملات الارتباط بين عبارات دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية	71
22	معاملات الارتباط بين عبارات دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين.	71
23	معاملات الارتباط بين عبارات دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطة.	72

24	معاملات الارتباط بين عبارات دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.	72
25	معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات محاور الدراسة	73
26	التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لسبب إساءة استخدام السلطة	74
27	التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لسبب ضعف أنظمة الرقابة الداخلية	75
28	التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية للسبب غياب التحديد الواضح للمسؤوليات وتعارض المصالح	76
29	التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لسبب الحاجة إلى الإهتمام بجوانب آداب وسلوكيات المهن	77
30	التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لسبب جذب الاستثمارات الأجنبية	78
31	التوزيع التكراري والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب تبني حوكمة المؤسسات	79
32	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسباب تبني الحوكمة	81
33	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمبدأ وجود إطار فعال للحوكمة	82
34	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمبدأ حماية حقوق المساهمين	83
35	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين	84
36	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات	85
37	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمبدأ الإفصاح والشفافية	86
38	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	87
39	التوزيع التكراري والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمبادئ حوكمة المؤسسات	88
40	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمبادئ حوكمة المؤسسات	90
41	التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية للأسباب المحاسبية	91
42	التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية للأسباب المالية	92
43	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسباب توجه الجزائر للنظام المحاسبي المالي	93

44	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأثر النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية	94
45	التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأثر النظام المحاسبي المالي على التقارير الإضافية	95
46	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لآثار النظام المحاسبي المالي على نواتج التحليل المالي	96
47	التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الإفصاح والشفافية	97
48	التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ حماية حقوق المساهمين	99
49	التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين	100
50	التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات	101
51	التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.	102
52	التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة	103
53	التوزيع التكراري والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات	103
54	التوزيع التكراري والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات	105

المقدمة

إن التغيرات الإقتصادية العالمية وما أفرزته من ترابط اقتصاديات الدول وظهور مفاهيم جديدة منها التكتلات، الاندماجات الاقتصادية والحوكمة المؤسساتية ...الخ، وكذا سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، بالإضافة إلى ما سجله الاقتصاد الأمريكي من الموجات المتلاحقة من الانهيارات المالية والمحاسبية والتي كانت نتيجة للممارسات غير السليمة للأعمال التي تدار من خلالها المؤسسات، كل ذلك أدى إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة للرقابة من خلال إطار تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال في المؤسسات والمشروعات، فجاء مصطلح حوكمة المؤسسات كأحد أساليب الإدارة الرشيدة من خلال الالتزام بتطبيق نظم محاسبية فعالة وموحدة على الصعيدين المحلي والدولي، ويعتبر تبني هذا الأسلوب أمرا ضروريا لمواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي الذي تعاني منه معظم المؤسسات في القطاع العام والخاص، ولاسيما مايتصل بإعداد التقارير المالية، إضافة إلى أهمية الحوكمة في تلبية متطلبات المرحلة الراهنة وما يمكن أن تقبل عليه الجزائر من فرص وتحديات مستقبلية بشأن العديد من المجالات، ولا سيما المجالات الاقتصادية، فالجزائر ليست بمنأى عن هذه التغيرات الدولية حيث كان لزاما عليها الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل المحاسبين وإعداد وفحص القوائم المالية، وهذا حتى يتماشى مع متطلبات التجارة العالمية وعولمة أسواق رأس المال خاصة وأن المخطط الوطني المحاسبي أصبح لا يتماشى مع تطور المؤسسات الجزائرية والظروف الدولية، الأمر الذي استدعى إعادة النظر في هذا المخطط من خلال إعداد نظام محاسبي مالي جديد يستجيب للمعايير المحاسبية الدولية بغرض تطبيقه في الجزائر بداية من سنة 2010، وذلك محاولة لجعل المعلومة المالية الصادرة عن المؤسسات الجزائرية موثوق بها على الصعيد الوطني والدولي، كما جاءت محاولة تطبيق هذا النظام الجديد مواتية بعد إطلاق أول ميثاق لحوكمة المؤسسات في الجزائر تحت اسم (ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر) والذي أكد على ضرورة التكيف مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية كما يمثل هذا النظام خطوة هامة في عملية تطبيق مفاهيم حوكمة المؤسسات.

الإشكالية:

في ضوء ما سبق فإن تساؤل الدراسة الرئيسي هو كالآتي:

ما مدى مساهمة التحليل المالي القائم على المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

انطلاقا من التساؤل الرئيسي تنبثق التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل دواعي وأسباب تبني حوكمة المؤسسات؟
- ما مدى توفر مبادئ حوكمة المؤسسات في الواقع الجزائري؟
- ما هي دوافع توجه الجزائر إلى النظام المحاسبي المالي الجديد؟
- كيف أثر النظام المحاسبي المالي الجديد في نواتج التحليل المالي؟
- ما الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ الحوكمة؟

فرضيات الدراسة:

تدعيما للإشكالية السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

- حوكمة المؤسسات ليست من القضايا العشوائية ولا هي وليدة الصدفة، وإنما حدثت نتيجة لأسباب محددة.
- إن تبني مبادئ الحوكمة في أي بلد لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان ذلك يتم في مناخ وبيئة تضمن تطبيق تلك المبادئ، وهذا ضمن الأطر القانونية والتنظيمية التي تضمن التطبيق الجيد لها.
- تبني النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر كان لأسباب محاسبية وأخرى مالية.
- النظام المحاسبي المالي الجديد لم يأتي بتعديلات فقط وإنما جاء بإضافات جديدة خاصة فيما يخص القوائم المالية.
- النظام المحاسبي المالي الجديد يوفر معلومات مالية مفصلة ودقيقة وتتميز بالحياد وعدم التحيز لأي طرف من مستخدميها مما يقلل من تضارب المصالح.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة باعتبار أنها تلقي الضوء على مفهوم حوكمة المؤسسات والنظام المحاسبي المالي وأسباب تبنيهما وكذا مساهمة هذا الأخير في تعزيز مبادئ الحوكمة، وبالتالي إثراء المعرفة حول كافة جوانب هذا الموضوع، حيث أنه لا يمكن تطبيق هذا النظام ما لم يتم التعرف جيدا على أسباب تبنيه وما يمكن الحصول عليه من ايجابيات في حالة حسن تطبيقه وما قد يواجهه من صعوبات، كما أن الموضوع يقف على تقديم تصورات للكيفية التي تجري بها تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات حتى تمارس دورها بفاعلية وذلك من خلال النهوض بمهنة المحاسبة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وعرض أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الجزائرية، وكيفية الإستفادة من هذا التطبيق لتعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات وذلك من خلال:

- التعرف على مفهوم حوكمة المؤسسات ودوافع تطبيقها.
- إبراز الأسباب التي أدت إلى التوافق والتوحيد المحاسبي.
- إبراز مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية
- التطرق للمعايير المحاسبية والمالية الدولية وكيفية إعداد القوائم المالية في ظلها.
- التطرق للتجربة الجزائرية في محاولة تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد.
- محاولة إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام المحاسبي لمالي الجديد لتفعيل الحوكمة في الجزائر.

أسباب اختيار الدراسة:

حداثة الموضوع، إذ يعتبر أحد مواضيع الساعة لاسيما في الآونة الأخيرة حيث أصبح النظام المحاسبي المالي محل اهتمام الباحثين في مجال المحاسبة وعلى الرغم من ذلك فإن هذا النظام لم يلق الإهتمام الكافي في مجتمعاتنا العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة إلا بعد أن تم إجبارها على الإلتزام به والذي يمثل بدوره أحد الأسباب الرئيسية لاختيار هذا الموضوع.

كذلك ارتباط الموضوع بالنظام المحاسبي المالي المبني على المعايير المحاسبية الدولية، فلا تكاد توجد مؤسسة بدون محاسبة مبنية على مبادئ وأسس وقواعد للتقييم.

بالإضافة إلى إبراز الدور الإيجابي الذي يعبه النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات، إذ لا ينبغي النظر إليه على أنه نظام تم فرضه على الجزائر إجباريا وأنه نظام غير مرغوب فيه بسبب صعوبة تطبيقه وأنه من الصعب التخلي على المخطط المحاسبي الوطني الذي تأصل وتجذر منذ من وقت طويل.

كما يمكن للموضوع أن يكون بمثابة فاتحة لدراسات لاحقة أو نقطة مكملة لدراسات أخرى حول جوانب لم يتم التطرق إليها في موضوع النظام المحاسبي المالي الجديد.

منهج وأدوات الدراسة:

بما أن الموضوع يهدف إلى معرفة آراء ووجهات نظر المهتمين بالمحاسبة في الجزائر من أساتذة التعليم العالي ومهنيين من خبراء ومحافظي حسابات وإطارات في مختلف المؤسسات حول النظام المحاسبي المالي الجديد وماله من دور يلعبه في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات، فإن المنهج المتبع الذي يسمح بتحقيق أهداف الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة، ومنهج دراسة الحالة الذي يعتمد عليه من أجل إثبات صحة استمارة الأسئلة التي تمثل الأداة الأساسية للدراسة باعتبارها الأفضل في توفير المعلومات التي يحتاج إليها هذا الموضوع.

هيكل الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، ثلاثة منها نظرية وفصل أخير تطبيقي، تسبق كل هذه الفصول مقدمة تختص بتوضيح إشكالية الموضوع، أهمية الموضوع، أهداف الموضوع وأدوات ومناهج الدراسة.

أما عن محتويات الفصول التي تتكون منها الدراسة فهي كالآتي:

يتناول الفصل الأول أهم المفاهيم المتعلقة بحوكمة المؤسسات، متطرقا في هذا الإطار إلى مفهوم حوكمة المؤسسات وأهميتها، كما يتناول الفصل كذلك أهم ركائز حوكمة المؤسسات، الأطراف المعنية بها ومراحل تطبيقها بالإضافة إلى التطرق فيما بعد إلى متطلبات حوكمة المؤسسات.

أما فيما يتعلق بالفصل الثاني فقد تناول فيه الطلبة نظرة عامة عن التحليل المالي من حيث التعرف على أنواعه، الجهات المستفيدة منه، أدواته وأهدافه، كما يوضح هذا الفصل كذلك لمحة عن المعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى توضيح أثر هذه الأخيرة على نواتج التحليل المالي.

وفصل ثالث يتناول علاقة النظام المحاسبي المالي بحوكمة المؤسسات، حيث تم التطرق في البداية إلى واقع الحوكمة في الجزائر من حيث أول ظهور لها ومؤشرات تبنيها، ثم تم التطرق إلى مفهوم النظام المحاسبي المالي ودوافع تبنيه في الجزائر، وفي الأخير تم إبراز مدى مساهمة هذا الأخير في تفعيل حوكمة المؤسسات في الجزائر من حيث الإيجابيات والتحديات.

ثم فصل رابع وأخير يختص بالدراسة التطبيقية، هدفه الأساسي هو إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، ويتم ذلك من خلال الأخذ بعين الإعتبار آراء ووجهات نظر ذوي الاختصاص من محاسبين وأكاديميين المتواجدين بولاية قالمة، من أجل التعرف على أسباب وواقع تبني الحوكمة في المؤسسات وكذلك دوافع تبني النظام المحاسبي المالي وأهم آثاره على نواتج التحليل المالي، بالإضافة إلى التعرف على الدور الذي يلعبه في تعزيز الحوكمة.

وانتهاء فقد تم استعراض خلاصة الدراسة، والخروج بنتائج تبين مدى تحقق أو عدم تحقق فرضيات الموضوع المختبرة من خلال مختلف التحليلات الواردة في الدراسة، وأخيرا قام الطلبة بتقديم بعض التوصيات التي تخص أهم عناصر الموضوع.

صعوبات الدراسة:

لقد واجه الطلبة العديد من الصعوبات أثناء القيام بهذه الدراسة، وهذا في سبيل الحصول على حقائق ونتائج كانت متوقعة إلى حد كبير، التي يمكن إيضاحها فيما يلي:

- حداثة الموضوع نسبيا بالنسبة إلى للبلدان العربية
- نقص الكتابات التي تتناول هذا الموضوع بسبب ضيق الفترة التي تفصل بين أول تطبيق له وفترة إجراء الدراسة.
- صعوبة إجراء الدراسة الميدانية على كافة أفراد المجتمع وكان ذلك بسبب عدم تواجد كافة أفراد المجتمع في مؤسسة واحدة بالإضافة إلى ضيق الوقت.

مقدمــة الفصــل:

أدت العولمة وتحرير الأسواق المالية وتحول الكثير من دول العالم نحو مفهوم الاقتصاد الحر إلى فتح أسواق دولية جديدة يمكن من خلالها أن تحقق المؤسسات أرباحا مرتفعة تمكنها من التوسع في مجال أنشطتها، وما لهذا من أثر في خلق فرص استثمارية جديدة بشكل يؤدي إلى نمو وتقدم اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها هذه المؤسسات، ولكن من ناحية أخرى أدت الأزمات المالية الأخيرة التي فجرها الفساد الإداري والمالي إلى خسائر مالية فادحة بالشكل الذي أدى بالمساهمين والمؤسسات الاستشارية ومكاتب المحاسبة والمراجعة أن يعلنوا بوضوح أنهم ليسوا على استعداد لتحمل نتائج الفساد المالي وسوء الإدارة، كما أصبح المستثمرون والأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة قبل قيامهم بالاستثمار أو التعامل مع هذه المؤسسات يطلبون الأدلة والبراهين على أن إدارتها تتم وفق الممارسات السليمة للأعمال، ويطلق على هذه الممارسات السليمة للأعمال التي تدار من خلالها المؤسسات بمفهوم حوكمة المؤسسات.

ولقد عرفت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا من قبل الحكومات والمؤسسات الاقتصادية حول كون الالتزام بمبادئ الحوكمة في المؤسسات سيؤدي حتما إلى إدارة المؤسسات بشكل مسئول وحماية أموال المستثمرين من سوء الإدارة، وتعزز حوكمة المؤسسات مبدأ الشفافية و الإفصاح وكذلك القيم الأساسية الخاصة باقتصاد السوق الذي يعتمد فيه بدرجة كبيرة على المؤسسات الخاصة، كما أنها تؤدي إلى إنشاء مؤسسات تشكل قيمة عالية للمستثمرين إضافة إلى كونها أحد المفاتيح الرئيسية لخلق بيئة تحكمها القوانين والأنظمة الواضحة التي تحتكم إلى نظام قضائي فاعل.

وبالتالي نتيجة لكل ذلك أصبح مفهوم حوكمة المؤسسات من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ولقد حرصت الكثير من المؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله ومن أهم هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الإقتصادية والتنمية.

المبحث الأول: مفهوم حوكمة المؤسسات وأهميتها

تعتبر حوكمة المؤسسات من أهم المفاهيم التي أخذت تنتشر على المستوى العالمي اثر العديد من الأحداث التي وقعت خلال العقدين الماضيين، وقد زاد الاهتمام بها لما لها من أهمية تحقق المصلحة العامة للمجتمع.

المطلب الأول: النشأة والتطور التاريخي لحوكمة المؤسسات

1)النشأة والتطور التاريخي لحوكمة المؤسسات:

نشأ مفهوم حوكمة المؤسسات بعد ظهور نظرية الوكالة* وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقات بين الأطراف في المؤسسات[1]، ففي عام 1976 قام كل من (Jenson And Makling) بالاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ عن الفصل بين الملكية والإدارة[2]، أما في عام 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية (The Committee of Sponsoring Organization) المعروفة باسم لجنة (treadway) والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة المؤسسات[3].

وقد كانت البداية الحقيقية للاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات (Cadbury) في ديسمبر 1992 تقريرها والمشكل من قبل مجلسي التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات (The Financial Aspects Of Corporate Governance)، ولقد أخذت حوكمة المؤسسات بعدا آخر بعد حدوث الأزمات المالية في كبريات المؤسسات الأمريكية في نهاية عام 2001، وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (Organization Of Economic Cooperation And Development) (OECD) 1999 بعنوان مبادئ حوكمة المؤسسات وهو أول اعتراف دولي رسمي بهذا المفهوم[4].

2)أسباب ظهور حوكمة المؤسسات:

ظهرت الحاجة إلى حوكمة المؤسسات نتيجة مجموعة من الأسباب أهمها[5]:

- متطلبات المؤسسات الاستثمارية العالمية، إذ تستدعي مستوى عال من الحوكمة حتى تقبل توجيه استثماراتها.
- حدوث حالات الإفلاس والتعثر المالي الناتج عن سوء الإدارة وإساءة استخدام السلطة.
- الحاجة إلى الاهتمام بجوانب آداب وسلوكيات المهن بما يحقق حماية لمصالح أفراد المجتمع.

---

[1]: محمد مصطفى سليمان، حوكمة المؤسسات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص14.

[2]: محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة المؤسسات في معالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 2009، ص15.

[3]: محمد مصطفى سليمان، حوكمة المؤسسات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سبق ذكره، ص14.

[4]: مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة المؤسسات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، ملتقى وطني حول حوكمة المؤسسات كآلية لمعالجة الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 6و7 ماي 2012.

(*): نظرية الوكالة هي علاقة بموجبها يلجأ صاحب رأس المال لخدمات شخص آخر "العامل" لكي يقوم بدله ببعض المهام، هذه المهمة تستوجب نيابته في السلطة.

[5]: عدنان حيدر بن درويش، حوكمة المؤسسات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2007، ص27.

- التوجه إلى الخصخصة استدعى وضع معايير تكفل سلامة أوضاع المؤسسات العامة محل التخصيص.

ومن الأسباب أيضا[1]:

- ضعف أنظمة الرقابة الداخلية على أنشطة معظم المؤسسات.
- غياب التحديد الواضح لمسؤوليات وسلطات مجالس إدارة المؤسسات ومدرائها التنفيذيين أمام أصحاب المصالح المتعارضة.
- عدم وجود مؤشرات مرجعية للإفصاح والشفافية والعرض العادل للمعلومات بالتقارير المالية للشركة.

المطلب الثاني : تعريف حوكمة المؤسسات

يعد مصطلح الحوكمة الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح (Gorporate Gouvernance)، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي اتفق عليها هي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة.

وبالرغم من أن هناك توافقا إلى حد كبير فيما يختص بمكانة ومحورية حوكمة المؤسسات في عملية التنمية ومحاربة الفقر وعدم المساواة، فإنه ليس هناك مفهوم واحد أو توجه موحد فيما يختص بماهية هذا الموضوع.

فبالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) فهي تعرف حوكمة المؤسسات بأنها: "القواعد التي تتحكم بأعمال القطاعات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية وطرق إدارتها، ويحدد هيكل تلك القواعد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة فيها"[2].

وعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها: "ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته وتضم الآليات والعمليات التي يمكن للأفراد والجماعات من خلالها التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم"[3].

كما عرفتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها"[4].

أما البنك الدولي فيعرفها بأنها: "إطار القوانين والجهات التنظيمية ومستلزمات الإفصاح التي تمهد الطريق لكيفية إدارة وتنظيم قطاع المؤسسات"[5].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن حوكمة المؤسسات هي ذلك المزيج من القانون والتنظيم والممارسات المناسبة والطوعية والتي تمكن المؤسسات من الأداء بفعالية، وبالتالي الحفاظ على استمراريتها من خلال توليد قيمة اقتصادية طويلة الأمد لمالكيها وتمكنها في نفس الوقت من احترام مصالح الأطراف الأخرى.

---

[1]: عطا الله وارد خليل وآخرون، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية، القاهرة، 2008، ص ص 23-27.

[2]: عن الموقع: http://www.oecd.org/corporate/ca/ تاريخ الإطلاع: 2013/02/16 .

[3]: إبراهيم فريد، إدارة الحكم والعولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2006، ص50.

[4]: عبد الرزاق جبار، الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر، ص76.

[5]: عبد العظيم حمدي، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص264.

المطلب الثالث: أهداف حوكمة المؤسسات

تسعى حوكمة المؤسسات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[1]:

- تحسين الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات.
- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المؤسسة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعتها.
- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء المؤسسات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس الإدارة للشركة والمساهمون ممثلين في الجمعية العمومية للشركة.
- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.

كما تسعى أيضا إلى[2]:

- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
- تمكين المؤسسات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب.
- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين والقيام بدور المراقبين بالنسبة لأداء المؤسسات.
- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المؤسسات العاملة بالاقتصاد، والمساعدة في تحقيق التنمية..
- فتح السبيل لانفتاح المؤسسات على الأسواق العالمية والوصول إلى أعلى المراتب لدى مؤسسات التقييم العالمي.
- زيادة الثقة بالاقتصاد الوطني..
- تعميق دور أسواق المال في تنمية المدخرات[3].

المبحث الثاني : حوكمة المؤسسات :الركائز، الأطراف المعنية بها ومراحل تطبيقها

تقوم حوكمة المؤسسات على مجموعة من الركائز والتي من الواجب توفرها حتى تعتمد عليها الجهات المعنية بتطبيق الحوكمة للوصول إلى أفضل النتائج وهذا وفقا لمجموعة من المراحل المتتالية.

المطلب الأول : ركائز حوكمة المؤسسات

تقوم حوكمة المؤسسات على مجموعة من الركائز أهمها:

---

[1]: عبيد سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة، تحديات وقضايا معاصرة، دار المريخ، الرياض، 2004، ص104.

[2]: عدنان حيدر درويش، مرجع سبق ذكره، ص ص32-33.

[3]: علاء فرحان طالب، إيمان شبعان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص44.

1) السلوك الأخلاقي (أخلاقيات الأعمال): وهو الأصل الذي اشتقت منه حوكمة المؤسسات في نظرية الوكالة، وتعرف أخلاقيات الأعمال بأنها مجموعة المبادئ والأساليب التي يجب أن تغطي تصرف منظمات الأعمال، أي أنها الطريقة التي يجب أن يتصرف على أساسها الأفراد لضمان الإلتزام السلوكي[1].
2) تفعيل أدوار أصحاب المصلحة في الرقابة والمساءلة: مثل الهيئات الإشرافية العامة والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة، والمساهمين ومجلس الإدارة والأطراف الأخرى المرتبطة بالمؤسسة[2].

والمقصود بالمساءلة هنا طلب أصحاب المصالح من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة حول أسباب فشلهم في أداء صلاحياتهم والأخذ بالانتقادات التي توجه إليهم مع تحمل مسؤولية فشلهم[3].

3) إدارة المخاطر: هي عملية دينامكية يتم فيها اتخاذ كافة الخطوات المناسبة للتعرف على المخاطر المؤثرة على أهداف المؤسسة والتعامل معها، وتتضمن وضع إجراءات رقابية داخلية لمنع أحداث ضارة محتملة الوقوع [4].

ويمكن الإستعانة بالشكل الموالي لتوضيح هذه الركائز:

الشكل (01): ركائز حوكمة المؤسسات

المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة المؤسسات(المفاهيم، المبادئ، التجارب)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص47.

المطلب الثاني: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات

توجد هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة المؤسسات وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وهي:

1) المساهمون: وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2) أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل المؤسسة مثل: الدائنين والموردين والعمال والموظفين ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة المؤسسة على السداد في حين يهتم العمال والموظفون على مقدرة المؤسسة على الاستمرار[1].

3) مجلس الإدارة: وهم من يمثلون المساهمين بحيث يراقب هؤلاء القرارات الإدارية والإستراتيجية للمؤسسة من خلاله، فالمساهمون ينتخبون أعضاء مجلس الإدارة الذين يشرفون على أعمال المدراء التنفيذيين لضمان أن المؤسسة تعمل بشكل يعظم ثروة المساهمين وباقي الأطراف ذات العلاقة وهذا يبين أهمية مجلس الإدارة كآلية داخلية للحوكمة[2].

4) الإدارة: هي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح المؤسسة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين[3].

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (02): الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة المؤسسات

[1]: زين [illegible] آليات الحوكمة [illegible] حوكمة المؤسسات كآلية ل[illegible] جامعة محمد خيض[illegible]

[2]: نبيل [illegible] جزائرية للحوكمة على جودة المراجعة المالية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد ال[illegible] 201، ص30.

[3]: محمد مصطفى سليمان، حوكمة المؤسسات ودور الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص16-17.

المصدر: محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة المؤسسات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2009، ص20.

المطلب الثالث: مراحل تطبيق حوكمة المؤسسات

إذا كانت الحوكمة تعبر عن ثقافة الإلتزام، وفكر ومنهج الإصلاح القويم، فإنها بذلك تحتاج إلى تبني وإلى تأييد ودعم من جانب جميع الأفراد، ومن ثم فان الحوكمة لا تتم دفعة واحدة، بقدر ما تحتاج إلى مراحل متتالية لتقبلها والاقتناع بها والتحول من مجرد فكرة إلى وجهة نظر إلى مبدأ، ثم إلى عقيدة وسلوك وتنفيذ قوي وهذه المراحل هي[1]:

1) المرحلة الأولى: مرحلة التعريف بالحوكمة وتكوين رأي عام مؤيد ومدعم لها:

وهي من أهم وأخطر المراحل على الإطلاق، فالإنسان عدو ما جهل ومن ثم فإن التعريف بالحوكمة يقلل معارضيها، ويزيد مؤيديها، ويدعم تواجدها واستمرارها، وذلك من خلال تعرفهم عليها وفهمهم لمضمونها وطبيعتها وحسب المعلومات المتوافرة، يكون الأفراد موقعهم تجاه الحوكمة، ومن ثم تزداد درجة تقبلهم لها بمقدار ازدياد معلوماتهم عنها، وعن مزاياها وأهميتها، وبالتالي يتم في هذه المرحلة تكوين رأي عام تجاه الحوكمة، يؤيدها ويساندها من أجل الإصلاح.

2) المرحلة الثانية: مرحلة بناء البنية الأساسية للحوكمة:

تحتاج الحوكمة إلى بنية أساسية قوية قادرة على استيعاب حركتها، وقادرة على التفاعل مع متغيراتها ومستجداتها، وهي بنية مركبة ومشعبة وممتدة سواء بحكم العلاقات القوية التي تربط أطراف الحوكمة، أو بحكم شبكة المصالح والمنافع المنتظر الوصول إليها من خلال التطبيق الكامل للحوكمة، وتعتبر البنية الأساسية لازمة تماما لتأسيس الحوكمة، وتحقيق التفاهم والتعايش الفعال بين الأطراف المختلفة لها.

3) المرحلة الثالثة: وضع برنامج معياري قياسي للحوكمة، وتحديد توقيتاته القياسية:

حيث يحتاج تطبيق الحوكمة إلى برنامج زمني، يحدد الأعمال والمهام والواجبات حتى يمكن متابعة مدى التقدم في تنفيذ الحوكمة، وفي الوقت ذاته تحديد نوع العقبات أو العراقيل التي تحول دون التطبيق الكامل لأحكامها ومن ثم معالجة كل منها، وبما يؤدي إلى حسن تنفيذ الحوكمة بل وإلى إيجاد النموذج الأمثل لها.

4) المرحلة الرابعة: تنفيذ وتطبيق الحوكمة:

وهي المرحلة التي تبدأ فيها الإختبارات الحقيقية، وقياس مدى استعداد ورغبة كافة الأطراف في تطبيق الحوكمة، فالحوكمة كما فيها من حريات تمارس، فيها أيضا قيود حاكمة، خاصة فيما يتصل بالمحتوى القيمي والأخلاقي في الحوكمة حيث يتطلب التنفيذ ما يلي:

- تحقيق أكبر قدر ممكن من استقلالية السلطات في مجتمع المؤسسات والمشروعات.

[1]: المرجع نفسه، ص 211.

- تحقيق وتطبيق المعايير المهنية والأخلاقية لمجتمع الأعمال.
- تتويج الجهد بصنع(المكانة)، وإيجاد (الانطباع)، وصناعة (الأثر الجيد) المولد (بصورة ذهنية) إيجابية.

5)المرحلة الخامسة: متابعة وتطوير الحوكمة:

وهي من أهم المراحل، فهي المرحلة التي تضمن وتؤكد حسن تنفيذ جميع المراحل السابقة، حيث تعد الرقابة والمتابعة الوسيلة والأداة الرئيسية التي تستخدمها جميع المؤسسات من أجل حسن تنفيذ الحوكمة[1].

وللرقابة وظيفتان رئيسيتان هما:

- وظيفة علاجية لمعالجة أي خطأ أو قصور يحدث.
- وظيفة وقائية ابتكارية قائمة على ابتكار الأدوات والوسائل التي تزيد من فاعلية الحوكمة وتمنع حدوث أي ضرر، وتوفر الحماية والوقاية للمؤسسات.

ومما سبق يمكن القول بأن الحوكمة هي عملية تحتاج إلى خطة ذكية لتطبيقها، حتى تأتي نتائجها محققة لأهدافها.

والشكل الموالي يوضح أهم مراحل حوكمة المؤسسات:

الشكل (03): مراحل حوكمة المؤسسات

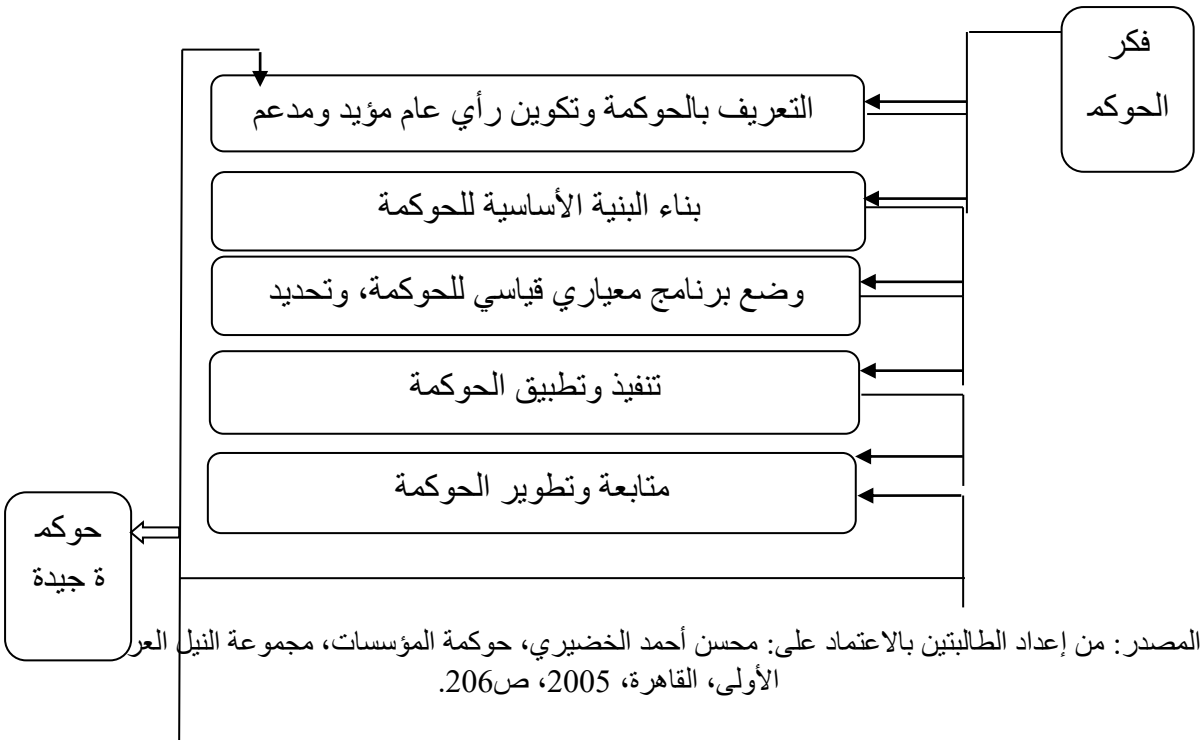

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: محسن أحمد الخضيري، حوكمة المؤسسات، مجموعة النيل العر الأولى، القاهرة، 2005، ص206.

[1]: محسن أحمد الخضيري، حوكمة المؤسسات، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص ص206-210.

المبحث الثالث : متطلبات حوكمة المؤسسات

تتحقق حوكمة المؤسسات بتوفر مجموعة من المتطلبات، وهذا من خلال تطبيق المبادئ الأساسية الخاصة بها في ظل توفر الظروف المناسبة سواء كانت داخلية أو خارجية، ومع وجود بعض الخصائص يمكن الوصول إلى نموذج الحوكمة الجيد والناجح.

المطلب الأول : المبادئ الأساسية لحوكمة المؤسسات

حاولت العديد من المنظمات المهنية جاهدة وضع مبادئ لحوكمة المؤسسات ومن هذه المنظمات:

- معهد التمويل الدولي (IIF).
- مركز الحوكمة التابع لجامعة (KENNESAW).
- مجلس إعداد التقارير المالية (FRC).
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

ورغم هذا التعدد إلا أن أكثر هذه المبادئ قبولا واهتماما هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية عام 1999، والتي تم إعادة صياغتها عام 2004، والتي أعدت الأساس الذي يتم الاستناد إليه في العديد من دول العالم نظرا لما تحتويه تلك المبادئ من مضمون عالمي، ومرونة كبيرة في التطبيق في ظل الظروف البيئية المتباينة، وتغطي هذه المبادئ ستة مجالات أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1) وجود إطار فعال للحوكمة: ينبغي على إطار حوكمة المؤسسات والذي يمثل المناخ العام لها أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية[1].
2) حماية حقوق المساهمين: ينبغي على إطار حوكمة المؤسسات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم[2].
3) المعاملة المتساوية للمساهمين: يجب أن يوفر إطار حوكمة المؤسسات المعاملة المتساوية العادلة لجميع المساهمين أغلبية وأقلية، مساهمين محليين أو أجانب داخل الفئة وتتاح لهم فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم ولهم نفس حقوق التصويت والحصول على المعلومات المتصلة بالمؤسسة [3].
4) دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات: يجب أن يعمل إطار حوكمة المؤسسات على تأكيد احترام واعتراف بحقوق أصحاب المصلحة التي ينشئها القانون، ويعمل أيضا على تشجيع التعاون بين المؤسسات وبين أصحاب المصالح، ويسمح بوجود آليات لمشاركتهم في الرقابة على المؤسسة لتحسين الأداء وخلق فرص العمل والحصول على المعلومات المطلوبة، ويقصد بأصحاب المصالح حملة السندات، العمال، البنوك، والموردين والعملاء[4].

---

[1]: عمر شريقي، دور أهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20 و21 أكتوبر، 2009، ص5.

[2]: طارق عبد العال حماد، حوكمة المؤسسات، قطاع عام، خاص ومصارف، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية،2007، ص12.

[3]: عدنان عبد المجيد، عبد الرحمان قباجة، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص الفلسفة في التمويل، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008، ص50.

[4]: طارق عبد العال حماد، حوكمة المؤسسات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص24.

5) الإفصاح والشفافية: يجب أن يتضمن إطار الحوكمة تقديم إفصاحات كافية وملائمة وفي توقيت مناسب وتكون دقيقة وموثوقة وشاملة لكل الأمور الهامة بشأن المؤسسة وخاصة المتصلة بتأسيس المؤسسة وبيان الموقف المالي والملكية والعناصر التي تمس الأداء الإداري وأسلوب الممارسة الرشيدة[1].

والمقصود بالإفصاح هنا إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي ستعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع[2].

أما الشفافية فهي الوضوح في الوظيفة، في العمل، في الواجبات، سير المعاملة، سبل أداء المسؤول ودوره وهي تعني كذلك وضع جميع المعطيات والمعلومات في متناول المسؤولين وغير المسؤولين من الأفراد[3].

6) مسؤوليات مجلس الإدارة: تقدم الإرشادات قدرا كبيرا من التفصيل فيما يتعلق بمهام مجلس الإدارة في حماية المؤسسة ومساهميها وأصحاب المصالح بها، ويتضمن ذلك الأمور المتعلقة بإستراتيجية المؤسسة والمخاطر وأداء الموظفين التنفيذيين ومرتباتهم ونظم المحاسبة وإعداد التقارير[4].

والشكل الموالي يوضح مبادئ وأهم أهداف حوكمة المؤسسات:

الشكل(04): مبادئ وأهم أهداف حوكمة المؤسسات

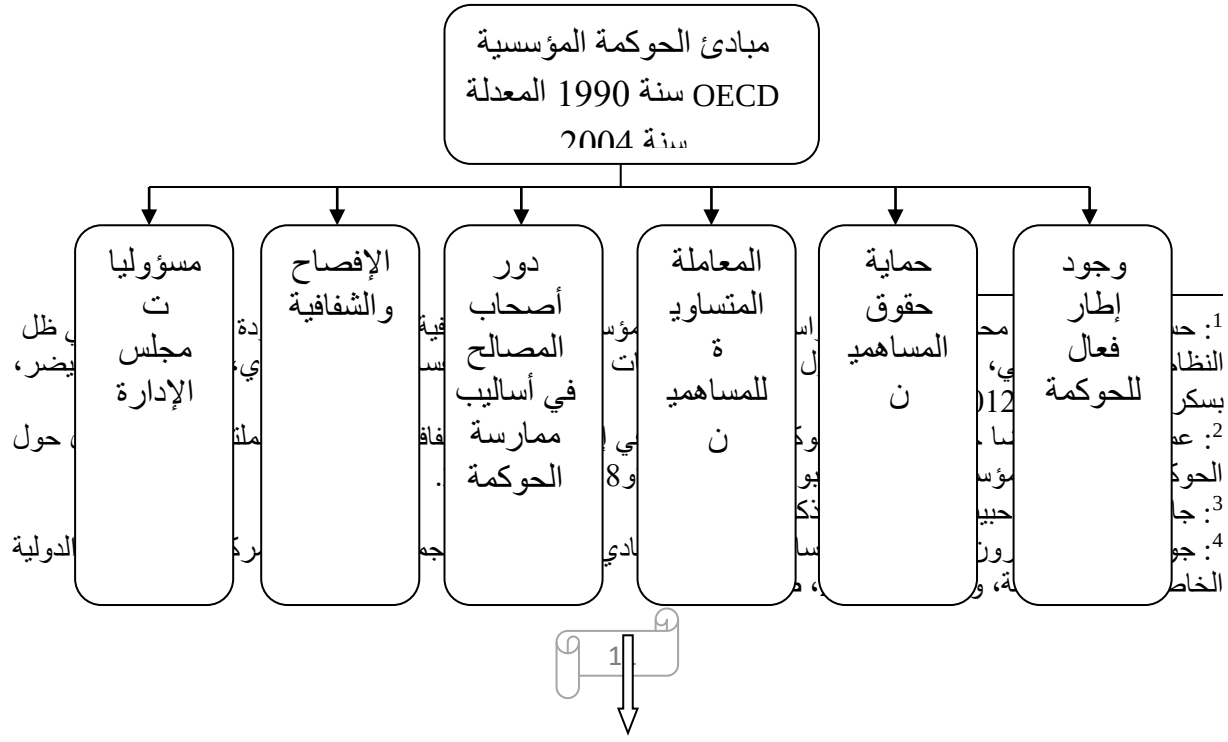

المصدر: من إعداد الطلبة.

المطلب الثاني: محددات نجاح حوكمة المؤسسات

رغم الإختلاف في تحديد دقيق لمفهوم حوكمة المؤسسات، إلا أن هناك شبه اتفاق على وجود مجموعتين من المحددات لحوكمة المؤسسات، وبالنظرة السطحية إلى هذه المحددات قد يلاحظ أنها بمثابة قيود للحوكمة، ولكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية الحوكمة، وهي كما يلي:

1)المحددات الداخلية:

تشير هذه المحددات إلى توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للشركة[1]، أي تحديد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين هذه الأطراف الثلاثة[2].

2)المحددات الخارجية:

[1] : إبراهيم أحمد سيد، حوكمة المؤسسات ومسؤولية المؤسسة عبر الوطنية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010، ص200.

[2]: رياض نظير، محمد الشحات، إدارة محافظة الأوراق المالية في ظل حوكمة المؤسسات، كلية التجارة، جامعة المنصور، 2007، ص306.

تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة وترجع أهميتها إلى وجود القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المؤسسة والتي تقلل من التعارض الاجتماعي والعائد الخاص، فهي عبارة عن[1]:

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل: قوانين سوق المال والمؤسسات والقوانين المتعلقة بالإفلاس، وأيضا القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل على منع الاحتكار.
- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات.
- درجة تنافسية أسوق السلع وعناصر الإنتاج.
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على المؤسسات، بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعين والمحاسبين والمؤسسات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة.

ويمكن إبراز العمل المشترك بين المحددات الداخلية والخارجية لإنجاح حوكمة المؤسسات في الشكل الموالي:

الشكل (05): تفاعل المحددات الداخلية والخارجية لإنجاح حوكمة المؤسسات

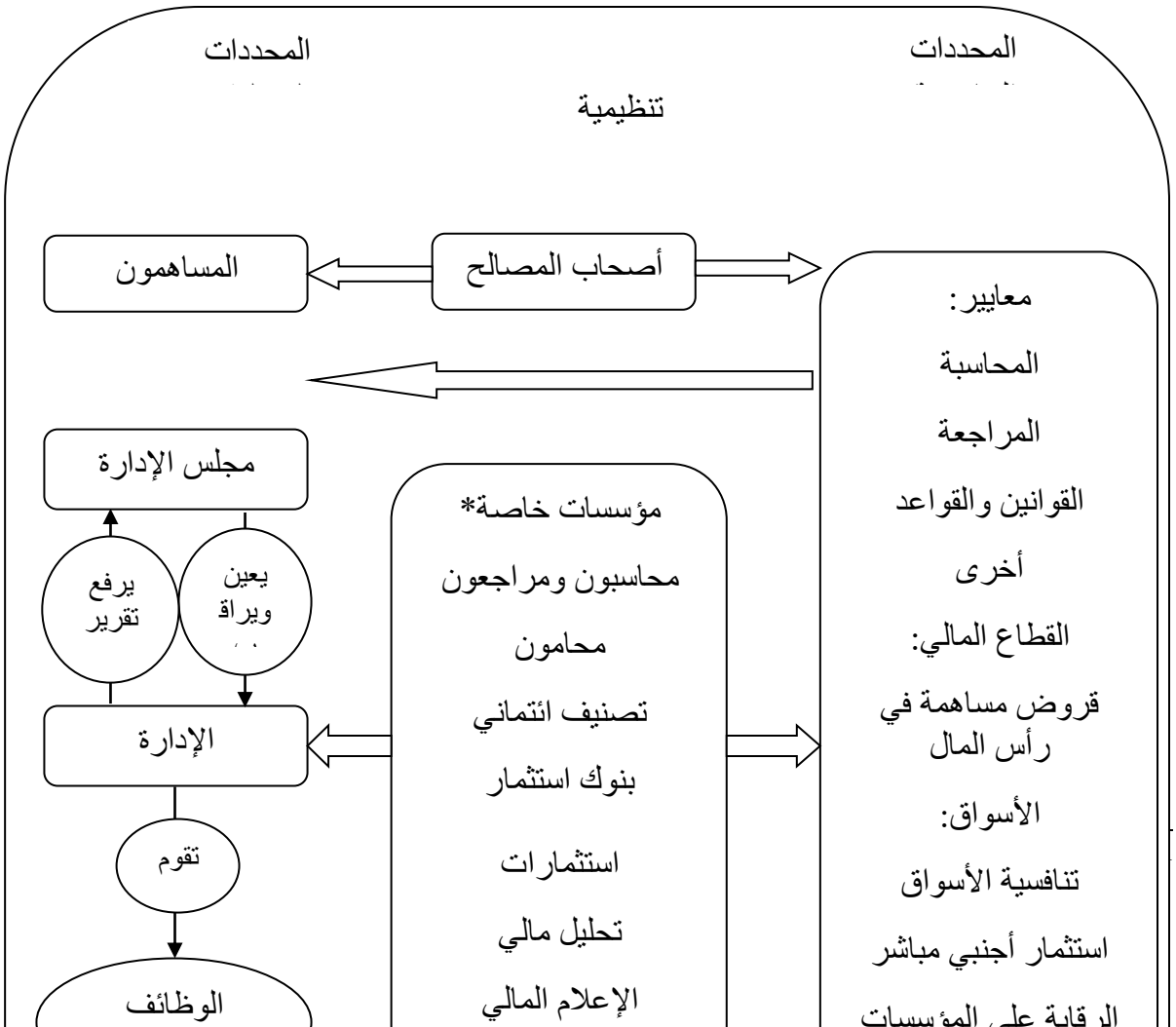

المصدر: نعيمة يحياوي وحكيمة بوسلمة، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، ملتقى وطني حول حوكمة المؤسسات كآلية لمعالجة الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 6و7 ماي 2012.

المطلب الثالث: خصائص نموذج الحوكمة الجيدة

كلما كان نظام الحوكمة قائم على المناهج العلمية كلما كان قادرا على تحقيق أهدافه ومنجزا لدواعي استخدامه ومن ثم فإنه يحتاج إلى توافر خصائص أساسية هامة هي[1]:

1) الإقتصادية: أي أن تكون تكلفته أقل من عائده، وأن تكون العوائد الإيجابية المباشرة ملموسة ومحسوسة، إلى جانب الفوائد المعنوية التي تتحقق عن وجود الحوكمة ومن ثم تصبح الحوكمة مصدر ترحيب من كل الممارسين لها والمستفيدين منها.
2) الإشباع الكامل لرغبات وحاجات الأفراد: خاصة ما يتصل بحاجات الأمن والثقة ومعالجة غرائز الخوف والقلق ومعالجة مشاكل التوتر الذي يحدث نتيجة اتساع دائرة الشك في مصداقية البيانات ومدى إمكانية الإعتماد عليها.
3) الفاعلية غير المحدودة: سواء في تأمين صحة وسلامة وصدق نظام المعلومات في المؤسسات، أو في تحقيق القدر المناسب من الإفصاح عما يحدث وحدث بالفعل في المؤسسات، وبما يساعد المساهمين والعاملين على تقييم مساهمته في المؤسسة واتخاذ قرار مناسب بالنسبة لاستثماراتهم سواء بالاستمرار والإحتفاظ بأسهمهم أو زيادة شراء المزيد من الأسهم أو التخلص منها بالبيع.
4) الإستهداف لمصلحة الجماعة والمجتمع: أي عدم انتهاك مصالح فئة من الفئات أو طرف من الأطراف، بل إن الحوكمة في حد ذاتها هي توازن قيادي مهيمن ومسيطر على توازنات المصالح ومحققة لها لصالح الجميع.
5) الخصوصية: التي تتفق مع خصائص المجتمع الذي تطبق فيه، والتي تتوافق مع أوضاعه الظرفية التي يمر بها، ومع آماله وطموحاته، والتي تجعله في الوقت ذاته يملك القدرة على الإستمرار.

وفي واقع الأمر فإن الوصول إلى نظام للحوكمة يتصف بهذه الخصائص أمر لا يتحقق إلا في إطار منظومة تعمل أجزاؤها بشكل متكامل وفاعل، وأن تدخل هذه المنظومة في إطار الثقافة العامة والضمير الحي وأن تعبر عن أخلاق هذا المجتمع.

وتعمل الدول والحكومات على إبقاء نظام الحوكمة فعالا ومن ثم تعمل على تطويره باستمرار وعلى جعله نموذجا أمثل يحتذى ويقتدى به، ومن ثم توفر فيه قدر مناسب من

[1]:محسن أحمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص ص 218-219.

المرونة تعطي له القدرة على تكييف وتعديل ذاته لمجابهة المتغيرات، ومن هنا تتجسد فكرة إيجاد نظام مثالي للحوكمة.

خلاصة الفصل:

تهدف حوكمة المؤسسات من خلال اعتماد مجموعة من الآليات كحماية حقوق المساهمين وتفعيل أدوار أصحاب المصالح في الرقابة والمساءلة والتركيز على مبدأ الإفصاح والشفافية وغيرها إلى تخفيض حدة تعارض المصالح بين الإدارة وأصحاب رأس المال المستثمر في المؤسسة، وبالتالي حماية أصحاب رأس المال من التصرفات الانتهازية، وتجعل المديرين يعملون على تحقيق مصالحهم وعلى الأخص أصحاب الأسهم، كما تساهم في تحقيق الشفافية وعدالة الإفصاح عن النتائج المالية للمؤسسات، حيث تعد حوكمة المؤسسات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لتأكيد نزاهة الإدارة في أي مؤسسة مهما كان نوعها، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق المؤسسات أهدافها وبشكل سليم، والحفاظ على مصالح جميع الأطراف.

وبالنظر إلى الواقع الاقتصادي يتضح جليا أن تطبيق حوكمة المؤسسات أصبح يحدد مصير الكثير من المؤسسات حاليا، وبالأخص بعدما قامت الكثير من هذه الأخيرة بتأكيد مزايا حوكمة المؤسسات والحث على تطبيقها .

ومن المتغيرات البارزة حاليا والتي من شأنها التأكيد على مدى الأهمية التي بلغتها حوكمة المؤسسات ما تم وضعه في الجانب المحاسبي، حيث ظهرت المعايير المحاسبية الدولية والتي تسعى إلى تحقيق الإفصاح والشفافية في القوائم المالية الخاصة بالمؤسسات واللذان يعتبران من بين أهم متطلبات حوكمة المؤسسات.

مقدمة الفصل:

لقد أصبح من الصعب على أي مؤسسة وخاصة الدولية منها ممارسة كل نشاطاتها بعملتها المحلية دون الإرتباط بالتعامل بعملات أجنبية مختلفة، فالقيام بعملية تحليل المركز المالي لمؤسسة أجنبية ما يحتاج إلى دراسة القوائم والتقارير المالية الخاصة بها، ومعرفة مدى توفر الإفصاح والشفافية فيها، لأن الاختلاف في الأساليب المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية المنشورة في مختلف الدول، قد يؤدي إلى ظهور حالات من التناقض الجوهري في النتائج وفي المعلومات التي تتضمنها تلك البيانات، مما جعل التوجه نحو لغة عالمية مالية موحدة ضرورة عملية، هذه اللغة قاربت الطرق والأساليب والمعايير والنظم المحاسبية والمالية التي كانت متبعة في العالم وذلك تبعاً لنظم يمكن تطبيقها لمقارنة المعلومات على صعيد دولي بغض النظر عن المصدر، لتكون ضمانة لحقوق المستثمرين، خاصة مع الحاجة المتنامية لشركات الأعمال العالمية لرؤوس أموال مصدرها مستثمرين عالميين، لا يربطهم بهذه المؤسسات سوى مستوى الربحية.

وبالتالي للتماشي مع هذه التطورات، يتطلب من الدول أن تكون على دراية كافية بالمعايير المحاسبية الدولية سواء من حيث مفهومها أو أهدافها أو كيفية تطبيقها على أرض الواقع حتى يتسنى لهم فهمها والاستفادة منها.

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي في محيط إدارة الأعمال موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية، فهو يهدف بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات، وتتمثل أهميته في إبراز الحقائق التي تختفي وراء الأرقام وتوضيح مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة، وعلى هذا الأساس يرى الطلبة أنه من الأنسب أن يتم

التطرق إلى عموميات التحليل المالي قبل عرض التغييرات التي طرأت عليه جراء اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد، باعتبارها كانت ولا زالت من خصائصه سواء في النظام القديم أو الجديد.

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وأنواعه

توجد مجموعة من التعاريف التي وردت حول التحليل المالي حيث:

يعرف التحليل المالي على أنه "مجموعة من العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز المؤسسة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسة وكذا كشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل"[1].

كما يعرف بأنه "أداة لتحديد نقاط القوة والضعف في الأنشطة والفعاليات الخاصة بالمؤسسة وبشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة، ووضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف أو الحد منها"[2].

ولكي تنجح عملية التحليل المالي لابد من توفر مجموعة من المقومات أو الشروط التي تشكل ركائز أساسية يجب مراعاتها وتتمثل فيما يلي[3]:

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية والموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى.
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف هذه العملية، وأن يستخدم أساليب التحليل التي تجمع بشكل متوازن بين الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.

ويمكن التمييز بين عدة أنواع للتحليل المالي وهي:

1) تحليل التغير والاتجاه: وينقسم هذا النوع من التحليل بدوره إلى:

أ. التحليل الرأسي: ويعني التحليل الرأسي دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها، أي تحويل الأرقام المطلقة إلى نسب مئوية[4].

ب. التحليل الأفقي: ويقصد به دراسة وتحليل سلوك كل بند من بنود القوائم المالية زيادة أو نقصانا بمرور الزمن، وهو يتصف بالديناميكية لأنه يوضح التغيرات التي طرأت على كل بند[5].

2) التحليل باستخراج المركز النسبي: ويتم ذلك عن طريق مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة بالنسب السائدة في الصناعة التي تنتمي إليها، وتؤدي هذه المقارنة إلى اكتشاف انحرافات المؤسسة عما هو سائد في الصناعة مما يمكن الإدارة من تقييم أداء المؤسسة بالنسبة لمثيلاتها[6].

---

[1]: هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص 157.

[2]: عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي-اتجاهات معاصرة-، دار اليازوري، الأردن، 2008، ص 20.

[3]: محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل، الطبعة الثانية، الأردن، 2006، ص 4.

[4]: محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 137.

[5]: أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم مراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 320.

[6]: محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد، الأردن، 2008، ص 89.

3) تحليل المكونات: بموجب هذا الأسلوب تنسب قيمة البند في قائمة معينة إلى القيمة الإجمالية للباب الذي ينتمي إليه لتظهر في صورة كسر، ثم بعد ذلك تستخدم الدالة اللوغاريتمية ليتم اشتقاق مؤشرات تقيس قيمة المعلومات التي تتوفر بسبب التغير الحادث في قيمة البند على مدار الفترة المحاسبية[1].

المطلب الثاني: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي والجهات المستفيدة منها

يقوم المحلل المالي بتجميع المعلومات عن المؤسسة بالاعتماد على مجموعة من المصادر، ثم توجيهها إلى من يحتاجها، ويمكن تلخيص أهم مصادر المعلومات ومستخدميها فيما يلي:

1) مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي:

قبل إجراء عملية التحليل المالي لابد أن تتوفر لدى المحلل المالي مجموعة من المعلومات المتعلقة بالمؤسسة ومركزها المالي والتي يمكن أن يتحصل عليها من مجموعة من المصادر أهمها[2]:

- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وهي تشمل الميزانيات العمومية وقوائم الدخل وقوائم التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بها.
- المعلومات الصادرة عن البورصات والأسواق المالية.
- النشرات الإقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية.

ومن المصادر أيضا[3]:

- التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية.
- بيانات عن حالة المؤسسة وسمعتها في الأوساط التجارية.
- المكاتب الإستشارية.
- تقرير مراقب الحسابات وما قد يكون فيه من ملاحظات بشأن انتظام الحسابات والأسس المحاسبية المتبعة[4].

2) الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

هناك عدة أطراف تستفيد من نتائج التحليل المالي حسب الأهداف التي يسعى لها كل طرف أهمها:

أ. الدائنون: يهتم الدائنون بالتحليل المالي للتعرف على الفوائد المتحصل عليها من المؤسسة، وكذا قدرتها على تسديدها لديونهم في الوقت المحدد.

ب. العملاء: أما العملاء فهم يهتمون بالقدرة المالية للمؤسسة لمعرفة المزايا التي تمنحها لهم، وكذا احتساب فترة الائتمان ومدى ملاءمتها لهم. ويمكن القول بأن المزايا التي يبحث عنها الدائنون والعملاء هي نفسها تجاه المؤسسة لكن باتجاه معاكس[5].

---

[1]: محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص 32.
[2]: محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006، ص 287.
[3]: منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص ص 20-21.
[4]: محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 95.
[5]: خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص 20.

ج. المساهمين: حيث يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد على المال المستثمر والقيمة المضافة والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمشروع، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الإحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها في المؤسسة أو التخلي عنها[1].

د. المستثمر المرتقب: يحاول معرفة هل من الأفضل شراء أسهم المؤسسة أم لا، فهو يهتم بماضي المؤسسة والمواقف الحرجة التي واجهتها والبحث في النمو المتوقع في الأجل القصير والطويل[2].

ه. إدارة المؤسسة: إذ يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها، وقدرتها على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين، وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة هذا إلى جانب أن نتائج التحليل المالي تمكن الإدارة من تحديد موقفها الإستراتيجي.

و. هيئة الأوراق المالية: وهذا لمعرفة المعلومات عن المؤسسات ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالي[3].

ز. العاملين: تهمهم نتائج التحليل المالي في التعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة والجزء الذي سيعود عليهم من هذه الأرباح في شكل مكافآت أو خدمات اجتماعية، أو في شكل زيادة الأجور، بالإضافة إلى الحكم على مدى إمكانية المؤسسة التي ينتمون إليها في ضمان مناصب عملهم مستقبلا.

ح. الدولة: تهتم أجهزة الدولة بنتائج التحليل المالي وكذا أجهزة الرقابة في اختبار درجة صدق الحسابات، ويمكن أن تتدخل السلطات العمومية كمساهم أو كوصي على سياسة مالية واقتصادية معينة، وكذا لمعرفة الوعاء الضريبي مما يساعدها في تحديد خططها التنموية[4].

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي وأدواته

يسعى المحلل المالي من وراء تحليل المركز المالي للمؤسسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهذا بالاعتماد على الأدوات الخاصة بالتحليل المالي.

1) أهداف التحليل المالي:

يتضمن التحليل المالي دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية، ودراسة نتائج الأداء المالي وتفسيره وتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة، وبناءا عليه فإن أهم أهداف التحليل المالي تكمن أساسا في:

- معرفة المركز الإئتماني للمؤسسة.
- تقييم صلاحية السياسات التشغيلية والمالية المتبعة من طرف المؤسسة من خلال تقييم كفاءة الأنشطة التسويقية والإنتاجية والمالية لها.

[1]: حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، دار الوراق، الطبعة الثانية، عمان، 2011، ص ص 53-54.

[2]: عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 53.

[3]: عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[4]: مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص ص 17-18.

- تحديد القيمة الإستثمارية للمؤسسة والتخطيط لسياستها المالية للحكم على مركزها الفعلي في السوق[1].
- تقييم المركز المالي للمؤسسة.
- تقييم ربحية المؤسسة.
- تقييم قدرة المؤسسة على الإستمرار[2].
- تحديد الإنحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.
- تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن استثمارها[3].

2) أدوات التحليل المالي:

يستخدم المحلل المالي مجموعة من الأدوات عند قيامه بعملية التحليل في المؤسسة، حيث توجد مجموعتين أساسيتين هما:

أ. القوائم المالية: وهي عبارة عن أرقام تعبر عن العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال السنة المالية، وتكون مرتبة حسب الهدف من إعدادها[4].

ب. النسب المالية: تعرف بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها، كما قد توجد على قائمتين ماليتين. وهذه الأداة تعتبر من الأدوات الأكثر شيوعا في عالم الأعمال لأنها توفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسات[5]، ويتميز التحليل المالي بالنسب بسهولة احتساب النسبة المالية، وإمكانية استعمال النسب في المقارنة من سنة لأخرى أو من منشأة لأخرى[6].

المبحث الثاني: المعايير المحاسبية الدولية

نظرا للإختلافات الطبيعية في المبادئ والإجراءات المحاسبية وكذا في الجهات التي تصدر هذه المبادئ والمعايير والتي كانت تؤدي إلى نتائج مختلفة، أدركت مجموعة من الدول أهمية الحاجة إلى التنسيق الدولي من خلال إيجاد قاعدة مشتركة للمقارنة والتماثل، حيث عقدت عدة مؤتمرات محاسبية ساهمت إلى حد كبير في التأكيد على أهمية تطوير هذه المعايير والتي تهدف أساسا إلى توحيد قواعد المعالجات والممارسات المحاسبية بين الدول.

المطلب الأول: نشأة وتطور المعايير المحاسبية والمالية الدولية

يرجع ظهور المعايير المحاسبية الدولية على المستوى الدولي إلى المؤتمر الدولي المنعقد في سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1904[7]، برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكية، وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد المعايير المحاسبية بين الدول.

وتميزت الفترة منذ أوائل القرن العشرين وحتى عام 1972 بعقد جملة من المؤتمرات المحاسبية الدولية والتي يمكن إيجاز بعضها فيما يلي: المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث عام

---

[1]: خالد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 20.
[2]: محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، مرجع سبق ذكره، ص 3.
[3]: عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 21.
[4]: خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن، 2001، ص 101.
[5]: محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 360.
[6]: أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص 209.
[7]: محمد رمزي جودي، إصلاح النظام المحاسبي المالي للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، جامعة بسكرة، ديسمبر، 2009، ص ص70-72.

1929 بنيويورك، المؤتمر الرابع عام 1933 بلندن، المؤتمر الخامس عام 1938 ببرلين، المؤتمر السابع عام 1957 بأمستردام، المؤتمر الثامن عام 1962 بنيويورك، المؤتمر التاسع عام 1967 بباريس، ورغم أن المجهودات التي بذلت في تلك المؤتمرات تعد من الجهود الهامة في تقليل الاختلافات في معايير المحاسبة بين الدول، إلا أنه لم تتخذ خطوات وإجراءات أكثر فاعلية كإنشاء لجان مهمتها تضييق الفوارق في معايير المحاسبة التي تستخدمها المؤسسات في مختلف الدول.

وفي عام 1992 عقد المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر بالولايات المتحدة الأمريكية وما ميز هذا المؤتمر هي المشاركة العربية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)[1]، وكان آخر تلك المؤتمرات المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر الذي عقد في اسطنبول عام 2006، وكان تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم، واستقرار أسواق المال في أنحاء العالم[2].

وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية عن تشكيل عدة منظمات، استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق المعايير ومن أهم هذه المنظمات:

الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، لجنة ممارسة التدقيق الدولي (IAPC)، لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، والتي تحولت فيما بعد إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والتي تأسست عام 1973 إثر اتفاق بين الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في كل من (استراليا، كندا، فرنسا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة،...الخ)، وكان الهدف من ذلك أن تقوم اللجنة بإعداد ونشر المعايير المحاسبية لغايات تطوير المهنة وتعزيزها على المستوى العالمي[3]، وقد قامت بإصدار 41 معيارا محاسبيا دوليا حتى ما قبل عام 2000، كما تم في هذه السنة أيضا إعادة هيكلة لجنة المعايير والنظام الأساسي لها، وتم تسميتها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، الذي اعتبر بدءا من 2001 المسؤول عن إصدار معايير المحاسبة الدولية بدلا من لجنة المعايير، حيث تبنى هذا المجلس جميع المعايير الدولية الصادرة عن هذه اللجنة [4].

المطلب الثاني: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية وأهدافها

1) مفهوم المعايير المحاسبية الدولية:

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة (Standard) الانجليزية، وهي تعني القاعدة المحاسبية ويميل المحاسبون إلى استخدام مصطلح معيار محاسبي، والمقصود بالمعيار المحاسبي هو بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التوصيل المناسب[5].

---

[1]: حسين القاضي، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية، عمان، 2000، ص 33.

[2]: طاهر شاهر القشي، معايير المحاسبة الدولية، ص 5، عن الموقع: www.jps-dir – com /forum/fotum.poste .asp?tid : 5468 ، تاريخ الاطلاع 2013/03/13.

[3]: ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 171.

[4]: Bernard Raffournier, Les Normes Comptables Internationales (IFRS/IAS), économica, 3ème édition, Paris, 2006, p 9.

[5]: حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، 2009، باتنة، ص119.

أما المعيار المحاسبي الدولي يعرف على انه: عبارة عن مبادئ محاسبية متعارف عليها صادرة عن جهات دولية كمجلس المعايير المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الحكومية (GASB)، وذلك من أجل تطبيقها من قبل المؤسسات والمؤسسات لتحقيق أهداف محددة كالإفصاح المالي ومعايير القيمة العادلة ومعايير الشفافية والإهلاك وغيرها من المعايير[1].

وكاستنتاج لما سبق يمكن تعريف المعيار المحاسبي الدولي على انه مجموعة القواعد والأسس التي تضبط الأعمال والتصرفات و الإجراءات المحاسبية وتضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية، ولبيان الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.

وتتميز المعايير المحاسبية الدولية بمجموعة من الخصائص الأساسية الواجب توفرها في هذه المعايير حتى تحقق الفائدة من وجودها ونوجز أهمها فيما يلي:

- يجب أن تكون المعايير المحاسبية واقعية فلا يجب أن تتصف بالثبات، بل لابد وان تتغير وفقا للظروف البيئية المتغيرة من وقت لآخر فالمعايير المحاسبية عملية مستمرة.
- أن تمثل المعايير المحاسبية أفضل الممارسات المحاسبية المتاحة عند وجود خلافات متعددة بالنسبة للمعالجات المحاسبية للموضوع الواحد، بحيث لا تقدم معالجة محاسبية واحدة بل عدة معالجات للموضوع المحاسبي الواحد.
- يجب أن لا تؤثر الضغوط السياسية أو ضغوط جهة معينة على إعداد المعايير المحاسبية.
- يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالتحرر من الانحياز نحو طائفة معينة بمعنى أن تحقق المعايير المحاسبية مفهوم العدالة عند إعداد القوائم المالية المقدمة للأطراف الخارجية[2].
- غير إجبارية لأنه ليس لها صفة القانون أو التنظيم[3].

2) أهداف اعتماد المعايير المحاسبية الدولية:

إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية من شأنه تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[4]:

- الفهم الموحد للمعلومات المالية والمحاسبية وسهولة متابعتها.
- تسهيل دمج الحسابات.
- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية.
- تطوير الإحصاءات.
- كما تهدف أيضا إلى[5]:
- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى قابلية مقارنة القوائم المالية ويرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول

---

[1]: فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص14.

[2]: مرزوقي مرزقي، مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي، الملتقى العلمي الدولي الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة باجي مختار، عنابة، 29و30 نوفمبر، 2011، ص152.

[3]: حكيمة مناعي، مرجع سبق ذكره، ص139.

[4]:Collection Gestion, Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Les Pages Bleues Internationales, Alger, 2008, p6.

[5]: علي بودلال، سمية لمريني، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13و14 ديسمبر 2011، ص ص6-7.

إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات أي ترشيد عملية اتخاذ القرارات على أسس سليمة وواضحة.

- تلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين حيث لا يمكن منح قروض للمنشاة دون دراسة وافية للقوائم المالية ومعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية الموحدة بما يسمح تخصيص رؤوس الأموال بفعالية أكثر على المستوى العالمي بالنسبة للمستثمرين والممولين.
- إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة كأسعار صرف العملات، فلا يمكن ترجمة قوائم مالية على قوانين ومعايير محلية تفقدها خاصية المقارنة، بل يجب أن نكون في ظل توجه عالمي موحد هو المعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الثالث: مزايا ومعوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

تظهر أهمية المعايير المحاسبية الدولية من خلال المزايا التي تحققها لمستخدميها، كما أنها قد تواجه مجموعة من الصعوبات التي تعيق تطبيقها، ويمكن تلخيص أهم هذه المزايا والمعوقات فيما يلي:

1) مزايا تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية:

يمكن تلخيص أهم المزايا الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية فيما يلي[1]:

- التناسق من خلال تطبيق نفس المعايير المحاسبية يتجاوز جنسية المؤسسات وحدودها الجغرافية والسياسية، يؤدي إلى توحيد الأسس والقواعد للممارسات المحاسبية وبالتالي تماثل توحيد القوائم المالية للشركات.
- تسمح بمقارنة المعلومات المحاسبية في مختلف أنحاء العالم.
- قابلية الفهم وإمكانية وجود تصور موحد ومشترك للقوائم المالية حيث لا يمكن فهم وقراءة قوائم مالية معدة على أسس مختلفة تتطلب المزيد من التوضيح والإفصاح عنها وبالتالي تؤدي إلى غموض هذه القوائم وعدم صلاحيتها لاتخاذ القرارات لعدم مدها بمعلومات موثوقة وملائمة لأصحاب العلاقة بما يتنافى مع الهدف الرئيسي للمحاسبة.
- الولوج إلى الأسواق المالية الدولية بإدراج أسهم المؤسسات من أجل المنافسة دوليا والاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة لا يتأتى إلا بالالتزام بشروط معينة متعلقة بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية وتجنبا لنكسات الأسواق المالية العالمية بسبب اختلاف المعلومات المحاسبية وأساليب إعدادها.
- إن تأسيس معايير محاسبية دولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل في الأسواق العربية وحتى الدولية.

2) معوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية: تتمثل أهم العوامل التي قد تقيد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في[2]:

- إن اختلاف البيئة والثقافة وعلى الرغم من أنه تم أخذها بعين الاعتبار عند وضع المعايير المحاسبية الدولية والتي كانت موجهة في الأساس إلى تنظيم مهنة المحاسبة في الكثير من

[1]: علي بودلال، سمية لمريني ، المرجع السابق، ص ص6-7.

[2]: خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، دار إثراء، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص ص 27-30.

الدول خاصة في أمريكا وبريطانيا لأن لهما دور كبير في تطور علم المحاسبة ووضع معاييره ومبادئه، جعل من إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالكامل على مستوى دول العالم أمرا غاية في الصعوبة.

- الإبقاء على كثير من البدائل المحاسبية، حيث تنص كثير من المعايير على وجود بديل مرجعي أو بدائل أخرى، ولا توجد حدود أو قيود لتطبيق بديل معين مما يجعل جميع البدائل بنفس المستوى عند التطبيق، وهذه البدائل مرتبطة بمعالجة البيانات المحاسبية والتي تؤدي إلى نتائج مختلفة.
- يتطلب تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية تعديلا للقوانين في الدول المطبقة كالجانب السياسي المتعلق بوضع وتعديل القوانين والمراحل التشريعية التي يتطلبها وضع أو تعديل القوانين.
- إن المعايير المحاسبية الدولية دائمة التغير، نظرا للتطور المستمر في البيئة الإقتصادية، وكذلك المعايير من صنع البشر قد يكون فيها قصور وعدم إمكانية الإحاطة بكل ما يتعلق بمستقبل المعايير.
- إختلاف مستوى التعليم بين الدول المطبقة للمعايير المحاسبية، فليس من السهل فهم المعايير المحاسبية الدولية في الدول النامية، إضافة إلى عنصر اللغة حيث تبذل مجهودا كبيرا في الترجمة.
- تعدد التعاريف لذات المفهوم في المعايير المحاسبية الدولية كمفهوم القيمة العادلة.
- قد تشكل المعايير المحاسبية الدولية عبئا ثقيلا، حيث يفترض بالوحدات الإقتصادية الإستجابة لكافة الضغوطات المحلية، ومن الصعوبة الإلتزام بمعايير ومتطلبات دولية أكثر تعقيدا وتكلفة.

المبحث الثالث: أثر المعايير المحاسبية الدولية على نواتج التحليل المالي

إن استخدام المعايير المحاسبية الدولية في عملية إعداد القوائم المالية أصبح مطلبا أساسيا يهدف لتلبية احتياجات مختلف مستخدمي هذه القوائم، وهذا ما دفع الدول إلى محاولة العمل على توحيد عملية الإفصاح مع معايير المحاسبة الدولية، كل هذا كان له انعكاسه على التقنيات التي تعنى بدراسة وتحليل البيانات والمعلومات المالية في القوائم المالية للمؤسسة وكيفية تفسيرها بطريقة أكثر فعالية مكنت من تقديم معلومات أكثر دقة تساعد في اتخاذ القرارات وأيضا في تقييم أداء المؤسسة وكشف انحرافاتها والتنبؤ بمستقبلها المالي.

المطلب الأول: قواعد إعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية

إن المعايير المحاسبية الدولية عبارة عن مجموعة من القواعد، حيث نجد من بينها القواعد التي تخضع لها عملية إعداد القوائم المالية، ومن أهم تلك القواعد[1]:

1) قاعدة الوحدة المحاسبية: تفترض هذه القاعدة أن القوائم والتقارير المالية تعود إلى وحدة محاسبية بذاتها، وإن النشاط الذي تمارسه الوحدة يكون مستقلا ومنفصلا عن الملاك وعن أي وحدة اقتصادية أخرى.
2) قاعدة الفترات المحاسبية: تعتبر أكثر الطرق لقياس نتائج نشاط الشركة وقياس هذه النتائج عند الوقت الذي سيتم فيه تصفية الشركة أو عند نهاية الدورة المحاسبية، غير أن العديد

[1]: رتيبة قداش، متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية وعلاقته بحوكمة الشركات، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2012، ص ص 65-66.

من المستخدمين لا يستطيعون الانتظار لفترة طويلة للحصول على هذه المعلومات ويريدون الحصول عليها في فترات أقصر.

3) قاعدة استمرارية الشركة في مزاولة النشاط: وفقا لهذه القاعدة تعتبر الشركة مستمرة في أعمالها بالصورة التي تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها والاستفادة من أصولها وتنفيذ جميع العقود والتعهدات القائمة.

4) قاعدة ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد: تعني هذه القاعدة أن وحدة النقد هي وحدة القياس الشائعة للنشاط الاقتصادي وتقدم أساسا مناسبا للقياس والتحليل المحاسبي.

5) قاعدة الأنساق أو الانتظام في التطبيق: تلقي هذه القاعدة العبء على الإدارة أي تلزم المحاسبين بضرورة الإفصاح لمستخدمي القوائم المالية من خارج الشركة عن أي تغيير يحدث في الطرق والإجراءات المحاسبية التي ينتج عنها تأثير هام في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

6) قاعدة سعر التبادل: لقد ظهرت الحاجة إلى ضرورة وجود قاعدة لتحديد القيم التي تعين للحسابات الدالة على الأحداث الاقتصادية.

7) قاعدة البعد عن التحيز: تستند هذه القاعدة إلى الحقيقة القائلة بأن مخرجات النظام المحاسبي (القوائم المالية) تخدم العديد من المستخدمين سواء داخل الشركة أو من خارجها، نظرا لتعدد احتياجات تلك الأطراف المستخدمة للقوائم المالية وتضارب مصالحها في بعض الأحيان فإن قاعدة البعد عن التحيز تعتبر ضرورية لإعداد قوائم مالية غير متحيزة لأي طرف من الأطراف المستخدمة لها.

8) قاعدة تصنيف أو تبويب المفردات: تقتضي هذه القاعدة ضرورة تنظيم بيانات القوائم والتقارير المالية في ضوء مجموعة من المعايير التقليدية المتعارف عليها، ولا شك أن ذلك يعمل على توفير خاصية التوحيد في إعداد القوائم والتقارير المالية كمخرجات النظام المحاسبي، مما يساعد مستخدمي تلك المخرجات على فهم تفسير محتوياتها ويزيد من المنفعة المرتبطة بها.

9) قاعدة الإفصاح المحاسبي: إن تحقيق الأهداف الموجودة من القوائم المالية تستلزم ضرورة التوسع في الإفصاح المحاسبي بحيث يمكن تغطية احتياجات كافة فئات المجتمع من المعلومات، ويقصد بالإفصاح المحاسبي عرض المعلومات الهامة المتعلقة بالشركة من خلال مجموعة من القوائم المالية لمساعدة القارئ على اتخاذ القرارات الرشيدة، ويتم عرض تلك المعلومات إما في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات والإيضاحات الملحقة بها أو في جداول أو قوائم إضافية.

المطلب الثاني: القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية

بما أن القوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية لأنها تعبر عن عملية الإفصاح المالي، فقد ركزت عليها المعايير المحاسبية الدولية، حيث أشارت إلى وجود ثلاثة وسائل للإفصاح في القوائم المالية تتمثل في:

- الإفصاح في صلب القوائم المالية مثال ذلك في قائمة الدخل، الميزانية،...الخ.
- الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

- الإفصاح في قوائم مالية إضافية مرفقة للقوائم المعدة وفقا لمعايير المحاسبة المتفق عليها دوليا[1]، حيث تم إعداد وتجهيز القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية كما يلي:

1) قائمة المركز المالي (Statement of Financial Position): وتسمى أيضا الميزانية العمومية وتتضمن أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق الملكية في تاريخ معين[2]، من الأملاك والمصانع والمعدات، الموجودات غير الملموسة، الموجودات المالية، المخزونات، الذمم التجارية المدنية والذمم المدنية الأخرى، الالتزامات والموجودات الضريبية، المخصصات، الالتزامات غير المتداولة المنتجة للفائدة، حصة الأقلية، رأس المال الصادر والاحتياطات[3].
2) قائمة الدخل (Income Statement): وتتضمن هذه القائمة نتيجة أعمال المنشأة من إيراد، نتائج الأنشطة التشغيلية، تكاليف التمويل، حصة المؤسسات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها، المصروف الضريبي، الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية، البنود غير العادية، حصة الأقلية، وصافي الربح أو الخسارة للفترة[4].
3) قائمة التغير في حقوق الملكية (Statement of Changes in Equity): يتوجب أن تبين إما جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة، أو التغيرات في حقوق الملكية ما عدا تلك الناتجة عن عمليات مع المالكين، مثل زيادة أو تخفيض رأس المال أو توزيعات الأرباح.
4) قائمة التدفقات النقدية (Cash Flow Statement): وهي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة معينة، وتبين مصادر هذه التدفقات والتي تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. وتعتبر هذه القائمة مكملة للقوائم الأخرى كونها تقدم معلومات مبنية على الأساس النقدي.
5) السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى (Significant Accounting Polices and other Explanatory Notes): وهي تبين ملخصات للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببنود القوائم المالية، وإفصاحات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الأخرى[5].

وتهدف القوائم المالية إلى[6]:

- تقديم معلومات عن أداء الشركة والقدرة الكسبية لها، حيث تساعد على عملية التنبؤ بأداء الشركة انطلاقا من أدائها في السنوات السابقة.
- تقديم معلومات تحدد بوضوح موارد الشركة والتزاماتها.
- تقديم المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية للمستثمرين والدائنين من أجل تحديد التدفقات النقدية المستقبلية فهدف المستثمر هو استرداد الاستثمار الأصلي والحصول على عائد يتمثل في الزيادة في قيمة الاستثمار عند البيع ويتوقع الدائنون كذلك استرداد أصل القرض

[1]: أحمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 65.
[2]: محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، 2008، ص 22.
[3]: Jean-Jacqnes Julian, Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Exercices et cas d'applications, 2éme édition, Lup Foucher, Paris, 2007, p 15.
[4]: حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، الطبعة الثانية، عمان، 2001، ص 276.
[5]: محمد أبو نصار، جمعة حميدات، المرجع السابق، ص 23.
[6]: محمد علي حيدر بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار حامد للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، 2007، ص ص 270-271.

إضافة إلى العائد النقدي وعند اتخاذ القرار يجب على المستثمرين والدائنين دراسة كمية التدفقات النقدية ودرجة المخاطر المرتبطة بها.

- توفير معلومات مالية موثوقة وبالوقت المناسب حول المركز المالي، والأداء والتدفقات النقدية للمشروع للأطراف ذات العلاقة بحيث تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة[1].

وتتضمن المعايير المحاسبية الدولية مجموعة من المبادئ الأساسية خاصة بالقوائم المالية تتمثل أساسا في الإفتراضات الأساسية والخصائص النوعية للقوائم المالية:

1) الإفتراضات الأساسية: وتشمل[2]:

أ. محاسبة الالتزامات: ويقصد بها الأخذ في الحسبان جميع التكاليف والإيرادات المسجلة خلال السنة سواء كانت مسددة أو غير مسددة، وهذا المفهوم هو بصفة عامة لفائدة المؤسسة أو عليها.

ب. إستمرارية الإستغلال: فالقوائم المالية يجب أن تعد تحت فرضية أن المؤسسة في حالة استمرارية لنشاطها في المستقبل لأن العكس قد يؤثر على القوائم المالية التي يجب أن تعد بقيمة التصفية.

2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وتتمثل الخصائص الأساسية الأربعة في:

أ. القابلية للفهم: وتتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل مستخدميها، والذين يفترض أن يكون لديهم مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الإقتصادية، كما يجب أن تكون المعلومات المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة، وإذا كانت كذلك يجب عرضها بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن[3].

ب. الملاءمة: لكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

ج. الموثوقية: تعني الموثوقية القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة من الخوف، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء[4]، ولكي تتحقق هذه الخاصية يجب توفر مجموعة من المقاييس تتمثل في[5]:

---

[1]: هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 31.

[2]: Maillet Baudrier, Ale Manh, "Normes Comptables Internationales IAS /IFRS", Edition Berti, Alger, 2007, P 23.

[3]: محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[4]: يوسف أرشيد حبيب العازمي، أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012، ص ص 38-39.

[5]: عبد الحميد حسياني، أهمية الإنتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية كإطار لتفعيل حوكمة الشركات، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010، ص 120.

- البحث عن الصورة الصادقة: إن تطبيق كل من الخصائص النوعية الرئيسية والمعايير المحاسبية المناسبة يؤدي إلى الحصول على قوائم مالية تفي وبصفة عامة بمفهوم الصورة الصادقة أو الحقيقية أو العدالة في عرض تلك المعلومات.
- أولوية المضمون على الشكل: وتسمى أيضا أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، أي من الضروري محاسبة العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استنادا فقط على شكلها القانوني، فقد يوجد في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية وعليه يجب أن نعطي الأولوية للمضمون أي للواقع الاقتصادي.
- الحيطة: أي الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل حالة عدم التأكد، بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخم في قيمة الأصول والإيرادات أو تقليل قيمة الخصوم والتكاليف.
- الحياد: بمعنى إعداد المعلومات بشكل محايد، وليس بغرض إظهارها بشكل يتلاءم مع ما ترغب به أحد الأطراف المستخدمة للمعلومات.
- الشمولية: أي يجب أخذ بعين الاعتبار كل الحوادث والعمليات المتعلقة بالدورة بدون استثناء سواء السلبية أو الايجابية، كتأجيل فاتورة إلى السنة المقبلة لعدم إتمام العمل المحاسبي وهي تختلف عن مبدأ استقلالية الدورات.

د. القابلية للمقارنة: يجب أن يتمكن المستخدمين من إجراء مقارنة القوائم المالية للمشروع على مرور الزمن وبإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من أجل تحديد الإتجاهات في مركزه المالي وفي الأداء والتغيرات في المركز المالي[1].

المطلب الثالث: التقارير التابعة للقوائم المالية

إن التقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط ولكنها تمتد لتشمل الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات للأطراف الخارجية، فهي تتخذ أشكالا مختلفة وتتعلق بموضوعات عديدة، فقد تشمل معلومات مالية ومعلومات غير مالية أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمنشأة، ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الإجتماعي لأعمال المنشأة[2].

1) التقارير القطاعية:

نظرا لما تعانيه المؤسسات من تحديات متمثلة بتذبذب عوائدها واختلاف معدلات نموها من سنة لأخرى وعدم توفر فرص استثمارية مناسبة لها، عمدت المؤسسات إلى التوسع في أعمالها من خلال تعدد قطاعات الأعمال أو فتح فروع لها في أماكن جغرافية مختلفة للاستفادة من الفرص المتاحة، وحيث أن البيانات المالية الإجمالية لم تعد تقدم معلومات كافية لمستخدميها فقد أصبحت الحاجة ملحة للحصول على معلومات مالية أكثر تفصيلا فظهرت التقارير المالية القطاعية.

أ. مفهوم التقارير القطاعية:

عرفت التقارير المالية القطاعية على أنها تقسيم المؤسسات إلى أجزاء أو قطاعات وعرض المعلومات المالية لكل قطاع، وهناك عدة طرق لهذا التقسيم إما من حيث تعدد قطاعات الأعمال أو من خلال تعدد القطاعات الجغرافية سواء حسب موقع الموجودات أو

[1]: هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 32.
[2]: طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص 35-36.

موقع العملاء، وهذان الأساسان يعدان الأكثر انتشارا ومن الممكن أن يكون أساس التجزئة مزيج بين الأساسين السابقين، أو قد يكون حسب الشخصية القانونية أو نوع العميل.

ويعرف قطاع العمل والقطاع الجغرافي في التقارير القطاعية حسب المعايير المحاسبية الدولية بالشكل التالي:

- قطاع العمل: هو جزء من المؤسسة قابل للتمييز يعمل على إنتاج منتج أو مجموعة من المنتجات تخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن مخاطر وعوائد قطاعات الأعمال الأخرى، وهناك مجموعة من العوامل يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد قطاعات الأعمال: طبيعة المنتجات، طبيعة عملية الإنتاج، نوع العميل، أسلوب توزيع المنتجات.
- القطاع الجغرافي :هو جزء من المؤسسة قابل للتمييز يشير إلى توفير المنتجات ضمن منطقة جغرافية خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن مخاطر وعوائد المنتجات التي تعمل في مناطق جغرافية أخرى، وهناك مجموعة من العوامل يجب النظر إليها عند تحديد القطاعات الجغرافية وهي التشابه في الظروف الاقتصادية والسياسية، العلاقات بين العمليات في المناطق الجغرافية المختلفة، قرب العمليات من بعضها البعض والمخاطر المرتبطة بهذه العمليات.

ب.أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية:

تكمل أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية أهمية الإفصاح بشكل عام، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالمعلومات الإضافية القطاعية لما تتضمنه هذه التقارير من محتوى معلوماتي إذ أن عرض مثل هذه المعلومات قد يؤثر على أسعار الأسهم في السوق ويساعد في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسة بشكل أفضل.

إن توفر المعلومات القطاعية سواء قطاعات الأعمال أو القطاعات الجغرافية تمكن مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ومن مقارنة الأداء لمؤسسة تعمل في قطاع معين مع مؤسسة أخرى تعمل في نفس القطاع أو المقارنة مع مؤسسة ذات منتج واحد تعمل في نفس المجال، وهذا بدوره يساعد المهتمين بالقوائم المالية على تقييم أداء المؤسسة بشكل أفضل، إذ أن نجاح المؤسسة كوحدة يعتمد على أداء كافة القطاعات مجتمعة، كما أن إفصاح المؤسسات عن معلومات قطاعية كافية يساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالأرباح التي قد تحققها المؤسسة[1].

2) الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة:

إن الأطراف ذوو العلاقة يشيرون إلى تلك الجهات المقربة التي في إمكان إحداها السيطرة على الأخرى وأن تمارس عليها تأثيرا هاما في القرارات المالية والتشغيلية، وفي حالة وجود معاملات مع أصحاب العلاقة فيجب الإفصاح عن المعاملات المتبادلة مبينا طبيعتها وعناصرها وأنواعها ويمكن تحديد هذه الأطراف في:

- المؤسسات التي تسيطر أو يسيطر عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو تحت سيطرة مشتركة مع المؤسسة المعدة للقوائم المالية، ولها تأثير هام على المؤسسة والأعضاء المقربين من عائلات هؤلاء الأفراد.
- الموظفين الإداريين الرئيسين لديهم السلطة ومسؤولية التخطيط والتوجيه والرقابة على نشاطات المؤسسة بما في ذلك المدراء وموظفي المؤسسات.

[1]: عبد الحميد حسياني، مرجع سبق ذكره، ص 137.

- المؤسسات التي يمتلك فيها أي شخص من المشار إليهم سابقا بشكل مباشر أو غير مباشر حصة هامة في حقوق التصويت فيها أو يستطيع ذلك الشخص ممارسة تأثير كبير عليها.

وعند الأخذ في الإعتبار كل علاقة محتملة لطرف له علاقة فيجب أن يعطى الانتباه إلى جوهر تلك العلاقة وليس لمجرد شكلها القانوني، فلكي نقول أن هذا الطرف ذو علاقة يجب أن يتوفر عنصر التأثير الهام على المؤسسة من خلال التعامل معه مباشرة كإبرام الصفقات بمبالغ تكون مختلفة عن تلك التي تتم مع طرف آخر، أو غير مباشر مثل قرار الشركة الأم بعدم تعامل الشركة التابعة لها مع طرف آخر له نفس نشاط الشركة الأم بعد تملك الشركة لها.

إذا كان هناك معاملات بين الأطراف ذات علاقة، تقوم المؤسسة بالإفصاح عن طبيعة العلاقة كما تفصح عن معلومات حول المعاملات والأرصدة اللازمة لفهم التأثير المحتمل للعلاقة على البيانات المالية.

ويتم إجراء الإفصاحات المطلوبة بشكل منفصل من الفئات التالية: المؤسسة الأم، المؤسسات التابعة، المؤسسات الزميلة، المشاريع المشتركة التي تكون المؤسسة طرفا فيها، المؤسسات ذات السيطرة المشتركة أو التأثير الهام على المؤسسة.

3) التقارير المالية المرحلية:

التقرير المالي المرحلي هو تقرير يحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات لفترة أقل من سنة مالية كاملة للمؤسسة.

إن تقديم التقارير المالية المرحلية الموثوق بها وفي حينها يحسن من قدرة المستثمرين والدائنين والجهات الأخرى على إدراك قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، التدفقات النقدية ومركزها المالي وسيولتها.

فلقد أكد المعيار المحاسبي الأول على القوائم المالية الرئيسية، ومن أجل مصلحة التوقيت المناسب واعتبارات التكلفة ولتجنب تكرار المعلومات التي صدرت عنها التقارير سابقا قد يطلب من المؤسسة أو قد تختار هي تقديم معلومات أقل في تواريخ مرحلية بالمقارنة مع بياناتها المالية السنوية، ويحدد هذا المعيار أيضا الحد الأدنى من محتوى التقرير المالي المرحلي على أنه يشمل بيانات مالية مختصرة وإيضاحات تفسيرية مختارة ويقصد بالتقرير المالي المرحلي تقديم تحديث لأخر مجموعة من البيانات المالية السنوية، وتبعا لذلك فهو يركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا يكرر المعلومات التي جرى الإبلاغ عنها سابقا[1].

خلاصة الفصل:

[1]: المرجع السابق، ص 139.

يمكن القول أن التطور الذي عرفته المحاسبة من خلال البحث في جعلها وسيلة إعلامية ذات طابع دولي، يجسد قدرتها على مسايرة التحولات التي عرفتها المعاملات الإقتصادية والمالية في الآونة الأخيرة، والمنعكسة على نشاطات المؤسسة التي أصبحت تتسم بالانفتاح على مختلف دول العالم.

وبهدف مواكبة التطور الهائل في مجال المال والأعمال، وجب إصدار معايير محاسبية مالية تتحدد على ضوئها طرق قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وإيصال نتائجها إلى المستفيدين، فأمام هذا الواقع الجديد برزت العديد من الجهود على عدة مستويات من أجل تحقيق توافق محاسبي دولي، ودليل ذلك أن المعايير التي قامت بإصدارها لجنة معايير المحاسبة الدولية لاقت قبولا دوليا واسعا، وأدركت دول كثيرة أهمية تطبيق مثل هذه المعايير إما مباشرة أو من خلال تحقيق توافق بينها وبين المعايير الوطنية.

وحسب معايير المحاسبة الدولية من الضروري أن يكون عرض البيانات المالية عادل، وأن يتم الإفصاح بما يحقق كفاية المعلومات وبيان أهميتها وملائمتها لأن ذلك يعتبر في غاية الأهمية لخدمة جميع الفئات المهتمة بالبيانات المالية في اتخاذ قراراتها، كما يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها ذات مصداقية ويمكن الاعتماد عليها في قرارات منح الائتمان والاستثمار وغيرها من القرارات، وعلى الرغم من الصعوبات التي تعيق تطبيق المعايير إلا أنه من المتوقع أن تستمر، بسبب التحدي الكبير الذي تواجهه المحاسبة في ظل العولمة الإقتصادية.

ومن أجل تحقيق الجدوى الاقتصادية للمعلومات المالية والمحاسبية سعت الجزائر إلى بناء نظام المحاسبة المالية المبني على أسس ومعايير محاسبية دولية والذي يمكن تطبيقه باستخدام عناصر التكنولوجيات الحديثة مما يسمح بتقديم معلومات ذات جودة عالية وبأقل تكلفة، وبالتالي خلق نوع من التنافسية بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

مقدمــة الفصــل

في ظل موجة الإنفتاح على العالم في جميع الميادين، فإن الجزائر ورغبة منها لمسايرة التطورات العالمية، سعت بجد نحو الارتقاء بمؤسساتها وخاصة فيما يتعلق بالجانب المحاسبي، ويعتبر النظام المحاسبي المالي الجديد ضرورة حتمية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية لأجل الإندماج في السوق العالمي، حيث أنه جاء في إطار الإستجابة لإستراتيجية توحيد القواعد المحاسبية على المستوى العالمي ولا سيما إبرام الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانضمامها المرتقب لمنظمة التجارة العالمية.

وقد عملت الجزائر على تبني نظام مالي محاسبي جديد يضمن لمؤسساتها تقديم تقارير صادقة وشفافة تعكس وضعها المالي، وكذا تسهل عملية مراقبة حساباتها من خلال توفير معلومات وضمانات كافية لكل من المسيرين والمساهمين والعمال والدائنين.

ومن هنا تظهر أهمية تطبيق النظام المالي المحاسبي الجديد في تعزيز حوكمة المؤسسات الوطنية كإطار تنظيمي لضمان صدق المعلومات المحاسبية والمالية المعروضة، وللحد من استخدامها بطريقة سلبية تتعارض ومصالح الأطراف الدائمة وذوو الحقوق في هذه المؤسسات.

المبحث الأول: واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر

لم تكن قضية الحوكمة بشكل عام مطروحة للنقاش في الجزائر، إلا أنه بعد إلحاح المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بات من الضرورة تبني مبادئ الحوكمة على المستويين الكلي والجزئي.

المطلب الأول: بوادر ظهور حوكمة المؤسسات في الجزائر

لقد حاولت الجزائر كغيرها من الدول النامية مسايرة الدول السابقة لموضوع حوكمة المؤسسات، وذلك بإصدار أول ميثاق لحوكمة المؤسسات في الجزائر تحت تسمية (ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر).

1) ميثاق حوكمة المؤسسات في الجزائر:

أ. التعريف بميثاق حوكمة المؤسسات في الجزائر:

إن الحاجة لإنشاء إطار مؤسسي لحوكمة المؤسسات الجزائرية أصبح أمرا ضروريا في ظل تحول الجزائر إلى نمط اقتصاد السوق[1]، ففي شهر جويلية من سنة 2007 انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول "حوكمة المؤسسات" وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقى جميع الأطراف في عالم المؤسسة، وحدد لهذا الملتقى هدف جوهري يتمثل في تحسيس المشاركين قصد الفهم الموحد والدقيق للمصطلح ودراسة إشكالية الحكم من زاوية الممارسة في الواقع، وسبل تطوير الأداء ببلورة الوعي بأهمية حوكمة المؤسسات في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر، وكذا الاستفادة من التجارب الدولية.

وخلال فعاليات هذا الملتقى، تبلورت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة كأول توصية وخطوة عملية تتخذ، وقد تفاعلت كل من جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة، ومنتدى رؤساء المؤسسات مع الفكرة بترجمتها إلى مشروع، ومن ثم تم ضمان تنفيذه بواسطة إنشاء فريق عمل متجانس ومتعدد التمثيل.

وقد تفاعلت السلطات العمومية ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بدعمها للمشروع ورعايته، كما شارك في المبادرة مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية المقيمة في الجزائر مثل مؤسسة التمويل الدولية وبرامج "ميدا" لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المنتدى الدولي لحوكمة المؤسسات.

وفي غضون الفترة الممتدة بين نوفمبر 2007 ونوفمبر 2008، تمكن فريق العمل بعد سلسلة مشاورات مع الأطراف الفاعلة من إعداد ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر أخذتا عن مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لحوكمة المؤسسات أهم المراجع مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤسسة الجزائرية[2].

ب. الأطراف التي وجه لها ميثاق حوكمة المؤسسات في الجزائر:

وجه ميثاق حوكمة المؤسسات في الجزائر إلى مجموعة من المؤسسات تتمثل في:

- مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، والتي تصبو إلى ديمومة واستمرارية نشاطها كما تطمح إلى فرض نفسها ضمن اقتصاد عصري وتنافسي، تلعب فيه دور المحرك للتنمية الوطنية.
- المؤسسات المساهمة في البورصة وتلك التي تتهيأ لذلك.

ج. هدف ميثاق حوكمة المؤسسات في الجزائر:

حيث يهدف موضوع هذا الميثاق إلى وضع تحت تصرف المؤسسات الجزائرية الخاصة جزئيا أو كليا وسيلة عملية مبسطة تسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الراشد قصد الشروع في مسعى يهدف إلى تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع[3].

---

[1]: نبيل حمادي، مرجع سبق ذكره، ص29.

[2]: المرجع نفسه، ص29.

[3]: ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، إصدار 2009، ص13. من الموقع:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/07/ تاريخ الاطلاع: 25-12 -2012.

د. إطلاق الميثاق الجزائري لحوكمة المؤسسات:

عقب إطلاق تونس للإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة المؤسسات سنة 2000، سارعت الجزائر هي الأخرى إلى تبني الحوكمة الرشيدة للشركات، وقد جاء إصدار الميثاق الجزائري الخاص بالحوكمة في 11 مارس 2009.

والآن وبعد أن تم إصداره، يبدأ الجزء الصعب من العمل ألا وهو التنفيذ، وقد بدأت العملية بداية إيجابية، ولمساعدة المؤسسات في إنجاز هذه العملية سيقوم فريق العمل بوضع أسلوب تنفيذ المبادئ المبنية في هذا الميثاق، ومع أن الأمر مازال يتطلب قدرا كبيرا من العمل لبلوغ المعايير العالمية، إلا أن الجهود الحالية المماثلة لما يجري تنفيذه تصادف نجاحا بسبب عزيمة الجزائريين في إنجاحها فقد صرح سليم عثماني (الرئيس التنفيذي، لمؤسسة آن سي آي- روبية، ورئيس مجلس إدارة مجموعة عمل حوكمة المؤسسات الجزائرية) بأن غياب الحوكمة في نطاق الشركة ذاتها يحد من إمكانيات الابتكار والتطوير، ولن يقوم أصحاب المصالح بالعمل في مشروعات ضعيفة للحوكمة، ولذا فان الالتزام بميثاق حوكمة المؤسسات سيخلق موارد أكبر ويساعد على تنمية الأعمال[1].

المطلب الثاني: مؤشرات تبني مبادئ الحوكمة في الجزائر

إن تبني الجزائر لسياسة اقتصاد السوق واعتمادها لبرامج التصحيح الهيكلي لم يكن كافيا لتوفير مناخ ملائم لنمو المدخرات واستقطاب رؤوس الأموال.

لذا تم الشروع في الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للنهوض بقطاع الاستثمار، دون إدراك لمضامين الحوكمة في المؤسسات، إلا أن دعم هذه الإصلاحات من قبل المنظمات الدولية جعل مبادئ الحوكمة تكون في مقدمة اهتمامات الحكومة، خاصة وأنه تمت ملاحظة بعض المؤشرات السلبية في أداء الاقتصاد الجزائري، كتصنيف الجزائر في مراتب متقدمة ضمن مؤشرات الفساد، وضعف جاذبية المناخ الاستثماري وغيرها، حيث يمكن استنتاج بعض المؤشرات الدالة بإدخال مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية والتي يمكن رصدها من خلال النقاط التالية[2]:

- سعي الجزائر إلى الإندماج في الاقتصاد العالمي جعلها تخضع لالتزامات الإنضمام للمنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية التي تقوم على الشفافية وتعزيز التنافسية وزيادة تحرير الإقتصاد من خلال تقليص حجم الدولة والشروع في خصخصة القطاع العام وإزالة القيود أمام تكوين مؤسسات القطاع الخاص.
- مراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها من جهة، وإنشاء سوق مالية تمكن من طرح بدائل تمويلية مباشرة والتحكم في مؤشرات الإقتصاد الكلي من جهة أخرى.
- اعتماد نظام محاسبي مالي جديد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، والإنطلاق في تطبيقه على كافة المؤسسات والقطاعات إبتداء من سنة 2010.
- وفي إطار تعزيز الشفافية تم إلزام المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة وهي الغالبة في الجزائر، على اعتماد مراجع حسابات خارجي يعمل وفق مدونة للسلوك والأخلاقيات، بعدما كان هذا الإلتزام خاصا بشركات المساهمة فقط.

---

[1]: حوكمة الشركات قضايا واتجاهات، نشرة دورية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا تصدر في مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد السادس عشر، 2009، ص ص 1-3، عن الموقع: http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/cgt/cgt13_ar.pdf، تاريخ الاطلاع : 2013/01/05.

[2]: نور الدين حامد، فطيمة ساسي، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص الجزائري، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07ماي 2012.

المطلب الثالث: عوائق تطبيق الحوكمة في الجزائر

لا شك في أن الحوكمة في الجزائر تعتبر من بين الرهانات الكبرى التي يجب عليها أن تسعى إلى تحقيقها، إلا أن هذا ليس بالأمر الهين نظرا للمشاكل التي تعاني منها والتي تحول دون تحقيق سير آليات الحوكمة فيها، وبالتالي الوصول إلى التنمية، ولعل أهم الأسباب التي كانت بمثابة حجر العثرة أمام الجزائر نذكر ما يلي[1]:

- غياب الإفصاح والشفافية في المعلومات، كما أن طبيعتها لا تساعد على اتخاذ أي قرار بالنسبة للأطراف ذات المصلحة.
- عدم التزام المسؤولين بقواعد السلوك المهني الرشيد أي إعطاء الأولوية للمصلحة الخاصة.
- نقص الدراسات والأبحاث والملتقيات وغيرها فيما يخص موضوع الحوكمة.
- عدم كفاءة سوق الأوراق المالية الجزائري مقارنة بالأسواق الخارجية وهو ما أدى إلى انعدام الثقة.
- عدم توفر المعلومات المختلفة في الوقت المناسب لجميع المتعاملين.
- تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي على مستوى كل المؤسسات الجزائرية.
- عدم توفر إطار قانوني يحمي حقوق الأقلية (صغار المستثمرين) ويعوضهم عن أي انتهاك لتلك الحقوق.
- انعدام الرقابة على مستوى أداء المؤسسات الجزائرية ككل.
- نقص الوعي لدى المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى حين تضيع أموال الشركة مما يعني بالضرورة إفلاس وتصفية أموال الشركة.

المبحث الثاني: التوجه نحو نظام محاسبي مالي مبني على المعايير المحاسبية الدولية

لقد عمدت الجزائر إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات المحاسبية من خلال تبني نظام محاسبي مالي مبني على أساس المعايير المحاسبية الدولية، وهذا لمواكبة التطورات العالمية أملا في تحقيق مجموعة من الأهداف.

المطلب الأول: عرض عام للنظام المحاسبي المالي الجديد

1) <u>دوافع ظهور النظام المحاسبي المالي الجديد:</u>

من خلال الممارسة المحاسبية للشركات متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر ومع ظهور جملة من النقائص في المخطط المحاسبي الوطني، كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية عليه، ومحاولة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية، ويمكن حصر أسباب التوجه إلى النظام الجديد فيما يلي:

أ. <u>أسباب محاسبية:</u> تتمثل أهمها في[2]:

[1]: رتيبة قداش، مرجع سبق ذكره، ص ص 116، 117.

[2]: حاج قويدر قورين وآخرون، تأهيل قطاع السوق المالي كمدخل لتدعيم تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 9و10 نوفمبر 2011، ص 7.

- إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الإنفتاح على الأسواق الخارجية، ورأس المال الأجنبي وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر.
- إيجاد إطار محاسبي يتميز بمجموعة من الأدوات المهيكلة في شكل مبادئ أساسية مرتبطة مع بعضها البعض، حتى يسمح بالتوحيد والتنسيق المحاسبي، ضمان درجة عالية من الشفافية، وتأمين إمكانية مقارنة المعلومات المالية.
- لم يقم معدو المخطط المحاسبي الوطني بشرح المصطلحات التي يستعملها المخطط، وكان من المفروض أن يخصص جزء لتوضيح وشرح كل المصطلحات المستعملة في المخطط سواء في جانب تسمية الحسابات والأصناف أو في جانب قواعد سير الحسابات، فغياب تعريف واضح للمصطلحات الواردة في المخطط يؤثر على فهم المصطلح ويخلق التباسا في تطبيقه وحسن استغلاله[1].
- من ناحية الإطار المفاهيمي حيث يفترض في مجال كالمحاسبة تحديد المبادئ والأهداف التي تقوم عليها القواعد المحاسبية وإعداد القوائم المالية ومن هم مستعملو مخرجات النظام المحاسبي.
- إهمال المخطط المحاسبي الوطني لعدة عمليات بعدم إدراجها في تصنيفاته.
- عدم التكفل بأحداث لاحقة متعلقة بأنواع جديدة من العمليات وأحداث ناتجة عن الإصلاحات الإقتصادية خلال التسعينات خاصة.
- استعمال تسجيلات واختيار حسابات غير مقنعة أثناء التحليل واتخاذ القرارات، مما يضفي ضعف على الإفصاح المحاسبي ويضر بمستعمل الميزانية[2].

ب. أسباب مالية: تتمثل أهمها في[3]:

- الحاجة إلى معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الإقتصادية وعلى مستوى المتعاملين معها.
- إيجاد أداة مكيفة مع الواقع الجديد للمؤسسة الجزائرية للمحافظة على ارتباطاتها الجديدة وتلبية احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومة المالية.
- توحيد القوائم المالية ونوعيتها إذ يجب أن يتم إعدادها لتقديمها للمستثمرين والمقرضين ومختلف الأطراف المستخدمة لها، من أجل إعطاء الثقة في التعامل لهؤلاء المتعاملين.
- إعداد معايير محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية بهدف إعداد تقارير مالية متجانسة.

2) مفهوم النظام المحاسبي المالي:

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في ظل متطلبات اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات.

يعرف نظام المحاسبة المالية من ناحيتين، اقتصادية وقانونية: حيث يعرف من الناحية الاقتصادية بأنه "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية

---

[1]: بوعلام صالحي، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2010، ص 65.

[2]: علي بودلال، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و14 ديسمبر، 2011، ص 7.

[3]: حاج قويدر قورين، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة الشلف، الجزائر، 2012، ص 272.

وتصنيفها وتقديمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية."

أما من الناحية القانونية فيعرف نظام المحاسبة المالية الجديد بأنه "مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون و وفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليه"[1].

3) نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي:

لقد حدد القانون مجالات تطبيق هذا النظام على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها[2]:

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

المطلب الثاني: التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي في الجزائر

هناك العديد من المتغيرات الجديدة التي ظهرت في النظام المحاسبي المالي، من خلال ذكر عناصر جديدة في القوائم المالية، واقتراح طرق وبدائل للتقييم والقياس المحاسبي إلى جانب التكلفة التاريخية.

1) الجديد في القياس والتقييم المحاسبي:

بالإضافة إلى مبدأ التكلفة التاريخية الذي اعتمد في تقييم العديد من العناصر، فإنه تم الإعتماد على بدائل أخرى في بعض الحالات عند تقييم بعض العناصر أهمها[3]:

أ. القيمة الحقيقية: وتعرف بالقيمة العادلة، وهي المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة العادية (التامة).

ب. قيمة الإنجاز الصافية: وتعرف بصافي القيمة القابلة للتحقق، وهي عبارة عن سعر البيع المقدر للمخزون مطروحا منه التكاليف المقدرة لإتمام المخزون والتكاليف الضرورية لإتمام عملية البيع.

ج. القيمة المحينة: وتعرف بالقيمة الحالية، وهي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة والمنتظرة من الاستعمال المتواصل للأصل وخروجه في نهاية مدة المنفعة[4].

---

[1]: عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، ص 291.

[2]: عبد الغني دادن، عبد الوهاب دادن، المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي حسب معيار IAS 32-39 وحول الصنف الأول والخامس، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، 29 و30 نوفمبر، 2011، ص 368.

[3]: مسعود دراوسي، محمد الهادي ضيف الله، مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية للمحاسبة (قياس وتقييم لبنود القوائم المالية)، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و14 ديسمبر، 2011.

[4]: عاشور كتوش، النظام المحاسبي المالي: إطاره العام، آثاره وانعكاسات تطبيقه، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و14 ديسمبر، 2011، ص 8.

2) الإضافات الجديدة للنظام المحاسبي المالي:

هناك العديد من العناصر الجديدة التي تم إدراجها ضمن الكشوف المالية، رغم أنها لم تذكر من قبل ضمن المخطط المحاسبي الوطني، ولقد تم إدراج هذه العناصر وتوضيح كيفية معالجتها محاسبيا من أجل تلبية متطلبات البيئة الإقتصادية الحديثة من جهة، ومسايرة المعايير المحاسبية الدولية من جهة أخرى، ويمكن إبراز أهم هذه العناصر فيما يلي[1]:

أ. الضرائب المؤجلة: وهي عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصوم) أو قابل للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصول) خلال سنوات مالية مستقبلية، تسجل في الميزانية وفي حساب النتائج.

ب. الحسابات المدمجة والحسابات المجمعة: ويقصد بالحسابات المدمجة تقديم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد، وكل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني، ويكون إعداد ونشر البيانات المدمجة على عاتق أجهزة إدارة الكيان المهيمن على المجموع المدمج (أو الشركة الأم) أو على عاتق الهيئة التي تتولى قيادته ومراقبته.

ج. العقود طويلة الأجل: تتضمن العقود طويلة الأجل إنجاز سلعة أو خدمة تقع تواريخ انطلاقها والانتهاء منها في سنوات مالية مختلفة، ويمكن أن يتعلق الأمر بعقود بناء، عقود إصلاح أصول أو بيئة، وعقود تقديم خدمات[2].

د. عقود الإيجار: وهو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة عن حق استعمال أصل مقابل دفعة أو دفعات عديدة، يترتب عن إيجار التمويل عملية تحويل شبه كلي لمخاطر ومنافع ذات صلة بملكية الأصل المستأجر، مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها[3].

ه. تكملة طرق التطوير المحاسبي بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية من خلال اعتماد جدولي تغيرات الأموال الخاصة وجدول تدفقات الخزينة[4]، حيث يوضح جدول تغيرات الأموال الخاصة حركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية، فبعدما كانت معظم المؤسسات تقدم ضمن الملحق جدول يبين تطور الأموال الخاصة، فرض النظام المحاسبي المالي عرض هذه القائمة كعنصر منفصل في القوائم المالية[5].

أما جدول تدفقات الخزينة فهو الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة ويعتبر كجدول قيادة بالنسبة للإدارة العليا

[1]: Collection Gestion, Le Système Comptable Financier (S.C.F), Pages Bleues Internationales, Algérie, 2008, P 46-53.

[2]: لجنة النشر م ص ز ع، النظام المحاسبي المالي، الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2010، ص 50.

[3]: أحمد التيجاني بلعروسي، النظام المحاسبي المالي، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 78.

[4]: العربي تيقاوي، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و14 ديسمبر، 2011.

[5]: أمال مهاوة، إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة وجبائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص71.

تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها[1].

و. تطوير عرض القوائم المالية بالأخذ بعين الاعتبار، إمكانية عرض حول حسابات النتائج حسب الوظيفة وليس حسب الطبيعة فقط، مع إلزامية عرض بيانات الدورة السابقة على مستوى الميزانية وجدول حسابات النتائج[2]، فالميزانية يجب أن تتضمن عمودين الأول للسنة الجارية والثاني للسنة السابقة (يحتوي على الأرصدة فقط)، أما جدول حسابات النتائج فهو يلخص الأعباء والإيرادات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية مميزا بين الربح أو الخسارة[3].

ز. كما تم اعتماد ملحقات أكثر تعبيرا عن نشاط المؤسسة، بالإضافة إلى محاسبة المؤونات، ومتابعة الأصول غير المادية[4].

مما سبق نجد أن الأهمية الكبيرة للإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر، تتجسد في التوجه نحو مسايرة الإقتصاد الوطني مع الإقتصاد العالمي وخاصة الممارسات المحاسبية، حيث تم وضع إطار مفاهيمي للنظام المحاسبي المالي والإعتماد على المعايير المحاسبية الدولية في هيكلة هذا النظام، ويعكس هذا التوجه وجود إرادة قوية لتطوير الممارسات المحاسبية المحلية لتستجيب للمستجدات الدولية وتؤدي إلى تعظيم مكاسب الإندماج في الإقتصاد العالمي على الإقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية

بعد أن تم التعرض لبعض خصائص النظام المحاسبي المالي، سوف يتم توضيح مدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية وواقع تطبيقه، رغم أن الحكم على تقييم جدوى تطبيقه وكذا استدراك النقائص والعراقيل التي تعيق ذلك مازال مبكرا بعد سنتين من التطبيق.

1)مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية:

نلاحظ من ناحية المفاهيم ومجال التطبيق والمعالجة المحاسبية، أن محتوى النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية قد يتفق أو يختلف معها.

أ. أوجه التشابه: تتمثل فيما يلي[5]:

- النظام المحاسبي المالي يتفق مع المعايير من ناحية الجهات المستعملة للمعلومات المحاسبية خاصة الفئات الرئيسة كالمستثمرين الحاليين والمحتملين المسيرين، المقرضين والحكومة ودوائرها المختلفة.
- تتفق المبادئ والفروض المحاسبية المعتمدة في النظام المحاسبي المالي مع تلك المقررة في المفاهيم النظرية لمعايير المحاسبة الدولية.

[1]: زكريا بالهوان، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات البيانات المحاسبية والمالية للمؤسسة الإقتصادية ،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة ومالية ،جامعة منتوري ، قسنطينة، 2011، ص 40.

[2]: العربي تيقاوي، مرجع سبق ذكره.

[3]: لجنة النشر م ص ز ع، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-65.

[4]: العربي تيقاوي، مرجع سبق ذكره.

[5]: علي بودلال، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- من أجل خدمة كل مستعملي القوائم المالية الختامية ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية بأكثر فعالية، لقد حدد النظام المحاسبي المالي خصائص نوعية يسمح توفرها بجعل المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية الختامية ذات منفعة عالية بالنسبة لمستعمليها تتطابق مع تلك المقررة لدى المعايير المحاسبية الدولية.
- تهدف القوائم المالية الختامية حسب النظام المحاسبي المالي أو المعايير المحاسبية الدولية إلى تقديم معلومات حول المركز المالي، ونتائج الأعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمؤسسة، وعلى هذا الأساس فإن القوائم المالية الختامية الأساسية هي الميزانية الختامية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة جدول تغير الأموال الخاصة أو حقوق الملكية، ملحق يبين الطرق المحاسبية المتبعة ويوفر معلومات مكملة وتوضيحية.
- إن عرض الأصول والخصوم يتم بنفس طريقة المعايير المحاسبية من خلال شكل الميزانية وطرق عرض عناصرها فتقدم الميزانية قي شكل قائمة أو في شكل جداول، ترتب الأصول حسب درجة سيولتها أما الخصوم فترتب حسب درجة الاستحقاق، وحسب مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر الجارية وغير الجارية.
- تصنيف الأعباء بنفس كيفية التصنيف حسب المعايير حيث تصنف وفق طبيعتها أو وظائفها، ويتعين حسب التصنيف الوظيفي تقديم بيانات ملحقة توضح طبيعة الأعباء وخاصة مخصصات الإهتلاك ومصاريف العاملين.
- جدول التدفقات النقدية يخضع لنفس كيفية العرض حسب المعايير، إذ يتكون من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أثناء الدورة المالية وحسب مصدرها، سواء تدفقات نقدية متعلقة بالاستغلال أو بالاستثمار أو بالتمويل.
- تقييم المحزونات، التنازل عن الاستثمارات، قروض الإيجار، وإعادة تقييم القيم الثابتة المعنوية يتم وفق نفس الشروط المحددة من طرف المعاير.
- يتحقق الإيراد من بيع السلع وتقديم الخدمات بتوفر نفس الشروط المحددة من طرف المعايير المحاسبية الدولية، حيث يتحقق الأول عند تحويل المنافع والأخطار المنتظرة من الشيء محل البيع إلى الغير، وإمكانية تحديد سعر البيع والتكاليف المتعلقة بعملية البيع بدقة، ويتم الاعتراف بالثاني اعتمادا على نسبة إنجاز تقديم الخدمات بتاريخ القوائم المالية،إن كان بالإمكان قياسها بموثوقية.

ب.أوجه الاختلاف: تتمثل فيما يلي[1]:

- طريقة التقييم وفقا التكلفة التاريخية جعلت الطريقة الأساسية للتقييم في النظام المحاسبي المالي، أما الطرق الأخرى مثل(طريقة القيمة العادلة) فإن استعمالها منحصر في تقييم بعض العناصر مثل الأدوات المالية.
- اهتمت معايير المحاسبة الدولية بالمحاسبة في المؤسسات الكبرى وخاصة المدرجة في الأسواق المالية[2]، في حين أن النظام المحاسبي المالي يطبق إجباريا في كل المؤسسات ذات الشكل القانوني (مؤسسات خاضعة للقانون التجاري والتعاونيات)، وبالتالي يوضح خضوع

[1]: علي بودلال، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2]: زينب حجاج، مريم تواتي، اثر التوافق المحاسبي في المعالجة المحاسبية للتثبيتات بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و14 ديسمبر، 2011، ص 4.

النظام المحاسبي المالي للقانون التجاري بينما لا ترتبط معايير المحاسبة الدولية بأية تشريعات خاصة[1].

2) إشكالية التحديث:

يواجه النظام المحاسبي المالي إشكالية التحديث، فقد جاء من أجل التقارب مع معايير المحاسبة الدولية وتحسين الممارسات المحاسبية، إلا أنه ما يلاحظ عليه هو أن المشروع أعد في جويلية 2006 بينما تم تطبيقه في جانفي 2010 في حين أن معايير المحاسبة الدولية دائمة التغيير والتحديث، فمنذ تطبيق هذا النظام لم يشهد أي متابعة لمستجدات المعايير المحاسبية الدولية حيث ارتبطت التعليمات والتوجيهات الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة مباشرة بتطبيق والإنتقال للنظام المحاسبي المالي فقط دون الإطلاع على التغيرات التي أحدثت فيها[2].

المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي كأداة لتفعيل حوكمة المؤسسات في الجزائر

باعتبار أن النظام المحاسبي الجديد يهدف إلى تحقيق المصداقية والشفافية في مختلف الكشوف والقوائم المالية وهو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد أو ما يصطلح علية بحكومة المؤسسات، وهذا ما صعب تطبيقه في البيئة الإقتصادية والمؤسساتية الجزائرية بسبب عدة اعتبارات وسلوكيات متراكمة، حيث سيحاول الباحث هنا إبراز أهمية مخرجات النظام

[1]: علي بودلال، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2]: لطفي طيبي ، طلبة عادل، وآخرون، إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي وفق مستجدات معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و14 ديسمبر، 2011، ص 17.

المحاسبي المالي (القوائم المالية)، من حيث الإفصاح والشفافية والجودة في دعم مبادئ حوكمة المؤسسات.

المطلب الأول: تفعيل العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وحوكمة المؤسسات في الجزائر

إن العلاقة بين الحوكمة والنظام المحاسبي المطبق في أي دولة متبادلة فالنظام المحاسبي الجيد بمحتواه وتطبيقه الذي يخضع لجملة من المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يدعم الحوكمة، وهذه الأخيرة ومن خلال مبادئها تعمل على تحسين فاعلية النظام المحاسبي وقدرته على إيضاح كل ما يحدث في الشركة وبالتالي زيادة عنصر الثقة بها.

1) علاقة المعلومات المحاسبية بحوكمة المؤسسة:

باعتبار أن حوكمة المؤسسات تمثل النظام الذي تقاد و تراقب به المؤسسة[1]، وباعتبار أن المسيرين هم من يقود المؤسسة، فإن الذي يتحكم في المعلومة المحاسبية والمالية هم المسيرون أيضا، وهذا ما يؤدي بهم إلى تحويل بعض من ثروة هذه المؤسسات التي يشرفون عليها إلى حسابهم الخاص لتحقيق هدفهم وفق طرق قانونية أو غير قانونية تلبي لهم طموحهم، ولن يجد المسيرون أحسن من المعلومات المحاسبية والمالية للتأثير عليها وتحقيق هذه المنفعة.

وهذا ما يرهق بال المساهمين، لكن الخلل في العلاقات التعاقدية لم يقتصر على المساهمين والمسيرين فحسب، بل تعداه ليشمل مجموع الشركاء الآخرين الذين تهمهم مصالح المؤسسة، وبالتالي هنا تظهر أهمية ودور التحليل المالي في الحد من تعارض المصالح ودعم حوكمة المؤسسات من خلال المعلومات التي يقدمها في القوائم المالية، فكلما كانت هذه المعلومات تتمتع بالصدق والشفافية وعدم التحيز لأي طرف من أصحاب المصالح، كلما صعب الأمر أمام المسيرين في تحقيق أهدافهم الخاصة التي لن تكون في صالح الأطراف المعنية الأخرى طبعا[2].

وفي الجزائر تدعم العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والحوكمة المادة العاشرة من القانون 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي "SCF" والتي تنص على أنه: "يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الإنتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها"[3]، أي أن "SCF" يفرض الإعتماد على الشفافية عند جمع المعلومات ومعالجتها وعرضها في القوائم المالية، وهو بالتحديد ما تنص عليه الحوكمة من خلال بعدها المحاسبي الذي يشكل فيه مبدأ الإفصاح والشفافية بإلحاح ركيزة أساسية تسمح بإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية المعتمد عليها في اتخاذ القرارات[4].

2) أهمية الإفصاح والشفافية في القوائم المالية:

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية، وبيان أثر الأحداث الإقتصادية في القوائم المالية أو في الملحق، حيث يتوقف استخدام

[1]: Richard Bertrand, " La Dynamique Du Gouvernement D'entreprise", Edition Organisation, Paris, 2003, P 01.

[2]: عبد الحميد حسياني، مرجع سبق ذكره، ص ص 56-57.

[3]: مليكة زغيب، سوسن زيرق، دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 06-07 ماي 2012.

[4]: أحمد زغدار، محمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الباحث، العدد السابع، 2010، ص 84.

أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة أهمية المعلومات، إذ هناك معلومات تعتبر أساسية ويجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية، وهناك معلومات أخرى يتطلب الإفصاح عنها في ملحق القوائم المالية، حيث تعد القدرة على إعداد ونقل ونشر المعلومات وتوصيلها إلى مختلف المستخدمين من أهم الأمور في العصر الحالي، إذ يعتبر مبدأ الشفافية في الإفصاح من أهم أعمدة الإقتصاد الحر، من خلال قيام الشركة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها، ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع عليها، وعدم حجب المعلومات ما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بصالح الشركة، فيجوز لها الإحتفاظ بسريتها، وهذا من شأنه الحد من تعارض المصالح وبالتالي دعم وتعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات[1].

المطلب الثاني: أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات في الجزائر

سيقوم الطلبة هنا ببيان مساهمة التحليل المالي القائم على النظام المحاسبي المالي في دعم مبادئ الحوكمة،

حيث يتضح ذلك من خلال نتائج التحليل المالي التي تتمثل أساسا في المعلومات المالية والمحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، فهو يساعد على:

- توفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعبات[2].
- تسهيل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح.
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.
- زيادة ثقة المساهمين وحماية حقوقهم، بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة.
- يجعل الكشوفات المالية تضبط تحت مسؤولية المسيرين[3].
- يشجع على التعاون بين المؤسسة وأصحاب المصالح.
- يساعد مجلس الإدارة في القيام بمهامه المتعلقة بنظم المحاسبة وإعداد التقارير المالية.
- الأخذ بعين الإعتبار الضوابط القانونية التي يجب الإلتزام بها دون استثناء ومهما كانت طبيعة وحجم نشاط المؤسسة[4].

---

[1]: المرجع نفسه، ص84.

[2]: حاج قويدر قورين، الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،07و08 ديسمبر 2010، ص 15.

[3]: عاشور كتوش، النظام المحاسبي المالي الجزائري: إطاره العام، أثره، وانعكاسات تطبيقه، الملتقى الدولي الأول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13و14 ديسمبر 2011.

[4]: العربي تيقاوي، مرجع سبق ذكره.

من خلال ما سبق يتضح أن النظام المحاسبي المالي يعمل على غرس مبادئ الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية، والتي من مبادئها المعاملة العادلة للمساهمين وحفظ حقوق المساهمين والإفصاح والشفافية، وهذا ما يهدف إليه النظام المحاسبي المالي"SCF" [1].

المطلب الثالث: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي كأداة للحوكمة في المؤسسات الجزائرية

يلعب النظام المحاسبي المالي دوراً بارزاً في دراسة ظاهرة حوكمة المؤسسات فمن خلال مخرجاته يمكن قياس وتقرير نتائج أعمال الشركة، وتحقيق التوصيل الفعال لهذه النتائج إلى كافة الأطراف المستفيدة منها سواء الخارجية أو الداخلية وبشكل عادل ومتوازن وهذا في النهاية يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة.

1) إيجابيات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية:

يمكن تلخيص أهم الآثار الإيجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات والتي تساعد على دعم وتطبيق حوكمة المؤسسات فيما يلي[2]:

- يسهل مراقبة حسابات المؤسسات لأنها تستند على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح، ويزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسات، مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة من الأطراف المتعاملة معها وخصوصا المستثمرون.
- يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنية بالمعلومات المالية.
- يجلب الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام مستعمليها على المستويين الوطني والدولي، هذه الشفافية ستكون كضمان في استرجاع ثقتهم بالمؤسسة والمساهمة في تعزيزها، على اعتبار أن القوائم المالية المنشورة قد تم إعدادها وفقا لمبادئ ومعايير محاسبية معترف بها دوليا.
- يقترح النظام المحاسبي المالي حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة بموجب المخطط المحاسبي الوطني، ويسمح بالإنتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية، وذلك بتغليبه للحقيقة الإقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيل المعاملات التي تقوم بها المؤسسة.
- يساعد المؤسسات الجزائرية التي تبحث عن موارد مالية جديدة وخاصة المؤسسات التي لها إستراتيجية للإستثمار خارج الجزائر، وذلك بتقديمها للمعلومات المالية المطلوبة وامتثالها إلى المعايير المحاسبية الدولية التي تشترطها الأسواق المالية الدولية.
- يمكن من إجراء مقارنة أفضل حول الوضعية المالية والأداء، عبر الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الوقت بين المؤسسات وطنيا ودوليا، وسهولة قراءة وفهم القوائم المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر وخارجها.
- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء إدارة المؤسسة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الصحيحة.

---

[1]: رياض زلاسي، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية " دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية "،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص ص100-101.

[2]: بوعلام صالحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 115-116.

- يأتي النظام المحاسبي المالي ليسد الثغرات السابقة، بوضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات، تلك الأدوات معتمدة دوليا وستفضح كل المخالفات والإختلاسات والفساد.

2) معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر:

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي يعتبر خطوة مهمة وكبيرة لتوفيق الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجيهات معايير المحاسبة الدولية، غير أن هذه الخطوة غير كافية وقد لا تكون لها آثار إيجابية كبيرة وذلك لعدة أسباب نذكر أهمها[1]:

- صعوبة التخلي على النظام القديم الذي تأصل وتجدر في المؤسسات الجزائرية ولمدة جيل كامل.
- لا توجد إطارات خبيرة بالنظام الجديد، بل العديد من الخبراء والمحاسبين والطلاب والأكاديميين لا يعرفون عن هذا النظام الجديد الشيء الضروري للتكيف معه.
- النظام المحاسبي الجديد هو نظام يهدف إلى تحقيق المصداقية والشفافية في مختلف القوائم المالية وهو تطبيق من تطبيقات حوكمة المؤسسات، وهذا صعب تطبيقه في البيئة الجزائرية بسبب انتشار ثقافة الفساد لمختلف المؤسسات الجزائرية.
- عدم مقدرة العديد من المؤسسات الجزائرية على تحمل تكاليف الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد.
- عدم وجود مرحلة انتقالية للنظام الجديد للتكيف مع تطبيقه في المؤسسات.
- غياب البحوث والدراسات الإقتصادية حول النظام المحاسبي المالي الجديد.
- يعتبر توفير المحيط الضروري مهم لتطبيق النظام ولكن الأنظمة والقوانين في الجزائر تعتبر من أهم المعوقات، ليس من حيث قلتها وإنما لكثرتها وعدم تطبيقها.
- إن البيئة الإقتصادية الجزائرية التي يسودها نوع من التعفن والفساد غير قادرة على احتضان المعيار المحاسبي الدولي نظرا لانتشار الفساد وقلة الشفافية وفقدان الثقة من قبل كل المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب.
- انحطاط البنوك الجزائرية وعدم ترقيتها لمستوى العالمية وهذا سبب ضعف المنتجات المالية الوطنية وعدم فاعلية السوق المالي مما أدى إلى فقدان الثقة من قبل المتعاملين.
- من المعروف أن أي نظام جديد يأخذ عدة سنوات ليأتي أكله وهذا ما يعرفه المسيرون والمسئولون في المؤسسات الاقتصادية.
- غياب الرؤية الإستراتيجية والتخطيط السليم للدخول في النظام المحاسبي الجديد الذي سوف ينجم عنه مشاكل كبيرة في التسيير وتعطل قطاع المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى[2]:
- ضعف التكوين والتدريب في المؤسسات الجزائرية.

[1]: سعاد شعابنية، آسيا سعدان، النظام المالي المحاسبي كضرورة لتعزيز حوكمة المؤسسات الوطنية الجزائرية، مجلة إكونوميات للعلوم المالية والمصرفية، العدد السادس عشر، حلب، 2011، ص17.

[2]: بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية،الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة :التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13،14 ديسمبر،2011، ص ص 8-9.

- ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستعملة في المؤسسات الإقتصادية، باعتبار أن نظام المحاسبة المالية نظام متطور يعتمد على عناصر التكنولوجيا خاصة تكنولوجيا المعلوماتية والإتصال.

مما سبق يمكن القول أن الإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يجسد التوجه الإقتصادي للجزائر ويعكس الإرادة القوية لتطوير الممارسات المحاسبية المحلية لتستجيب للمعطيات الدولية لتسهيل الانصهار والاندماج في الإقتصاد العالمي .وهذا لا يتأتى إلا بتأهيل الإقتصاد الجزائري وتطويع خصوصيات البيئة الجزائرية للإصلاحات في كل المجالات.

خلاصة الفصل

إن الجزائر ونتيجة للظروف التي مرت بها منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا حاولت القيام بالعديد من الإصلاحات والتي مست المحيط الاقتصادي للمؤسسة والتي حاولت من خلالها المرور إلى اقتصاد السوق والانسلاخ من مخالفات التوجه الإشتراكي الذي بقيت أثاره إلى حد الساعة، كما تحاول الجزائر تهيئة نفسها لما سينجر عن اندماجها في اقتصاد العالمي، الذي تزيد تكلفته يوم بعد يوم ومن أسباب ذلك أن موضوع الحوكمة بمختلف الآليات التي تستعملها، ترتبط بعدة متغيرات، المراجعة، المحاسبة ومدى تكيفها مع المعايير الدولية، إضافة إلى درجة تطور الأسواق المالية....الخ.

ومن هذه المتغيرات كان للنصيب المحاسبي في هذه المرحلة النصيب الأوفر بعدما أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يساير هذه التحولات والمتطلبات التي يتطلبها اقتصاد السوق، وذلك بعد أن أصبحت المعلومة المحاسبية والمالية أداة هامة في اتخاذ القرارات لعدة أطراف داخل المؤسسة وخارجها وعلى رأسهم المستثمرون والدائنون والتي لا يلبيها لهم المخطط المحاسبي الوطني بالشكل المناسب، فكان التحول نحو النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية والتي تعمل على توفير معلومة مالية مفهومة وشفافة وموثوق بها وقابلة للمقارنة حتى على الصعيد الدولي، كما تتطلب هذه المعايير حد أدنى من الإفصاح والذي من المفروض أن يفي بحاجيات جميع الأطراف ذات العلاقة مع المؤسسة.

مقدمة الفصل:

نتيجة لأهمية الموضوع وبعد إتمام الجانب النظري فإن الدراسة في جانبها التطبيقي تهدف إلى إسقاط الإطار النظري على أرض الواقع من خلال التعرف على أهمية النظام المحاسبي المالي، وكشف الأسباب الحقيقية التي تقف خلف نشأة هذا النظام حسب وجهة نظر أفراد العينة، وذلك انطلاقا من اعتبار النظام المحاسبي المالي لم يأتي نتيجة للصدفة المحضة وإنما كان وليد جملة من العوامل والأسباب، بالإضافة إلى التعرف على الآثار التي خلفها هذا النظام على نواتج التحليل المالي كما تسعى الدراسة في جزئها الأخير إلى التعرف على مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات وذلك بالأخذ بعين الاعتبار آراء أفراد عينة الدراسة، حيث كانت الدراسة الميدانية مبنية على استبيان موجه للمهتمين بالمحاسبة في مدينة قالمة من أساتذة التعليم العالي ومهنيين من خبراء ومحافظي حسابات وإطارات في مختلف المؤسسات، وذلك بغية حصر عينة الدراسة في الأشخاص المطّلعين على واقع المخطط المحاسبي الوطني السابق والذين درسوه وطبقوه في الميدان وبالتالي يعرفون مزاياه ونقائصه ومواطن القصور فيه، إضافة إلى معرفتهم واطلاعهم على النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وبالتالي تكون هذه الفئة (العينة) هي المخول لها ودون سواها الإجابة على ما تضمنه هذا الاستبيان من تساؤلات، والتي على أساسها سيتم إثبات أو نفي فرضيات الموضوع.

هذا وقد هدفت هذه الدراسة الميدانية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف والوقوف عند آراء ووجهات نظر المهنيين (خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين
المعتمدين) وأعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات نحو الإجابة عن موضوع الإشكالية المطروحة واختبار فرضيات البحث.
- هدف إعلامي، عن طريق التعريف بالمحتوى النظري للموضوع باعتباره موضوع حديث.
- العمل على جمع أكبر قدر من المعلومات حول الموضوع، ومحاولة اختبار فرضيات البحث.

المبحث الأول: التعريف بمجتمع وعينة محل الدراسة

بما أن الدراسة معنية بمعرفة دوافع تبني النظام المحاسبي المالي ودوره في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات وكذا التعرف على نتائجه على أرض الواقع، فإنه من الضروري التعريف بمجتمع وخصائص أفراد الدراسة، إلى جانب توضيح حدود الدراسة والظروف التي تمت خلالها بشيء من الإيجاز.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة إجمالا من ذوي الاختصاص المتواجدين على مستوى مدينة قالمة، وذلك باختلاف مستوياتهم و الوظائف التي يشغلونها، وقد تم إجراء الدراسة على بعض أفراد المجتمع والبالغ عددهم 51 وذلك بسبب عدم قدرة الطلبة بالإلمام بجميع أفراد المجتمع ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- العدد غير المحدود لأفراد مجتمع الدراسة مما يعيق تطبيق الدراسة عليهم جميعا.
- عدم تمركز أفراد المجتمع المدروس في مؤسسة واحدة مما يصعب إجراء الدراسة على كل فرد.

ونتيجة لهذه الأسباب وضمانا لمصداقية الاستمارة والحفاظ على قابليتها للتحليل والفهم السليم لأسئلتها، قام الطلبة بتوزيع 61 استمارة في حين تم استرجاع 51 استمارة أي ما نسبته 83.61%.

المطلب الثاني: خصائص أفراد مجتمع الدراسة

للتعرف على توزيع مفردات الدراسة ووصفها حسب المتغيرات الشخصية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد الدراسة، وكانت النتائج كالآتي:

1)<u>خصائص أفراد الدراسة وفق الجنس:</u>

يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الجنس:

الجدول(01): توزيع أفراد الدراسة وفق الجنس

البيان	التكرار	النسبة المئوية
رجل	33	64.7
امرأة	18	35.3
المجموع	51	100

المصدر: من إعداد الطلبة.

يلاحظ من الجدول أن الرجال يشكلون ما نسبته (64.7%) من إجمالي أفراد العينة حيث بلغ عددهم (33) رجلا، بينما لا تمثل المرأة بالعينة سوى ما نسبته (35.3%) من إجمالي عدد أفراد العينة وذلك بتكرار مقداره (18) امرأة، ويمكن تجسيد ذلك بالشكل الموالي:

الشكل (06): توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الجنس

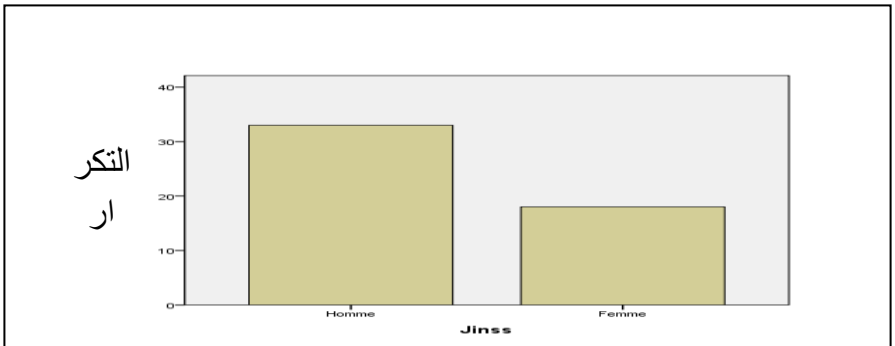

نساء الجنس رجا

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

2)خصائص أفراد الدراسة وفق متغير السن:

للتعامل مع سنوات العمر فقد تم تقسيم متغير السن إلى (04) فئات عمرية، يوضحها الجدول الموالي والذي يوضح أيضا توزيع أفراد الدراسة وفقا لهذه الفئات:

الجدول (02): توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير السن

البيان	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	10	19.6
ما بين 30 و39 سنة	26	51
ما بين 40 و49 سنة	11	21.6
50 سنة فأكثر	4	7.8
المجموع	51	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول (02) نلاحظ أن الفئة العمرية الأكثر تكرارا هي الفئة الثانية (ما بين 30 و39 سنة) بنسبة مئوية بلغت (51%)، تليها الفئة الثالثة (ما بين 40 و49 سنة) بنسبة تقدر بـ (21.6%)، ثم تأتي الفئة الأولى (أقل من 30 سنة) في المرتبة الثالثة بنسبة مقدارها (19.6%)، وأخيرا تأتي الفئة الأخيرة (50 سنة فأكثر) بنسبة مئوية مقدارها (7.8%)، وما يمكن استنتاجه من ذلك أن أفراد الدراسة ترتكز أعمارهم في الفئة الأولى، ويمكن توضيح ذلك في الشكل البياني التالي:

الشكل (07): توزيع أفراد الدراسة وفق متغير السن

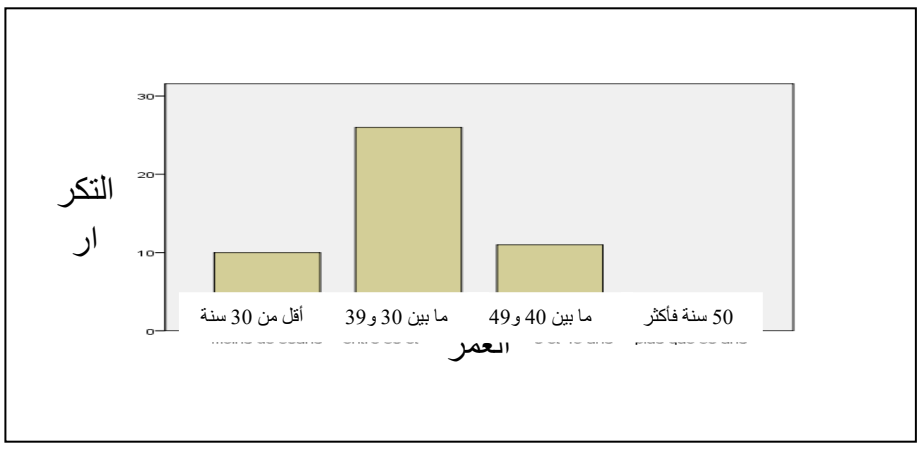

3)خصائص أفراد الدراسة وفق المستوى التعليمي:

للتعامل مع المستويات التعليمية المختلفة لأفراد الدراسة تم اقتراح خمسة اختيارات يرى الطلبة أنها تغطي كل مجتمع الدراسة، وهي موضحة في الجدول الموالي والذي يبين توزيع أفراد الدراسة وفقا لهذه الخيارات:

الجدول (03): توزيع أفراد الدراسة وفق لمتغير المستوى التعليمي

البيان	التكرار	النسبة المئوية
متوسط	0	0
ثانوي	5	9.8
جامعي	32	62.7
ماجستير	12	23.5
دكتوراه	2	3.9
المجموع	51	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

يوضح الجدول (03) توزيع أفراد الدراسة وفق المستوى التعليمي، ويتضح من خلاله أن أغلب الأفراد هم من ذوي المستوى الجامعي، حيث بلغ تعدادهم (32) شخصا وهو ما نسبته (62.7%) من إجمالي أفراد العينة، وثانيا يأتي الأفراد ذوي المستوى ماجستير الذين بلغ عددهم (12) شخصا ما نسبته (23.5%) من النسبة الإجمالية للأفراد، ثم بعد ذلك وفي المركز الثالث تم تعداد (5) أشخاص من ذوي المستوى الثانوي وهو ما يمثل (9.8%) من إجمالي أفراد العينة، ويأتي رابعا الأشخاص ذوي المستوى دكتوراه والذين بلغ عددهم شخصين يمثلون ما نسبته (3.9%) من إجمالي أفراد العينة، بينما لم يتم تعداد أي شخص من ذوي المستوى متوسط، ويمكن توضيح ما سبق في الشكل الموالي:

الشكل (08): توزيع أفراد الدراسة وفق لمتغير المستوى التعليمي

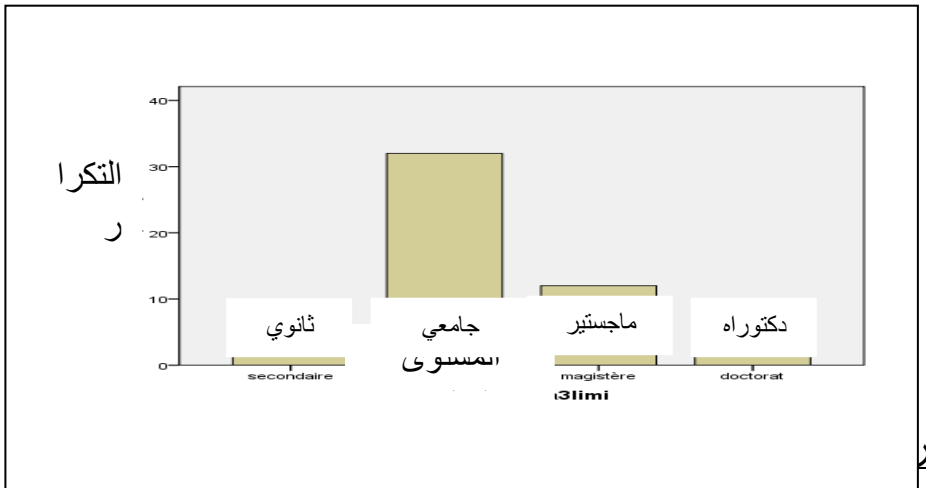

4)توزيع أفر

بغية تغطية كافة الوظائف للمجتمع المدروس، قدم الطلبة سبعة اختيارات تغطي مختلف الوظائف بالمؤسسة والجدول الموالي يوضح توزيع أفراد الدراسة وفقا له الوظائف:

الجدول (04): توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المركز الوظيفي داخل المؤسسة

البيان	التكرار	النسبة المئوية

محاسب	16	31.4
مدير مصلحة	6	11.8
خبير محاسبي	4	7.8
مدير مالي	1	2
أستاذ التعليم الثانوي	2	3.9
أستاذ التعليم العالي	11	21.6
وظيفة أخرى	11	21.6
المجموع	51	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من الجدول (04) أن أغلبية أفراد الدراسة والذين يبلغ عددهم (16) شخصا بما نسبته (31.4%) من المجتمع الكلي يشغلون وظيفة محاسب، بينما يأتي بالمرتبة الثانية الأشخاص الذين يشغلون وظيفة أستاذ التعليم العالي والذين يبلغ عددهم (11) شخصا بما نسبته (21.6%) من إجمالي أفراد العينة وكذا الأشخاص الذين يشغلون وظائف أخرى بنفس النسبة، تم يأتي الأشخاص الذين يشغلون وظيفة مدير مصلحة بالمركز الثالث حيث بلغ عددهم (6) أشخاص بما نسبته (11.8%) من إجمالي أفراد العينة، ليأتي بعده الأشخاص الذين يشغلون وظيفة خبير محاسبي والذين بلغ عددهم (4) أشخاص بنسبة (7.8%) من إجمالي أفراد العينة، بينما تم تعداد شخص واحد يشغل وظيفة مدير مالي بنسبة (2%) من إجمالي أفراد العينة، ويمكن توضيح ما سبق في الشكل الموالي:

الشكل (09): توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير المركز الوظيفي

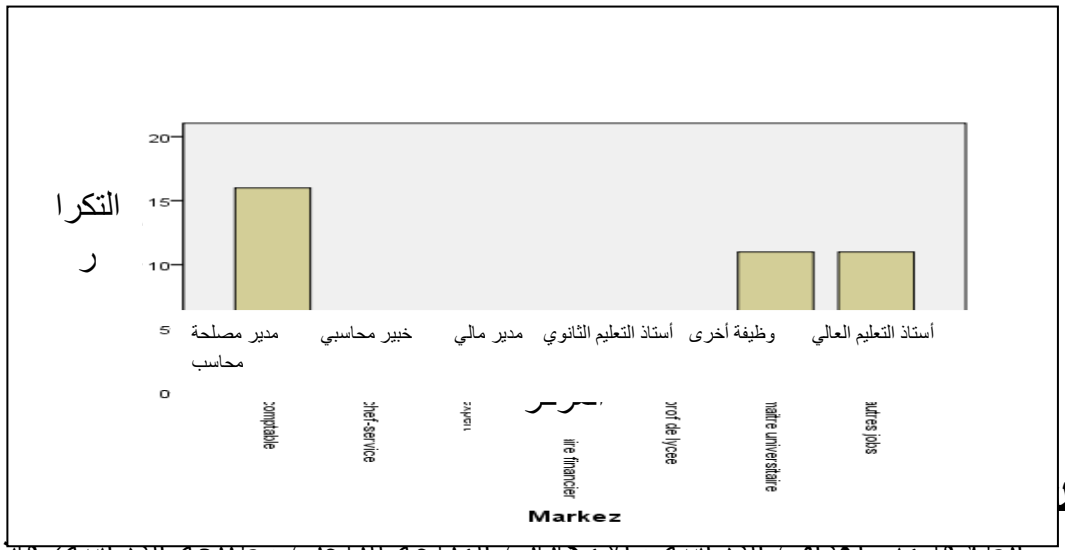

المط

انطلاقا من أهداف الدراسة والإمكانات المتاحة للباحث وطبيعة الدراسة، فإن حدود الموضوع ستكون كالتالي:

1) استغرقت هذه الدراسة الميدانية شهرين، ابتداء من شهر مارس 2013 إلى نهاية شهر أفريل من نفس السنة.
2) إن مجتمع الدراسة سيقتصر على الموظفين المتواجدين بمدينة قالمة، وهذا يعني أن باقي الموظفين المتواجدين بالمدن الأخرى غير مقصودين بهذه الدراسة.
3) سوف تقتصر الدراسة الميدانية على دراسة أسباب تبني حوكمة المؤسسات وواقعها بالإضافة إلى دوافع تبني النظام المحاسبي المالي الجديد وأثره على نواتج التحليل المالي ثم الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي الجديد في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات

من وجهة نظر الموظفين بمدينة قالمة، وذلك لقناعة الطلبة بأهمية هذه المتغيرات لهذه الدراسة.

4)إن نتائج الدراسة بصفة عامة لن تكون محدودة بالمعلومات والبيانات التي تم جمعها بواسطة أداة الاستقصاء من أفراد المجتمع المدروس، ولكن سيتم أيضا اختبار صحة بعض الفرضيات بالإعتماد على جملة الدراسات والقراءات النظرية التي تم التطرق إليها في الجانب النظري للدراسة.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة وخطواتها الإجرائية

المطلب الأول: مراحل إعداد الاستمارة

لقد كان لتحضير الاستبيان وتحديد مجتمع الدراسة أول شيء قام به الطلبة في هذه الدراسة الميدانية، ويمكن إيضاحها من خلال المطالب التالية:

1)تحضير الاستمارة:

في هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم الأسئلة بصفة بسيطة، بحيث تكون قابلة للفهم من قبل قرائها والذين من المفروض أن يكونوا على دراية بالموضوع، بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث، وقد استعنا بآراء بعض الأساتذة وكذا بالبحوث السابقة في هذا المجال لإعداد هذا الاستبيان، وهذا للإحاطة بكل جوانب تصميم الاستمارة لرفع نسبة الإجابة والقبول لدى العينة المدروسة.

2)عملية نشر الاستمارة:

بعد أن تم إعداد الاستبيان بشكل نهائي والموضح في الملحق (01)، جاءت بعدها مرحلة توزيعه على العينة المستهدفة من مهنيين وأكاديميين، وهذه العملية تمت بالاعتماد على عدة قنوات قصد الوصول إلى العينة المستهدفة، وبصفة عامة اعتمدنا على الطرق التالية في توزيع استمارات الاستبيان:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة (الجامعة، والمؤسسات الاقتصادية).
- إرسال استمارات الاستبيان عن طريق البريد الالكتروني.
- الاستعانة ببعض الأساتذة المهنيين والأكاديميين في توزيع الاستمارات.

المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية

لقد تم الإعتماد على جملة من الأساليب الإحصائية التي يرى الطلبة أنها كانت الأفضل للتعامل مع بيانات الدراسة، وكانت هذه الأساليب كالتالي:

- معامل الارتباط (بيرسون) لقياس درجة التناسق والتجانس الداخلي للعبارات المكونة لأداة الدراسة.
- معامل (ألفا كرونباخ) لقياس درجة ثبات أداة الدراسة.
- التكرارات والنسب المئوية لوصف مجتمع وعينة الدراسة والتحقق من إجابات الأفراد.
- المتوسط الحسابي لمعرفة اتجاهات أفراد الدراسة نحو كل محور من محاورها ولترتيب إجاباتهم.

- الانحراف المعياري لقياس مدى تجانس إجابات الأفراد وتشتتها حول متوسطات إجابتهم.

ولحساب طول خلايا مقياس (ليكارت) الثلاثي بمعنى الحدود الدنيا والعظمى، فقد تم حساب المدى العام وفق القانون: E = Xmax- Xmin، أي أعظم مشاهدة مطروح منها أدنى مشاهدة (2=3-1) ثم تم تقسيم النتيجة على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلايا الصحيح وذلك على النحو التالي: (2/3=0.67)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة من المقياس وهي الواحد الصحيح (1) وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية الأولى، والذي يصبح (1.67)، ثم نضيف إلى هذه النتيجة نفس القيمة الأولى للحصول على الحد الأعلى للخلية الثانية والذي يكون (2.34)، وبإضافة القيمة ذاتها مرة أخرى نحصل على الحد الأعلى للخلية الثالثة والذي سيكون بطبيعة الحال (03)، وهكذا يصبح طول الخلايا على النحو التالي:

- من 1 إلى 1.67 يمثل (منخفض) أو (أبدا).
- من 1.67 إلى 2.34 يمثل (متوسط) أو (أحيانا).
- من 2.34 إلى 3 يمثل (مرتفع) أو (غالبا).

المطلب الثالث: أداة الدراسة

تعد مرحلة المسح النظري التي قام بها الطلبة من خلال الإطلاع على أدبيات وقراءات الموضوع المدروس الأساس في تكوين جملة من الأفكار التي تصب في إطار إشكالية الدراسة وطبيعتها، وكذلك بالاعتماد على دراسات سابقة فقد تمت بلورت هذه الأفكار لتشكل النواة الأساسية للأسئلة التي ستشملها الاستمارة.

1)بنية أداة الدراسة:

لقد اعتمد تصميم أداة الدراسة وهي استمارة الأسئلة التي تتشكل من جزأين هما كما يلي:

الجزء الأول: البيانات الشخصية والوظيفية: وكان الغرض من هذا الجزء هو التعرف على بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية المتعلقة بالمبحوثين وذلك من حيث:

- الجنس.
- السن.
- المستوى التعليمي.
- المركز الوظيفي الذي يشغلونه.

الجزء الثاني: محاور الدراسة: وقد اشتملت استمارة الأسئلة المحاور التالية:

- المحور الأول: أسباب تبني الحوكمة: وكان الهدف من هذا المحور هو معرفة أسباب تبني الحوكمة في الجزائر، وقد اشتمل على ستة عشرة عبارة مقسمة على خمسة أسباب رئيسية هي:

- العبارات من 1 إلى 3 لسبب وإساءة استخدام السلطة.
- العبارات من 4 إلى 6 لسبب ضعف أنظمة الرقابة الداخلية.
- العبارات من 7 إلى 9 لسبب غياب التحديد الواضح للمسؤوليات وتعارض المصالح.
- العبارات من 10 إلى 13 لسبب الحاجة إلى الإهتمام بجوانب آداب وسلوكيات المهن.
- العبارات من 14 إلى 16 لسبب جذب الاستثمارات الأجنبية.

وفي المقابل فقد تم اقتراح ثلاث إجابات ممكنة هي: منخفض- متوسط – عالي.

- المحور الثاني: واقع مبادئ الحوكمة في الجزائر: ويهدف إلى التعرف على مدى توافر المتغيرات التالية في واقع عمل المبحوث، وقد اشتمل هذا المحور على سبعة عشر عبارة مقسمة على ستة مبادئ رئيسية هي:

- العبارات من 1 إلى 3 لمبدأ وجود إطار فعال للحوكمة.
- العبارات من 4 إلى 6 لمبدأ حماية حقوق المساهمين.
- العبارات من 7 إلى 9 لمبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين.
- العبارات من 10 إلى 12 لمبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطة.
- العبارات من 13 إلى 14 لمبدأ الإفصاح والشفافية.
- العبارات من 15 إلى 17 لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

وللإجابة على هذه العبارات تم تقديم الاقتراحات التالية: أبدا – أحيانا – غالبا.

- المحور الثالث: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر: والغرض منه هو معرفة ما إذا كانت المتغيرات التالية من دواعي الإصلاح المحاسبي في الجزائر في واقع عمل المبحوث، ويشمل هذا المحور على ستة عبارات مقسمة على سببين رئيسيين هما:

- العبارات من 1 إلى 3 لأسباب محاسبية.
- العبارات من 4 إلى 6 لأسباب مالية.

وقد تم اقتراح ثلاث إجابات للعبارات سابقة الذكر حول مدى اعتبار المتغيرات التالية من دواعي الإصلاح المحاسبي، وكانت هذه الاقتراحات كالتالي: أبدا – أحيانا – غالبا.

- المحور الرابع: أثر النظام المحاسبي المالي الجديد في التحليل المالي: حيث كان الهدف من هذا المحور هو معرفة انعكاس تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية على نواتج التحليل المالي في الجزائر، وقد اشتمل هذا المحور على خمسة عبارات مقسمة كما يلي:

- العبارتين 1 و2 لأثر النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية.
- العبارات من 3 إلى 5 لأثر النظام المحاسبي المالي على التقارير المالية الإضافية.

وفي المقابل فقد تم اقتراح ثلاثة إجابات ممكنة هي: أبدا – أحيانا – غالبا.

- المحور الخامس: دور النظام المحاسبي المالي الجديد في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات: وقد كان القصد من هذا المحور هو التعرف عل الأثر الذي يتركه النظام المحاسبي المالي الجديد من جراء تجسيده على أرض الواقع من خلال تعزيزه لمبادئ حوكمة المؤسسات، حيث تضمن هذا المحور خمسة عشرة عبارة مقسمة كما يلي:

- العبارات من 1 إلى 3 تخص دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية.
- العبارات من 4 إلى 7 تخص دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ حماية حقوق المساهمين.
- العبارات من 8 إلى 10 تخص دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين.
- العبارتين 11 و12 تخص دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ دور أصحاب المصالح في ممارسة أساليب السلطة.
- العبارتين 13 و14 تخص دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.
- العبارة 15 تخص دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة.

وللإجابة على هذه العبارات تم تقديم الاقتراحات التالية: منخفض – متوسط – عالي.

2)صدق أداة الدراسة:

يقصد بصدق استمارة الأسئلة قدرتها على قياس ما ينبغي قياسه، من خلال ملائمة عباراتها لكافة أبعاد المتغير المختلفة، بحيث يجب أن تشتمل الاستمارة على كل العناصر الضرورية لتحليل الظاهرة محل الدراسة من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، ولضمان تحقيق ذلك فقد قام الطلبة بتوزيعها على أفراد عينة الدراسة دون توجيه المبحوث نحو إجابة معينة.

3)التناسق الداخلي لأداة الدراسة:

تم الاعتماد على معامل (بيرسون) لقياس درجة الترابط والتناسق الداخلي بين العبارات المكونة لكل محور من محاور الدراسة، ويمكن توضيح نتائج القياس فيما يلي:

أ. المحور الأول: أسباب تبني الحوكمة

وقد تم قياس معامل الارتباط لكل سبب على حدى وذلك على النحو التالي:

السبب الأول: إساءة استخدام السلطة.

الجدول (05): معاملات الارتباط بين عبارات السبب الأول

رقم العبارة / معامل بيرسون	العبارة 1	العبارة 2	العبارة 3
معامل بيرسون للعبارة 1			
معامل بيرسون للعبارة 2	0.477**		
معامل بيرسون للعبارة 3	0.348*	0.523**	

(**) معنوية عند 0.01.

(*) معنوية عند 0.05.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق يتضح أن درجة الارتباط بين العبارات المتعلقة بإساءة استخدام السلطة دالة عند مستوى (0.01) أو (0.05)، مما يدل على أن جميع عبارات هذا السبب صادقة ومرتبطة مع بعضها البعض.

السبب الثاني: ضعف أنظمة الرقابة الداخلية.

الجدول (06): معاملات الارتباط بين عبارات السبب الثاني

رقم العبارة / معامل بيرسون	العبارة4	العبارة 5	العبارة 6
معامل بيرسون للعبارة 4			
معامل بيرسون للعبارة 5	0.397**		
معامل بيرسون للعبارة 6	0.346*	0.255	

(**) معنوية عند 0.01.

(*) معنوية عند 0.05.

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه يتضح أن درجة الارتباط بين العبارات (4، 5، 6) معتبرة، فهي كلها مرتبطة عند درجة (0.01) أو (0.05)، مما يدل على تجانسها وتمحورها حول سبب واحد هو ضعف أنظمة الرقابة الداخلية.

السبب الثالث: غياب التحديد الواضح للمسؤوليات وتعارض المصالح.

الجدول (07): معاملات الارتباط بين عبارات السبب الثالث

رقم العبارة / معامل بيرسون	العبارة7	العبارة 8	العبارة 9
معامل بيرسون للعبارة 7			
معامل بيرسون للعبارة 8	0.549**		
معامل بيرسون للعبارة 9	0.297*	0.341*	

(**) معنوية عند 0.01.
(*) معنوية عند 0.05.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول (07) يتضح أن معامل الارتباط بين العبارات (7، 8، 9) لا يقل عن (0.297%)، وهذا يدل على أن جميع العبارات تصب في اتجاه واحد، وهو ما يؤكد صحتها.

السبب الرابع: الحاجة إلى الاهتمام بجوانب آداب وسلوكيات المهن.

الجدول (08): معاملات الارتباط بين عبارات السبب الرابع

رقم العبارة / معامل بيرسون	العبارة 10	العبارة 11	العبارة 12	العبارة 13
معامل بيرسون للعبارة 10				
معامل بيرسون للعبارة 11	0.384**			
معامل بيرسون للعبارة 12	0.467**	0.492**		
معامل بيرسون للعبارة 13	0.215	0.472**	0.645**	

(**) معنوية عند 0.01.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

يوضح الجدول أعلاه ترابط كل عبارة مع باقي العبارات وذلك عند درجة (0.01) أو أقل، وهو ما يؤكد على أن العبارات المتعلقة بالسبب الرابع كلها متجانسة وتهدف إلى جمع البيانات المتعلقة بهذا السبب.

السبب الخامس: جذب الاستثمارات الأجنبية.

الجدول (09): معاملات الارتباط بين عبارات السبب الخامس

رقم العبارة / معامل بيرسون	العبارة 14	العبارة 15	العبارة 16
معامل بيرسون للعبارة 14			
معامل بيرسون للعبارة 15	0.238		
معامل بيرسون للعبارة 16	0.285*	0.339*	

(*) معنوية عند 0.05.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

نفس الشيء يقال فيما يخص العبارات المتعلقة بالسبب الأخير، فهي مرتبطة ببعضها البعض وتتمحور كلها حول سبب واحد وهو جذب الاستثمارات الأجنبية، وهو ما تؤكده نتائج الجدول السابق والتي تعتبر كلها دالة عند مستوى (0.05).

ب. المحور الثاني: واقع تبني الحوكمة.

وقد تم قياس معامل الارتباط لكل سبب على حدى وذلك على النحو التالي:

المبدأ الأول: وجود إطار فعال للحوكمة.

الجدول (10): معاملات الارتباط بين عبارات المبدأ الأول.

رقم العبارة / معامل بيرسون	العبارة 1	العبارة 2	العبارة 3
معامل بيرسون للعبارة 1			
معامل بيرسون للعبارة 2	0.248		
معامل بيرسون للعبارة 3	0.231	0.318*	

(*) معنوية عند 0.05.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

إن نتائج الجدول أعلاه تبين كلها أن هناك ارتباطا بين العبارات عند درجة (0.05)، بمعنى أنها متجانسة ومتناسقة وتخدم كلها الهدف الذي صيغت من أجله.

المبدأ الثاني: حماية حقوق المساهمين.

الجدول (11): معاملات الارتباط بين عبارات المبدأ الثاني

رقم العبارة / معامل بيرسون	العبارة 4	العبارة 5	العبارة 6
معامل بيرسون للعبارة 4			
معامل بيرسون للعبارة 5	0.220		
معامل بيرسون للعبارة 6	0.345*	0.489**	

(**) معنوية عند 0.01.

(*) معنوية عند 0.05.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

إن نتائج الجدول أعلاه تبين كلها أن هناك ارتباطا بين العبارات عند درجة (0.01) أو (0.05) وهو ما يؤكد على أن جميع العبارات تصب في اتجاه واحد،وتمحورها حول مبدأ حماية حقوق المساهمين.

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين.

الجدول (12): معاملات الارتباط بين عبارات المبدأ الثالث

رقم العبارة / معامل بيرسون	العبارة 7	العبارة 8	العبارة 9
معامل بيرسون للعبارة 7			
معامل بيرسون للعبارة 8	0.419**		
معامل بيرسون للعبارة 9	0.358**	0.403**	

(**) معنوية عند 0.01.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه يتضح أن درجة الارتباط بين عبارات مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين جد معتبرة، فهناك ارتباط معتبر بين العبارة الأولى والثانية والأولى والثالثة وكذا العبارة الثانية والثالثة.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في ممارسة أساليب السلطة.

الجدول (13): معاملات الارتباط بين عبارات المبدأ الرابع

رقم العبارة / معامل بيرسون	العبارة 10	العبارة 11	العبارة 12
معامل بيرسون للعبارة 10			
معامل بيرسون للعبارة 11	0.486**		
معامل بيرسون للعبارة 12	0.396**	0.318*	

(**) معنوية عند 0.01.

(*) معنوية عند 0.05.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول (13) أن معامل الارتباط بين العبارات (10، 11، 12) لا يقل عن (0.318%)، وهذا يدل على تناسق هذه العبارات وانسجامها وتمحورها كلها حول مبدأ دور أصحاب المصالح في ممارسة أساليب السلطة .

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية.

الجدول (14): معاملات الارتباط بين عبارات المبدأ الخامس

رقم العبارة / معامل بيرسون	العبارة 13	العبارة 14
معامل بيرسون للعبارة 13		
معامل بيرسون للعبارة 14	0.310*	

(*) معنوية عند 0.05.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

يلاحظ من خلال الجدول (14) أن معامل الارتباط بين العبارتين (13، 14) لا يقل عن (0.310%)، وهذا يدل على أن تلك العبارتين تصبان في اتجاه واحد، وهو ما يؤكد صحتها.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة.

الجدول (15): معاملات الارتباط بين عبارات المبدأ السادس

رقم العبارة / معامل بيرسون	العبارة 15	العبارة 16	العبارة 17
معامل بيرسون للعبارة 15			
معامل بيرسون للعبارة 16	0.561**		
معامل بيرسون للعبارة 17	0.432**	0.444**	

(**) معنوية عند 0.01.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

الأمر ذاته يقال فيما يتعلق بعبارات المبدأ الأخير، فهي كلها مرتبطة عند درجة (0.01)، مما يدل على تجانسها وتمحورها حول مبدأ واحد ألا وهو مسؤوليات مجلس الإدارة.

ج.المحور الثالث: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر.

وقد تم قياس معامل الارتباط لكل سبب على حدى وذلك على النحو التالي:

السبب الأول: أسباب محاسبية.

الجدول (16): معاملات الارتباط بين عبارات السبب الأول

رقم العبارة / معامل بيرسون	العبارة 1	العبارة 2	العبارة 3
معامل بيرسون للعبارة 1			
معامل بيرسون للعبارة 2	0.524**		
معامل بيرسون للعبارة 3	0.148	0.193	

(**) معنوية عند 0.01.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

يبين الجدول السابق أن هناك ترابطا بين العبارات المتعلقة بالأسباب المحاسبية لتبني النظام المحاسبي المالي عند درجة (0.01) وهو م يؤكد على تجانسها وتمحورها كلها حول هذا السبب.

السبب الثاني: أسباب مالية.

الجدول (17): معاملات الارتباط بين عبارات السبب الثاني

رقم العبارة / معامل بيرسون	العبارة 4	العبارة 5	العبارة 6
معامل بيرسون للعبارة			

4			
معامل بيرسون للعبارة 5	0.636**		
معامل بيرسون للعبارة 6	0.615**	0.409**	

(**) معنوية عند 0.01.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من الجدول السابق وجود ارتباط قوي بين العبارات الثلاث الأخيرة عند درجة (0.01)، وهو دليل صريح على تناسق هذه العبارات وانسجامها وتمحورها كلها حول الأسباب المالية لتبني النظام المحاسبي المالي.

د. المحور الرابع: أثر النظام المحاسبي المالي الجديد على نواتج التحليل المالي.

وقد تم قياس معامل الارتباط لأثر النظام المحاسبي المالي على نواتج التحليل المالي على النحو التالي:

أثر النظام المحاسبي المالي الجديد على القوائم المالية.

الجدول (18): معاملات الارتباط بين عبارات أثر النظام المحاسبي المالي الجديد على القوائم المالية

رقم العبارة / معامل بيرسون	العبارة 1	العبارة 2
معامل بيرسون للعبارة 1		
معامل بيرسون للعبارة 2	0.543**	

(**) معنوية عند 0.01.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

إن نتائج الجدول أعلاه تبين أن معامل الارتباط بين العبارتين 01 و02 دال عند المستوى (0.01)، ما يدل على وجود ارتباط قوي بين العبارتين، مما يؤكد على أنها منسجمة وتتمحور كلها حول أثر النظام المحاسبي المالي الجديد على القوائم المالية.

أثر النظام المحاسبي المالي الجديد على التقارير المالية الإضافية.

الجدول (19): معاملات الارتباط بين عبارات أثر النظام المحاسبي المالي الجديد على التقارير المالية الإضافية

رقم العبارة / معامل بيرسون	العبارة 3	العبارة 4	العبارة 5
معامل بيرسون للعبارة 3			
معامل بيرسون للعبارة 4	0.400**		
معامل بيرسون للعبارة 5	0.325*	0.266	

(**) معنوية عند 0.01.

(*) معنوية عند 0.05.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول السابق يلاحظ أن كل المعاملات دالة عند مستوى (0.01) أو (0.05) على أقصى حد، مما يدل على أن جميع العبارات المتعلقة بأثر النظام المحاسبي المالي الجديد على التقارير المالية الإضافية صادقة ومرتبطة مع بعضها البعض.

ه. المحور الخامس: دور النظام المحاسبي المالي الجديد في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات.

وقد تم قياس معامل الارتباط لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز كل مبدأ على حدى على النحو التالي:

دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية.

الجدول (20): معاملات الارتباط بين عبارات دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية

رقم العبارة / معامل بيرسون	العبارة 1	العبارة 2	العبارة 3
معامل بيرسون للعبارة 1			
معامل بيرسون للعبارة 2	0.427**		
معامل بيرسون للعبارة 3	0.273	0.279*	

(**) معنوية عند 0.01.

(*) معنوية عند 0.05.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الجدول (20) يلاحظ أن معامل الارتباط بين العبارات (1، 2، 3) لا يقل عن (0.273%)، وهذا يدل على أن جميع العبارات تصب في اتجاه واحد، وهو ما يؤكد صحتها.

دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ حماية حقوق المساهمين.

الجدول (21): معاملات الارتباط بين عبارات دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ حماية حقوق المساهمين

رقم العبارة / معامل بيرسون	العبارة 4	العبارة 5	العبارة 6	العبارة 7
معامل بيرسون للعبارة 4				
معامل بيرسون للعبارة 5	0.440**			
معامل بيرسون للعبارة 6	0.350*	0.577**		
معامل بيرسون للعبارة 7	0.315*	0.282*	0.303*	

(**) معنوية عند 0.01.

(*) معنوية عند 0.05.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه يتضح أن كل المعاملات دالة عند مستوى (0.01) أو (0.05) على أقصى حد، مما يدل على أن جميع العبارات المتعلقة بدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ حماية حقوق المساهمين صادقة ومرتبطة مع بعضها البعض.

دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين.

الجدول (22): معاملات الارتباط بين عبارات دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين

رقم العبارة / معامل بيرسون	العبارة 8	العبارة 9	العبارة 10
معامل بيرسون للعبارة 8			
معامل بيرسون للعبارة 9	0.391**		
معامل بيرسون للعبارة 10	0.249	0.559**	

(**) معنوية عند 0.01.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول (22) يتضح أن هناك ارتباط جد معتبر بين عبارات دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين، وهو ما يدل على أنها متناسقة ومتجانسة فيما بينها.

دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطة.

الجدول (23): معاملات الارتباط بين عبارات دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطة

رقم العبارة / معامل بيرسون	العبارة 11	العبارة 12
معامل بيرسون للعبارة 11		
معامل بيرسون للعبارة 12	0.667**	

(**) معنوية عند 0.01.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

نفس الشيء يقال فيما يخص العبارتين 11 و12 ، فهما مرتبطتان ببعضهما البعض وتتمحوران حول دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطة، وهو ما تؤكده نتائج الجدول السابق والتي تعبر عن ارتباط العبارتين عند مستوى (0.01).

دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

الجدول (24): معاملات الارتباط بين عبارات دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

رقم العبارة / معامل بيرسون	العبارة 13	العبارة 14
معامل بيرسون للعبارة 13		
معامل بيرسون للعبارة 14	0.250	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول (24) أن معامل الارتباط بين العبارتين (13، 14) لا يقل عن (0.250%)، وهذا يدل على أن العبارتين تصبان في نفس الاتجاه، وهو ما يؤكد صحتهما.

دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة:

بما أنه تم تخصيص عبارة واحدة في الاستمارة خاصة بدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة وهي العبارة رقم (15) فإنه من غير المنطقي حساب معامل الارتباط.

4)ثبات أداة الدراسة:

يعرف الثبات على أنه التناسق في نتائج الأداة، وهو يشير إلى مدى قدرة المقياس على الحصول على النتائج نفسها فيما لو أعيد استخدام الأداة ذاتها مرة ثانية، وللتأكد من ثبات أداة الدراسة فقد تم حساب معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (25): معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات محاور الدراسة

محاور الدراسة	معامل ألفا كرونباخ
أسباب تبني حوكمة المؤسسات	0.73
واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر	0.86
دوافع توجه الجزائر للإصلاح المحاسبي	0.71
أثر النظام المحاسبي المالي في التحليل المالي	0.64
دور النظام المحاسبي المالي الجديد في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات	0.87

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

ومن خلال نتائج الجدول السابق يتضح بأن معامل الثبات مرتفع، وهو ما يؤكد صلاحية الأداة للتطبيق الميداني، كما أنه تم حساب معامل ألفا كرونباخ أيضا لكافة محاور الدراسة مجتمعة والذي بلغ (0.76)، وهو ما يبرهن ثبات أداة الدراسة.

المبحث الثالث:عرض البيانات وتحليلها وتفسيرها.

انطلاقا من أهداف وتساؤلات الدراسة التي تم تحديدها مسبقا، فإن الطلبة يسعون جاهدين في هذا الجزء إلى معرفة وتحليل ما تم التوصل إليه ميدانيا، والهدف من ذلك هو التعرف على واقع وأسباب تبني الحوكمة وكذا دوافع الإصلاح المحاسبي ونتائجه على التحليل المالي إلى جانب التعرف على الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي في تعزيز الحوكمة.

وسيتم تحقيق هذه الأهداف من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي دواعي وأسباب تبني حوكمة المؤسسات في واقع عملكم؟
- ما مدى توفر مبادئ حوكمة المؤسسات في الواقع الجزائري؟
- ما هي دوافع توجه الجزائر إلى تبني المعايير المحاسبية الدولية؟
- كيف أثر النظام المحاسبي المالي الجديد في نواتج التحليل المالي؟
- ما الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ الحوكمة في الجزائر؟

وقد تناول الطلبة نتائج الدراسة الميدانية على النحو التالي:

المطلب الأول: أسباب تبني حوكمة المؤسسات

إن الإجابة على التساؤل الأول: ما هي أسباب تبني حوكمة المؤسسات في واقع عملكم؟ تتضمن حساب التكرارات والنسب المئوية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة، والذي يشتمل على خمسة أسباب رئيسية، وفيما يلي سيتم عرض وتحليل كل سبب على حدى، ثم سيتم تناول الأسباب كلها مجتمعة.

1)السبب الأول: إساءة استخدام السلطة

كانت نتائج الإجابات المتعلقة بالسبب الأول و الممثل في العبارات الثلاث الأولى على النحو التالي:

الجدول (26): التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية للسبب الأول

رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			منخفضة	متوسطة	عالية		
1	إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل المسؤولين الإداريين من أجل مكاسب خاصة	ت	5	21	25	2.39	0.66
		%	9.8	41.2	49		
2	مخالفة الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية	ت	5	30	16	2.22	0.61
		%	9.8	58.8	31.4		
3	انتهاك القواعد القانونية بممارسة	ت	13	16	22		

	أنواع معينة من التأثير كالرشوة مثلا	%	25.5	31.4	43.1	2.18	0.81
المتوسط الحسابي العام						2.26	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من نتائج الجدول رقم (26) أن أفراد عينة الدراسة يرون بأنه من بين الأسباب التي أدت لتبني الحوكمة سبب إساءة استخدام السلطة والذي اتضح أنه متوفر وبدرجة متوسطة في الواقع، ودليل ذلك هو متوسط إجاباتهم الحسابي الذي بلغ (2.26) والذي يقع ضمن حدود الفئة الثانية أي مابين (1.67) و(2.34) وهي الخلية التي تمثل العبارة متوسطة، ويتضح من الجدول كذلك تمركز متوسطات العبارتين الثانية والثالثة ضمن الفئة الثانية عكس العبارة الأولى التي كان متوسطها ضمن الفئة الثالثة، حيث تم ترتيب هذه الأسباب تنازليا حسب وجهة نظر أفراد العينة على النحو التالي:

- جاءت العبارة الأولى (إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل المسؤولين الإداريين) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.39) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة الثانية (مخالفة الواجبات الرسمية للمنصب العام) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.22) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة الثالثة (انتهاك القواعد القانونية بممارسة الرشوة مثلا) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (2.18) حسب وجهة نظر أفراد العينة، ويرجع الطلبة ترتيب العبارات بهذا الشكل إلى أن أفراد العينة يرون بأن الرؤساء الذين يكونون في موقع اتخاذ القرارات يستغلون مواقعهم لتحقيق مكاسب شخصية نتيجة عدم وجود سلطة تراقب أداءهم، وكذلك انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين يعزز انتشار الفساد إذ يضطر هؤلاء الموظفين إلى قبول الرشاوى كوسيلة لزيادة رواتبهم المتدنية وتأمين دخل إضافي.

2)السبب الثاني: ضعف أنظمة الرقابة الداخلية

تم تمثيل السبب الثاني بالعبارات الرابعة والخامسة والسادسة، وقد جاءت إجابات أفراد الدراسة فيما يتعلق بهذه العبارات على النحو التالي:

الجدول (27): التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية للسبب الثاني

رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			منخفضة	متوسطة	عالية		
4	ضعف الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة ومحاسبته عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين	ت	5	18	28	2.45	0.67
		%	9.8	35.3	54.9		
5	عدم وجود نظام متكامل للرقابة والمسائلة لاكتشاف الإنحرافات والتجاوزات .	ت	4	22	25	2.41	0.63
		%	7.8	43.1	49		
6	عدم تفعيل أدوار الأطراف المباشرة للإشراف والرقابة .	ت	3	23	25	2.43	0.60
		%	5.9	45.1	49		
المتوسط الحسابي العام						2.43	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول رقم (27) يتضح أن أفراد عينة الدراسة يرون بأنه من دواعي التوجه نحو تطبيق الحوكمة هو ضعف أنظمة الرقابة الداخلية والذي تبين أنه متوفر وبدرجة عالية، إذ

بلغ متوسط إجاباتهم لمدى توفر هذا السبب (2.43) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة أي أعلى من (2.34) والتي تمثل الخلية عالية، وهو دليل على توفر هذا السبب بصورة كبيرة على أرض الواقع، والملاحظ كذلك أن متوسطات إجابات الأفراد المتعلقة بالأسباب التفصيلية لضعف أنظمة الرقابة الداخلية تراوحت ما بين (2.35) و(2.45)، بمعنى أن كل هذه الأسباب متوفرة بصورة عالية حسب وجهة نظرهم على أساس أنها تنتمي كلها إلى الخلية الثالثة أي عالية، مما يؤكد على أن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية هو أحد الأسباب الأساسية لتبني الحوكمة في المؤسسات، حيث تم ترتيب هذه الأسباب تنازليا حسب وجهة نظر أفراد العينة على النحو التالي:

- جاءت العبارة الرابعة (ضعف الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة ومحاسبته عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.45) حسب وجهة نظر أفراد العينة، بسبب عدم قدرة أعضاء مجلس الإدارة على الالتزام بمسؤولياتهم بطريقة فعالة.
- جاءت العبارة السادسة (عدم تفعيل أدوار الأطراف المباشرة للإشراف والرقابة) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.43) حسب وجهة نظر أفراد العينة، ويعود السبب في ذلك إلى الإجراءات المعقدة وغموض التشريعات وتعددها أو عدم العمل بها وكذا انعدام الكفاءات الجيدة للإشراف والرقابة.
- جاءت العبارة الخامسة (عدم وجود نظام متكامل للرقابة والمسائلة لاكتشاف الإنحرافات والتجاوزات) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (2.41) حسب وجهة نظر أفراد العينة، بسبب أن أجهزة الرقابة كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والمؤسسات لا يمارس دوره على أكمل وجه.

3)السبب الثالث: غياب التحديد الواضح للمسؤوليات

تم التعبير عن هذا السبب بالعبارات السابعة والثامنة والتاسعة وقد تم تنظيم إجابات أفراد الدراسة وكذا حساب التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية على النحو التالي:

الجدول (28): التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية للسبب الثالث

رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			منخفضة	متوسطة	عالية		
7	تعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة وأصحاب المصالح .	ت	11	19	21	2.2	0.77
		%	21.6	37.3	41.2		
8	تعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة والمساهمين	ت	18	23	10	1.84	0.73
		%	35.3	45.1	19.6		
9	عدم وجود قواعد تنظيمية تحدد العلاقات بين إدارة المؤسسة وأصحاب المصالح فيها .	ت	14	23	14	2	0.74
		%	27.5	45.1	27.5		
المتوسط الحسابي العام						2.01	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة يعتبرون أن غياب التحديد الواضح للمسؤوليات هو أحد الأسباب المتوفرة بدرجة متوسطة لتبني الحوكمة في المؤسسات، حيث بلغ متوسط رؤيتهم لوجود هذا السبب (2.01) والذي يدخل ضمن الفئة أكبر من (1.67) وأقل من (2.34) أي الفئة الثانية والتي تمثل الخلية متوسط، وهو دليل على أن غياب التحديد الواضح للمسؤوليات يتوفر بصورة متوسطة كسبب لتبني الحوكمة في المؤسسات، وتراوحت متوسطات توفر هذا السبب بالنسبة لأفراد العينة كلها مابين (1.84) و(2.2)، بمعنى أن جميع الأسباب التفصيلية لغياب التحديد الواضح للمسؤوليات تنتمي لنفس الفئة وتدخل بصورة متوسطة في أسباب تبني الحوكمة، وأبرز هذه الأسباب حسب وجهة نظر أفراد العينة تتجسد من خلال موافقتهم على العبارات 07، 08، 09، والتي تم ترتيبها تنازليا حسب وجهة نظرهم على النحو التالي:

- جاءت العبارة السابعة (تعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة وأصحاب المصالح) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.2) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة التاسعة (عدم وجود قواعد تنظيمية تحدد العلاقات بين إدارة المؤسسة وأصحاب المصالح فيها) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة الثامنة (تعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة والمساهمين) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (1.84) حسب وجهة نظر أفراد العينة، ويرجع الطلبة السبب في ذلك إلى عدم وضوح الصلاحيات والسلطات وعدم تناسب الهيكل التنظيمي مع طبيعة العمل وعدم وجود وصف وظيفي واضح كل هذه العوامل ساعدت على تبني الحوكمة لتفادي تضارب المصالح.

4)السبب الرابع: الحاجة إلى الإهتمام بجوانب آداب وسلوكيات المهن

تم التعبير عن السبب الرابع بالعبارات 10، 11، 12 وقد تم تنظيم إجابات أفراد الدراسة وكذا حساب التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية على النحو التالي:

الجدول (29): التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية للسبب الرابع

رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			منخفضة	متوسطة	عالية		
10	عدم تطوير الأدوات والإجراءات المناسبة لخلق بيئة عمل أخلاقية .	ت	7	19	25	2.35	0.71
		%	13.7	37.3	49		
11	عدم الإلتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد .	ت	13	19	19	2.12	0.79
		%	25.5	37.3	37.3		
12	عدم مناقشة المواضيع الأخلاقية.	ت	11	20	20	2.18	0.76
		%	21.6	39.2	39.2		
13	انعدام الإرشادات والضوابط المهنية الكفيلة بالارتقاء بمستوى أخلاقيات المهنة	ت	12	21	18	2.12	0.76
		%	23.5	41.2	35.3		
المتوسط الحسابي العام						2.19	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول رقم (29) يتضح أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن الحاجة للاهتمام بجوانب آداب وسلوكيات المهن من بين أسباب تبني الحوكمة في المؤسسات إذ يجمعون بأن هذا السبب متوفر وبدرجة متوسطة في الواقع، ودليل ذلك هو متوسط إجاباتهم الحسابي الذي بلغ (2.19) والذي يقع ضمن حدود الفئة الثانية أي مابين (1.67) و(2.34) وهي الخلية التي تمثل العبارة متوسطة، ويتضح من الجدول كذلك تمركز متوسطات العبارات 11، 12 و13 ضمن الفئة الثانية عكس العبارة العاشرة التي كان متوسطها ضمن الفئة الثالثة، حيث تم ترتيب هذه الأسباب تنازليا حسب وجهة نظر أفراد العينة على النحو التالي:

- جاءت العبارة العاشرة (عدم تطوير الأدوات والإجراءات المناسبة لخلق بيئة عمل أخلاقية) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.35) حسب وجهة نظر أفراد العينة، نتيجة لانهيار النظام الأخلاقي للأفراد والذي يتمثل بالقيم والتقاليد والعادات الاجتماعية الموروثة واستبدالها بأطر أخلاقية هشة بعيدة عن القيم المعتمدة في المجتمع، وكذلك نتيجة عدم تفعيل دور التدريب العملي لكي يؤدي دوره في توجيه الموظف إلى سبل اكتساب الأخلاقيات الإدارية الحميدة والالتزام بها سلوكيا ومهنيا.

- جاءت العبارة الثانية عشر (عدم مناقشة المواضيع الأخلاقية) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.18) حسب وجهة نظر أفراد العينة، نتيجة غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص.

- جاءت العبارتين الحادية عشر (عدم الإلتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد) والثالثة عشر (انعدام الإرشادات والضوابط المهنية الكفيلة بالارتقاء بمستوى أخلاقيات المهنة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.12) حسب وجهة نظر أفراد العينة، ومرد ذلك هو عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية ومتماسكة وايجابية تؤدي إلى التزام عال والتحلي بأخلاقيات إدارية سامية.

5)<u>السبب الخامس: جذب الاستثمار الأجنبي</u>

تم التعبير عن السبب الخامس بالعبارات الثلاث الأخيرة، وقد تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة وتنظيمها على النحو التالي:

الجدول (30):التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية للسبب الخامس

رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			منخفضة	متوسطة	عالية		
14	من أجل زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم الاستثمار	ت	13	19	19	2.12	0.79
		%	25.5	37.3	37.3		
15	من أجل جعل قرار توجيه الإستثمارات من طرف المؤسسات الأجنبية لصالح المؤسسات الوطنية	ت	19	25	7	1.76	0.68
		%	37.3	49	13.7		
16	حصول المؤسسات الوطنية على موارد مختلفة لرأس المال.	ت	17	25	9	1.84	0.70
		%	33.3	49	17.6		
المتوسط الحسابي العام						1.90	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن جذب الاستثمار الأجنبي متوفر بدرجة متوسطة كأحد الأسباب لتبني الحوكمة في المؤسسات، حيث بلغ متوسط رؤيتهم لوجود هذا السبب (1.90) والذي يدخل ضمن الفئة الثانية أي ما بين (1.67) و(2.34)

والتي تمثل الخلية متوسطة، وهو دليل على أن جذب الاستثمار يتوفر بصورة متوسطة كسبب لتبني الحوكمة في المؤسسات، وتراوحت متوسطات توفر هذا السبب بالنسبة لأفراد العينة كلها مابين (1.76) و(2.12)، بمعنى أن جميع الأسباب التفصيلية لجذب الاستثمار تنتمي لنفس الفئة وتدخل بصورة متوسطة في أسباب تبني الحوكمة ، وأبرز هذه الأسباب حسب وجهة نظر أفراد العينة تتجسد من خلال موافقتهم على العبارات 14، 15 و16، والتي تم ترتيبها تنازليا حسب وجهة نظرهم كما يلي:

- جاءت العبارة الرابعة عشر (من أجل زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم الاستثمار) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.12) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة السادسة عشر (حصول المؤسسات الوطنية على موارد مختلفة لرأس المال) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (1.84) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة الخامسة عشر (من أجل جعل قرار توجيه الإستثمارات من طرف الدول المتقدمة لصالح المؤسسات الوطنية) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (1.76) حسب وجهة نظر أفراد العينة، ويرجع الطلبة السبب في ذلك إلى الحاجة إلى تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية في الشركة ونزاهة تعاملاتها وعدالتها وشفافية المعلومات الصادرة عنها، وكذلك ضرورة تحسين ما تتمتع به المؤسسات من إفصاح في معاملاتها وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة في جميع عمليات الشركة مما يدعم الثقة من جانب المستثمرين سواء المحليين أو الدوليين للاستثمار في هذه المؤسسات وهذا ما ينتج عنه المزيد من الاستقرار لمصادر التمويل.

وانطلاقا من الجداول (26) (27) (28) (29) (30) فإنه يمكن صياغة الجدول (31) والذي يجمع بين كافة الأسباب السابقة الذكر بهدف حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري الكليين.

الجدول (31): التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لأسباب تبني الحوكمة مجتمعة

الأسباب	رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
				منخفضة	متوسطة	عالية		
إساءة استخدام السلطة	1	إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل المسؤولين الإداريين من أجل مكاسب خاصة	ت	5	21	25	2.39	0.66
			%	9.8	41.2	49		
	2	مخالفة الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى تحقيق مكاسب خاصة مادية أو معنوية	ت	5	30	16	2.22	0.61
			%	9.8	58.8	31.4		
	3	انتهاك القواعد القانونية بممارسة أنواع معينة من التأثير كالرشوة مثلا	ت	13	16	22	2.18	0.81
			%	25.5	31.4	43.1		
		المتوسط الحسابي العام					2.26	-
ضعف أنظمة الرقابة الداخلية	4	ضعف الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة ومحاسبته عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين	ت	5	18	28	2.45	0.67
			%	9.8	35.3	54.9		
	5	عدم وجود نظام متكامل للرقابة والمسائلة لاكتشاف الإنحرافات	ت	4	22	25	2.41	0.63
			%	7.8	43.1	49		

		والتجاوزات .						
	6	عدم تفعيل أدوار الأطراف المباشرة للإشراف والرقابة .	ت	3	23	25	2.43	0.60
			%	5.9	45.1	49		
	المتوسط الحسابي العام						2.43	-
غياب التحديد الواضح للمسؤوليات	7	تعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة وأصحاب المصالح .	ت	11	19	21	2.2	0.77
			%	21.6	37.3	41.2		
	8	تعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة والمساهمين	ت	18	23	10	1.84	0.73
			%	35.3	45.1	19.6		
	9	عدم وجود قواعد تنظيمية تحدد العلاقات بين إدارة المؤسسة وأصحاب المصالح فيها	ت	14	23	14	2	0.74
			%	27.5	45.1	27.5		
	المتوسط الحسابي العام						2.01	-
الحاجة للاهتمام بجوانب آداب وسلوكيات المهن	10	عدم تطوير الأدوات والإجراءات المناسبة لخلق بيئة عمل أخلاقية .	ت	7	19	25	2.35	0.71
			%	13.7	37.3	49		
	11	عدم الإلتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد .	ت	13	19	19	2.12	0.79
			%	25.5	37.3	37.3		
	12	عدم مناقشة المواضيع الأخلاقية .	ت	11	20	20	2.18	0.76
			%	21.6	39.2	39.2		
	13	انعدام الإرشادات والضوابط المهنية الكفيلة بالارتقاء بمستوى أخلاقيات المهنة	ت	12	21	18	2.12	0.76
			%	23.5	41.2	35.3		
	المتوسط الحسابي العام						2.19	
جذب الاستثمار الأجنبي	14	من أجل زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم الاستثمار	ت	13	19	19	2.12	0.79
			%	25.5	37.3	37.3		
	15	من أجل جعل قرار توجيه الإستثمارات من طرف المؤسسات الأجنبية لصالح المؤسسات الوطنية	ت	19	25	7	1.76	0.68
			%	37.3	49	13.7		
	16	حصول المؤسسات الوطنية على موارد مختلفة لرأس المال.	ت	17	25	9	1.84	0.70
			%	33.3	49	17.6		
	المتوسط الحسابي العام						1.90	-
	المتوسط الحسابي العام لأسباب تبني الحوكمة						2.15	-

المصدر: من إعداد الطلبة.

يمكن اختصار الجدول السابق في الجدول رقم (32)، والذي يوضح أسباب تبني الحوكمة كما يلي:

الجدول (32):المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسباب تبني الحوكمة

أسباب تبني الحوكمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
إساءة استخدام السلطة	2.26	0.69	2
ضعف أنظمة الرقابة الداخلية	2.43	0.63	1
غياب التحديد الواضح للمسؤوليات	2.01	0.74	4

الحاجة للاهتمام بجوانب آداب وسلوكيات المهن	2.19	0.75	3
جذب الاستثمار الأجنبي	1.90	0.72	5
المتوسط الحسابي العام	2.15	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة.

من الجدول أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أنه هناك أسباب تؤدي إلى تبني الحوكمة على أرض الواقع لكن بدرجة متوسطة، حيث بلغ متوسط رؤيتهم لمدى توفر هذه الأسباب (2.15) والذي يدخل ضمن الفئة الثانية أي ما بين (1.67) و(34.2) والتي تمثل الخلية متوسطة، وهو دليل على أن هناك أسباب متوفرة بدرجة متوسطة تؤدي لتبني الحوكمة في المؤسسات.

وما يتضح أيضا من الجدول السابق، أن هناك أسبابا تؤدي لتبني الحوكمة بدرجة عالية أبرزها تلك المتعلقة بضعف أنظمة الرقابة الداخلية، إذ يجمع أفراد الدراسة على أن ضعف أنظمة الرقابة الداخلية هو السبب الأساسي لتبني الحوكمة، ودليل ذلك هو المتوسط الحسابي لمجموع إجاباتهم والذي بلغ (2.43) والذي ينتمي إلى الفئة أعلى من (2.34) وأقل من (3) وهي الفئة التي تمثل الخلية عالية، وفي المرتبة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة تأتي على الترتيب الأسباب المرتبطة بإساءة استخدام السلطة والإهتمام بجوانب آداب وسلوكيات المهن وغياب التحديد الواضح للمسؤوليات وجذب الإستثمار الأجنبي، حيث يجمع أفراد العينة على أن الأسباب السابقة الذكر تكون بدرجة متوسطة سببا لتبني الحوكمة، حيث بلغت متوسطات رؤيتهم لمدى توفر هذه الأسباب على الترتيب كما يلي: (2.26)، (2.19)، (2.01) و (1.90).وهذه المتوسطات تنحصر ضمن الفئة الثانية أي مابين (67.1) و(2.34)، والتي تمثل الفئة متوسطة.

وعموما فإنه يمكن توضيح مدى توفر كل هذه الأسباب في الواقع الجزائري في الشكل الموالي:

الشكل (10): مدى توفر أسباب تبني الحوكمة في الواقع الجزائري

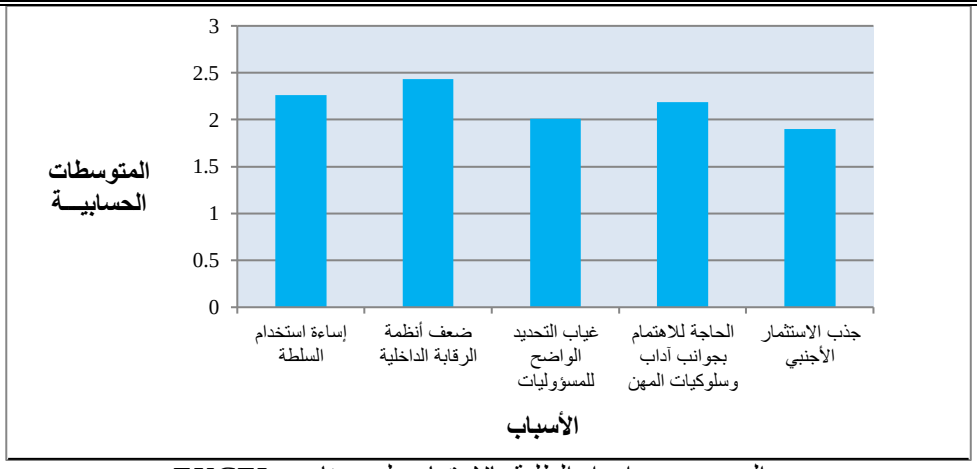

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج EXCEL.

المطلب الثاني: واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر

يتضمن هذا الجزء الإجابة على التساؤل: ما مدى توفر مبادئ حوكمة المؤسسات في الجزائري؟ ولتحقيق ذلك فقد تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة حول محور واقع مبادئ حوكمة المؤسسات، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة حول هذه المبادئ.

1)المبدأ الأول: وجود إطار فعال للحوكمة

تم التعبير عن هذا المبدأ، بالعبارات الثلاث الأولى، وكانت نتائج إجابات الأفراد على النحو التالي:

الجدول (33): التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمبدأ وجود إطار فعال للحوكمة

رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			أبدا	أحيانا	غالبا		
1	ضمان تقسيم المسئوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور .	ت	5	36	10	2.10	0.53
		%	9.8	70.6	19.6		
2	العمل على توفير المتطلبات القانونية والرقابية والعمل على تطبيقها ومتابعة أثرها..	ت	5	31	15	2.20	0.60
		%	9.8	60.8	29.4		
3	تمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية	ت	9	26	16	2.14	0.69
		%	17.6	51	31.4		
المتوسط الحسابي العام						2.14	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول رقم (33) يتضح أن أفراد عينة الدراسة يرون بأنه يوجد أحيانا إطار فعال للحوكمة، ودليل ذلك هو متوسط إجاباتهم الحسابي الذي بلغ (2.14) والذي يقع ضمن حدود الفئة الثانية أي مابين (1.67) و (2.34) وهي الخلية التي تمثل العبارة أحيانا، كما يتضح من نتائج الجدول أن أفراد الدراسة يرون بأن جميع المبادئ التفصيلية لمبدأ وجود إطار فعال

للحوكمة متوفرة هي الأخرى بدرجة أحيانا، حيث تراوحت متوسطات رؤيتهم لمدى توفرها مابين (2.10) و(2.20)، وكلها متوسطات تنتمي إلى الفئة الثانية، لذا فقد تم ترتيب هذه الأسباب تنازليا حسب وجهة نظر أفراد العينة على النحو التالي:

- جاءت العبارة الثانية (العمل على توفير المتطلبات القانونية والرقابية والعمل على تطبيقها ومتابعة أثرها) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.20) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة الثالثة (تمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.14) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة الأولى (ضمان تقسيم المسئوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (2.10) حسب وجهة نظر أفراد العينة، مما سبق يمكن القول بأن أفراد عينة الدراسة يرون بأن المناخ العام لتطبيق الحوكمة غير متوفر بصورة كبيرة على أرض الواقع حيث يرجع الطلبة السبب في ذلك إلى نقص الوعي حول هذا الموضوع وكذا ضعف أنظمة الرقابة.

2)المبدأ الثاني: حماية حقوق المساهمين

تم تمثيل هذا المبدأ بالعبارات الرابعة والخامسة والسادسة، وقد جاءت إجابات أفراد الدراسة فيما يتعلق بهذه العبارات على النحو التالي:

الجدول (34): التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمبدأ حماية حقوق المساهمين

رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			أبدا	أحيانا	غالبا		
4	تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين .	ت	9	23	19	2.20	0.72
		%	17.6	45.1	37.3		
5	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة.	ت	13	17	21	2.16	0.80
		%	25.5	33.3	41.2		
6	يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة	ت	11	27	13	2.04	0.69
		%	21.6	52.9	25.5		
المتوسط الحسابي العام						2.13	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه يتضح أنه يوجد أحيانا مبدأ حماية حقوق المساهمين بالنسبة لأفراد عينة الدراسة، ودليل ذلك هو متوسط إجاباتهم الحسابي الذي بلغ (2.13) والذي يقع ضمن الفئة الثانية أي مابين (1.67) و(2.34) وهي الخلية التي تمثل العبارة أحيانا، كما يتضح من نتائج الجدول أن أفراد الدراسة يرون بأن جميع المبادئ التفصيلية لمبدأ حماية حقوق المساهمين متوفرة بدرجة أحيانا، وهو دليل على توفر هذا المبدأ بصورة متوسطة في الواقع، حيث تراوحت متوسطات إجابات الأفراد المتعلقة بالمبادئ التفصيلية لمبدأ حماية حقوق

المساهمين مابين (2.04) و(2.20)، وكلها متوسطات تنتمي إلى الفئة الثانية، لذا فقد تم ترتيب هذه الأسباب تنازليا حسب وجهة نظر أفراد العينة على النحو التالي:

- نالت العبارة الرابعة (تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين) أعلى متوسط حسابي(2.20) حسب وجهة نظر أفراد العينة وبذلك تأتي أولا من حيث درجة توفرها.
- وجاءت العبارة الخامسة (يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة) في المقام الثاني بمتوسط حسابي مقداره (2.16) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة السادسة (يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.04) حسب وجهة نظر أفراد العينة، مما سبق يمكن القول بأن أفراد عينة الدراسة يرون أن المساهمين يحصلون على حقوقهم بدرجة متوسطة فهناك بعض المؤسسات التي لا تقدم تلك الحقوق على أكمل وجه وخاصة في المؤسسات التي تستغل عدم إلمام المساهم بكافة المعلومات والأمور المتعلقة بها.

3)المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين

تم التعبير عن المبدأ الثالث بالعبارات السابعة والثامنة والتاسعة في المحور الثاني، وقد تم تنظيم إجابات أفراد الدراسة على هذه العبارات وكذا حساب التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية على النحو التالي:

الجدول (35): التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين

رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			أبدا	أحيانا	غالبا		
7	يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي .	ت	12	17	22	2.20	0.80
		%	23.5	33.3	43.1		
8	يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة عادلة ومنتظمة وبسهولة .	ت	7	30	14	2.14	0.63
		%	13.7	58.8	27.5		
9	تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة .	ت	7	22	22	2.29	0.70
		%	13.7	43.1	43.1		
المتوسط الحسابي العام						2.21	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول رقم (35) يتضح أن أفراد عينة الدراسة يرون بأنه يوجد أحيانا مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين، ودليل ذلك هو متوسط إجاباتهم الحسابي الذي بلغ (2.21) والذي يقع ضمن حدود الفئة الثانية أي مابين (1.67) و(2.34) وهي الخلية التي تمثل العبارة أحيانا، كما يتضح من نتائج الجدول أن أفراد الدراسة يرون بأن جميع المبادئ التفصيلية لمبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين متوفرة هي الأخرى بدرجة متوسطة، حيث تراوحت متوسطات رؤيتهم لمدى توفر مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين مابين (2.14) و(2.29)، وكلها متوسطات تنتمي إلى الفئة الثانية، والتي تم ترتيبها تنازليا حسب متوسطها الحسابي على النحو التالي:

- جاءت العبارة الأخيرة (تقدم إدارة الشركة للمساهمين معلومات جيدة وكافية عن اجتماعات الجمعية العامة) في المركز الأول بمتوسط حسابي مقداره (2.29) حسب وجهة نظر أفراد العينة.

- بينما جاءت العبارة الأولى (يتم معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي) في المركز الثاني بمتوسط حسابي مقداره (2.20) حسب وجهة نظر أفراد العينة.

- في حين جاءت العبارة الثانية (يتم حصول المساهمين على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة عادلة ومنتظمة وبسهولة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.14) حسب وجهة نظر أفراد العينة، يلاحظ الطلبة مما سبق أن أفراد عينة الدراسة يرون بأنه لا تتم دائما معاملة كافة المساهمين بالتساوي لأن هناك بعض الحالات التي يتم فيها تفضيل مساهم عن آخر كالعلاقات الشخصية.

4)المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات

تم التعبير عن المبدأ الرابع بالعبارات رقم 10، 11، 12 من المحور الثاني، وقد تم تنظيم إجابات أفراد الدراسة على هذه العبارات وكذا حساب التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية على النحو التالي:

الجدول (36): التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات

رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			أبدا	أحيانا	غالبا		
10	يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية	ت	8	31	12	2.08	0.62
		%	15.7	60.8	23.5		
11	يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم .	ت	10	22	19	2.18	0.74
		%	19.6	43.1	37.3		
12	يتم العمل علي تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء	ت	17	22	12	1.90	0.75
		%	33.3	43.1	23.5		
المتوسط الحسابي العام						2.05	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول رقم (36) يتضح أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن هناك أحيانا مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات في الواقع العملي، ودليل ذلك هو المتوسط الحسابي لأفراد العينة الذي بلغ (2.05) والذي يقع ضمن حدود الفئة الثانية أي مابين (1.67) و(2.34) وهي الخلية التي تمثل العبارة أحيانا، كما يتضح من نتائج الجدول أن أفراد الدراسة يرون بأن جميع المبادئ التفصيلية لمبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات متوفرة هي الأخرى بدرجة متوسطة، حيث تراوحت متوسطات رؤيتهم لمدى توفرها مابين (1.90) و(2.18)، وكلها متوسطات تنتمي إلى الفئة الثانية، لذا فقد تم ترتيب هذه الأسباب تنازليا حسب وجهة نظر أفراد العينة على النحو التالي:

- جاءت العبارة إحدى عشرة (يتم إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عند انتهاك حقوقهم) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.18) حسب وجهة نظر أفراد العينة.

- جاءت العبارة العاشرة (يتم السماح لذوي المصالح بالاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم تجاه التصرفات غير القانونية) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.08) حسب وجهة نظر أفراد العينة.

- جاءت العبارة اثني عشرة (يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (1.90) حسب وجهة نظر أفراد العينة، مما سبق يلاحظ الطلبة أن أفراد العينة يرون بأن المقرضين والمستثمرين والعمال لا يتم تعويضهم أو مكافئتهم عن خدماتهم بشكل كبير لأنه في بعض الأحيان تسعى المؤسسة إلى تحقيق أهدافها على حسابهم.

5)المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

تم تمثيل هذا المبدأ بالعبارتين رقم 13، 14، وقد جاءت إجابات أفراد الدراسة فيما يتعلق بالعبارتين على النحو التالي:

الجدول (37): التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمبدأ الإفصاح والشفافية

رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			أبدا	أحيانا	غالبا		
13	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم .	ت	11	21	19	2.16	0.75
		%	21.6	41.2	37.3		
14	يعتبر الإفصاح والشفافية عقبة أمام عملكم .	ت	15	18	18	2.06	0.81
		%	29.4	35.3	35.3		
المتوسط الحسابي العام						2.11	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول رقم (37) يتضح أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن هناك أحيانا مبدأ الإفصاح والشفافية في الواقع العملي، حيث بلغ متوسط رؤيتهم لمدى استخدام هذا المبدأ (2.11) وهو يدخل ضمن الفئة أكبر من (1.67) وأقل من (2.34) أي الفئة الثانية والتي تمثل الخلية أحيانا، وتراوحت متوسطات توفر هذا المبدأ بالنسبة لأفراد العينة كلها مابين (2.06) و(2.16)، بمعنى أن جميع المبادئ التفصيلية تنتمي لنفس الفئة وتستخدم بصورة متوسطة في الواقع العملي، وأبرز هذه المبادئ حسب وجهة نظر أفراد العينة تتجسد من خلال موافقتهم على العبارتين 13و14، والتي تم ترتيبهما تنازليا على النحو التالي:

- جاءت العبارة الثالثة عشر (يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.16) حسب وجهة نظر أفراد العينة.

- وتلتها العبارة الرابعة عشر (يعتبر الإفصاح والشفافية عقبة أمام عملكم) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.06) حسب وجهة نظر أفراد العينة، وبالتالي يمكن القول بأن أفراد

عينة الدراسة يرون بأنه لا يوجد مستوى عالي من الإفصاح والشفافية على أرض الواقع وهذا لأن هناك بعض المؤسسات لا تقدم للمستخدمين كافة المعلومات المتعلقة بها بهدف حماية سمعتها أو الحفاظ على بقائها.

6)المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة.

تم التعبير عن المبدأ السادس بالعبارات الثلاث الأخيرة، وقد تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة على هذه العبارات وتنظيمها على النحو التالي:

الجدول (38): التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			أبدا	أحيانا	غالبا		
15	يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة مع الحرص علي مصالح الأطراف ذات المصلحة.	ت	5	18	28	2.45	0.67
		%	9.8	35.3	54.9		
16	يقوم مجلس الإدارة بالإشراف علي عملية الإفصاح ووسائل الاتصال.	ت	6	23	22	2.31	0.67
		%	11.8	45.1	43.1		
17	يوفر مجلس الإدارة نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.	ت	9	23	19	2.20	0.72
		%	17.6	45.1	37.3		
المتوسط الحسابي العام						2.32	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة متوفر أحيانا في الواقع، ودليل ذلك هو متوسط إجاباتهم الحسابي الذي بلغ (2.32) والذي يقع ضمن حدود الفئة الثانية أي مابين (1.67) و(2.34) وهي الخلية التي تمثل العبارة أحيانا، ويتضح من الجدول كذلك تمركز متوسطات العبارتين 16 و17 ضمن الفئة الثانية عكس العبارة 15 التي كان متوسطها ضمن الفئة الثالثة والتي تقع ضمن حدود الفئة أي غالبا، حيث تم ترتيب هذه المبادئ تنازليا حسب وجهة نظر أفراد العينة على النحو التالي:

- جاءت العبارة خمسة عشرة(يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.45) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة السادسة عشر (يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عملية الإفصاح ووسائل الاتصال) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.31) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة سبعة عشر (يوفر مجلس الإدارة نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.20) حسب وجهة نظر أفراد العينة، يرجع الطلبة ترتيب العبارات بهذا الشكل إلى أن أفراد العينة يرون بأن مجلس الإدارة يلتزم بكافة مهامه ومسؤولياته المتعلقة بتطبيق القوانين بدرجة

عالية وهذا للحفاظ على حقوق جميع الأفراد، في حين يرون بأن قيامه بمهمة الرقابة متوفر بصورة متوسطة لأنه في بعض الأحيان تحدث اختلالات ناتجة عن عدم المتابعة الجيدة لبعض الأمور.

ومن الجداول (34)،(35)،(36)،(37) و(38) يمكن صياغة الجدول (39) والذي يوضح واقع مبادئ الحوكمة في الجزائر.

الجدول (39): التوزيع التكراري والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمبادئ حوكمة المؤسسات

المبادئ	رقم العبارة	العبارة		الإجابات: أبدا	الإجابات: أحيانا	الإجابات: غالبا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
وجود إطار فعال للحوكمة	1	ضمان تقسيم المسئوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور	ت	5	36	10	2.10	0.53
			%	9.8	70.6	19.6		
	2	العمل على توفير المتطلبات القانونية والرقابية والعمل على تطبيقها ومتابعة أثرها..	ت	5	31	15	2.20	0.60
			%	9.8	60.8	29.4		
	3	تمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية	ت	9	26	16	2.14	0.69
			%	17.6	51	31.4		
		المتوسط الحسابي العام					2.14	-
حماية حقوق المساهمين	4	تتوفر آليات ووسائل تعويضية فعالة لحماية حقوق المساهمين .	ت	9	23	19	2.20	0.72
			%	17.6	45.1	37.3		
	5	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة.	ت	13	17	21	2.16	0.80
			%	25.5	33.3	41.2		
	6	يتم حماية حقوق المساهمين بالإفصاح المحاسبي عن تعاملاتهم الخاصة	ت	11	27	13	2.04	0.69
			%	21.6	52.9	25.5		
		المتوسط الحسابي العام					2.13	-
غياب التحديد الواضح للمسؤوليات	7	تعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة وأصحاب المصالح .	ت	11	19	21	2.2	0.77
			%	21.6	37.3	41.2		
	8	تعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة والمساهمين	ت	18	23	10	1.84	0.73
			%	35.3	45.1	19.6		
	9	عدم وجود قواعد تنظيمية تحدد العلاقات بين إدارة المؤسسة وأصحاب المصالح فيها	ت	14	23	14	2	0.74
			%	27.5	45.1	27.5		
		المتوسط الحسابي العام					2.01	-
الحاجة لاهتمام بجوانب آداب وسلوكيات	10	عدم تطوير الأدوات والإجراءات المناسبة لخلق بيئة عمل أخلاقية .	ت	7	19	25	2.35	0.71
			%	13.7	37.3	49		
	11	عدم الإلتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد .	ت	13	19	19	2.12	0.79
			%	25.5	37.3	37.3		

	12	عدم مناقشة المواضيع الأخلاقية .	ت	11	20	20	2.18	0.76
			%	21.6	39.2	39.2		
	13	انعدام الإرشادات والضوابط المهنية الكفيلة بالارتقاء بمستوى أخلاقيات المهنة	ت	12	21	18	2.12	0.76
			%	23.5	41.2	35.3		
	المتوسط الحسابي العام						2.19	-
جذب الاستثمار الأجنبي	14	من أجل زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم الاستثمار	ت	13	19	19	2.12	0.79
			%	25.5	37.3	37.3		
	15	من أجل جعل قرار توجيه الإستثمارات من طرف الدول المتقدمة لصالح المؤسسات الوطنية	ت	19	25	7	1.76	0.68
			%	37.3	49	13.7		
	16	حصول المؤسسات الوطنية على موارد مختلفة لرأس المال.	ت	17	25	9	1.84	0.70
			%	33.3	49	17.6		
	المتوسط الحسابي العام						1.90	-
	المتوسط الحسابي العام لأسباب تبني الحوكمة						2.15	-

المصدر: من إعداد الطلبة.

وانطلاقا من الجدول السابق فإنه يمكن صياغة الجدول(40)، والذي يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لمبادئ حوكمة المؤسسات.

الجدول (40):المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمبادئ حوكمة المؤسسات

مبادئ حوكمة المؤسسات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
وجود إطار فعال للحوكمة	2.14	0.60	3
حماية حقوق المساهمين	2.13	0.73	4
المعاملة المتساوية للمساهمين	2.21	0.71	2
دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات	2.05	0.70	6
الإفصاح والشفافية.	2.11	0.78	5
مسؤوليات مجلس الإدارة	2.32	0.68	1
المتوسط الحسابي العام	2.16		-

المصدر: من إعداد الطلبة.

من الجدول أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أنه هناك أحيانا مبادئ تقف عليها الحوكمة لتجسيدها بصورة تؤدي إلى تحقيق الغاية منها على أرض الواقع، حيث بلغ متوسط رؤيتهم لمدى توفر هذه المبادئ (2.16) والذي يدخل ضمن الفئة الثانية أي ما بين

(1.67) و(2.34) والتي تمثل الخلية أحيانا، وهو دليل على أن هناك مبادئ متوفرة بدرجة متوسطة تؤدي لتجنب المشاكل الناتجة عن عدم ممارسة الحوكمة.

كما يتضح أيضا من الجدول أن مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة هو المبدأ الأكثر استخداما على أرض الواقع، حيث بلغ متوسط موافقة الأفراد على ذلك (2.32) وهو أعلى متوسط مسجل، ثم بعد ذلك يأتي مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين كثاني مبدأ يتم استخدامه على أرض الواقع، حيث بلغ متوسط رؤية الأفراد لمدى توفر هذا المبدأ (2.21)، في حين تشير النتائج كذلك إلى أن مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة هو من بين المبادئ المستخدمة عمليا على أرض الواقع، بمتوسط حسابي بلغ (2.14) محتلا المركز الثالث، ويأتي رابعا حسب وجهة نظر أفراد الدراسة مبدأ حماية حقوق المساهمين كأحد المبادئ المستخدمة لتجنب المشاكل الناتجة عن عدم ممارسة الحوكمة بمتوسط حسابي بلغ (2.13)، ويأتي بعد ذلك مبدأ الإفصاح والشفافية ودور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات في المرتبتين الأخيرتين بمتوسط حسابي (2.11) و(2.05) على الترتيب.

وعموما فإنه يمكن توضيح مدى توفر كل هذه المبادئ في الواقع الجزائري في الشكل الموالي:

الشكل (11): مدى توفر مبادئ الحوكمة في الواقع الجزائري

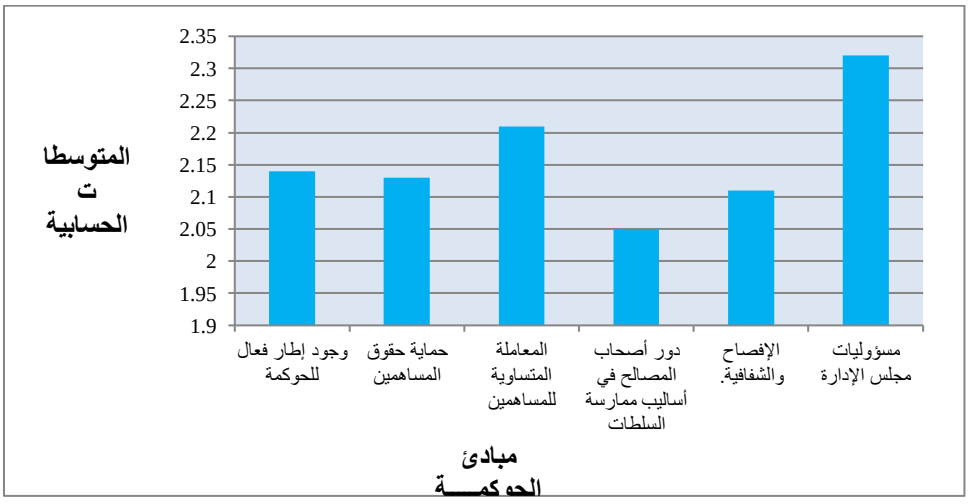

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج EXCEL.

المطلب الثالث: دوافع توجه الجزائر للإصلاح المحاسبي

يهدف هذا الجزء إلى الإجابة على التساؤل الثالث والمتمثل في: ما هي دوافع توجه الجزائر إلى النظام المحاسبي المالي الجديد؟ ولتحقيق هذه الغاية تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة حول

أسباب تبني النظام المحاسبي المالي، والذي يشمل على سببين رئيسيين، يمثل كل سبب بثلاث عبارات، وفيما يلي سيتم عرض وتحليل كل سبب على حدى، ثم سيتم تناولها مجتمعة.

1)السبب الأول: أسباب محاسبية

كانت نتائج الإجابات المتعلقة بالسبب الأول والمتمثل بالعبارات الثلاث الأولى على النحو التالي:

الجدول (41):التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية للسبب الأول

رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			أبدا	أحيانا	غالبا		
1	إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الإنفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر.	ت	0	12	39	2.76	0.42
		%	0	23.5	76.5		
2	إيجاد إطار محاسبي يتميز بمجموعة من الأدوات المهيكلة في شكل مبادئ أساسية مرتبطة مع بعضها البعض، حتى يسمح بالتوحيد والتنسيق المحاسبي، ضمان درجة عالية من الشفافية، و تأمين إمكانية مقارنة المعلومات المالية.	ت	0	13	38	2.75	0.44
		%	0	25.5	74.5		
3	المخطط المحاسبي الوطني يشوبه بعض القصور المفاهيمي والميداني.	ت	0	23	28	2.55	0.50
		%	0	45.1	54.9		
المتوسط الحسابي العام						2.68	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة يرون بأنه توجد غالبا أسباب محاسبية كانت دافعا لتوجه الجزائر إلى النظام المحاسبي المالي، ودليل ذلك هو متوسط إجاباتهم الحسابي الذي بلغ (2.68) والذي يقع ضمن حدود الفئة الثالثة أي مابين (2.34) و(3) وهي الخلية التي تمثل العبارة غالبا، ويتضح من الجدول كذلك تمركز متوسطات العبارات الأولى، الثانية والثالثة ضمن الفئة الثالثة، حيث تم ترتيب هذه الأسباب تنازليا حسب وجهة نظر أفراد العينة على النحو التالي:

- جاءت العبارة الأولى (إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الإنفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.76) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة الثانية (إيجاد إطار محاسبي يتميز بمجموعة من الأدوات المهيكلة في شكل مبادئ أساسية مرتبطة مع بعضها البعض، حتى يسمح بالتوحيد والتنسيق المحاسبي، ضمان درجة عالية من الشفافية، و تأمين إمكانية مقارنة المعلومات المالية) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.75) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة الأخيرة (المخطط المحاسبي الوطني يشوبه بعض القصور المفاهيمي والميداني) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (2.55) حسب وجهة نظر أفراد العينة، وهذا يدل حسب رأي الطلبة على أن أفراد العينة يرون بأن تطبيق معايير محاسبية دولية موحدة هو أحد الأسباب الأساسية التي دفعت الجزائر إلى تبني النظام المحاسبي المالي وهذا

للتماشي مع متطلبات الإنتقال إلى اقتصاد السوق بما يسمح بمقارنة القوائم المالية وكذا بدرجة عالية من الشفافية.

2)السبب الثاني: أسباب مالية.

تم تمثيل السبب الثاني بالعبارات الثلاثة الأخيرة، وقد جاءت إجابات أفراد الدراسة فيما يتعلق بهذه العبارات على النحو التالي:

الجدول (42):التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية للسبب الثاني

رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			أبدا	أحيانا	غالبا		
4	إعداد معايير محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية بهدف إعداد تقارير مالية متجانسة.	ت	1	18	32	2.61	0.53
		%	2	35.3	62.7		
5	توحيد القوائم المالية ونوعيتها إذ يجب أن يتم إعدادها لتقديمها للمستثمرين والمقرضين ومختلف الأطراف المستخدمة لها، من أجل إعطاء الثقة في التعامل لهؤلاء المتعاملين.	ت	2	15	34	2.63	0.56
		%	3.9	29.4	66.7		
6	الحاجة إلى معلومات مالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الإقتصادية وعلى مستوى المتعاملين معها.	ت	1	19	31	2.59	0.53
		%	2	37.3	60.8		
المتوسط الحسابي العام						2.61	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول السابق يتضح أن أفراد عينة الدراسة يرون بأنه توجد غالبا أسباب مالية كانت دافعا لتوجه الجزائر إلى النظام المحاسبي المالي، ودليل ذلك هو متوسط إجاباتهم الحسابي الذي بلغ (2.61) والذي يقع ضمن حدود الفئة الثالثة أي مابين (2.34) و(3) وهي الخلية التي تمثل العبارة غالبا، ويتضح من الجدول كذلك تمركز متوسطات العبارات 04، 05 و06 ضمن حدود الفئة الثالثة، حيث تم ترتيبها تنازليا حسب وجهة نظر أفراد العينة على النحو التالي:

- جاءت العبارة الخامسة (توحيد القوائم المالية ونوعيتها إذ يجب أن يتم إعدادها لتقديمها للمستثمرين والمقرضين ومختلف الأطراف المستخدمة لها، من أجل إعطاء الثقة في التعامل لهؤلاء المتعاملين) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.63) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة الرابعة (إعداد معايير محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية بهدف إعداد تقارير مالية متجانسة) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.61) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة الأخيرة (الحاجة إلى معلومات مالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الإقتصادية وعلى مستوى المتعاملين معها) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (2.59) حسب وجهة نظر أفراد العينة، يرجع الطلبة السبب في هذا الترتيب إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن توحيد القوائم المالية وضرورة الإستجابة للمعايير المحاسبية الدولية هو من الأسباب الرئيسية لتبني النظام المحاسبي المالي في

الجزائر لهذا جاءت العبارتين الخامسة والرابعة على الترتيب في المركز الأول والثاني، ثم جاءت العبارة السادسة بعدهما على اعتبار أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية سوف يضمن حتما تقديم معلومات مالية ذات جودة.

وانطلاقا من الجدولين رقم (41) و(42) فإنه يمكن صياغة الجدول الموالي والذي يوضح أسباب تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي.

الجدول (43):المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسباب توجه الجزائر للنظام المحاسبي المالي

أسباب توجه الجزائر للنظام المحاسبي المالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
أسباب محاسبية	2.68	0.45	1
أسباب مالية	2.61	0.54	2
المتوسط الحسابي العام	2.64	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة.

من الجدول أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أنه هناك غالبا أسباب أدت لتبني الجزائر النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط رؤيتهم لمدى توفر هذه الأسباب (2.64) والذي يدخل ضمن الفئة الثالثة أي ما بين (2.34) و(3) والتي تمثل الخلية غالبا، وما يتضح أيضا من الجدول السابق، أن هناك غالبا أسبابا محاسبية كانت هي الدافع للإصلاح المحاسبي، إذ يجمع أفراد الدراسة على أن الأسباب المحاسبية هي السبب الأساسي للإصلاح المحاسبي، ودليل ذلك هو المتوسط الحسابي لمجموع إجاباتهم والذي بلغ (68.2) والذي ينتمي إلى الفئة الثالثة وهي الفئة التي تمثل الخلية غالبا.

وفي المرتبة الثانية تأتي الأسباب المالية كأحد الأسباب لتوجه الجزائر النظام المحاسبي المالي، حيث توضح النتائج أنه هناك غابا أسباب مالية كانت السبب لتبني النظام المحاسبي المالي، فقد بلغ متوسط إجماع أفراد الدراسة على ذلك بـ (2.61).

وعموما فإنه يمكن توضيح مدى توفر كل هذه الدوافع في الواقع الجزائري في الشكل الموالي:

الشكل (12): مدى توفر دوافع تبني النظام المحاسبي المالي

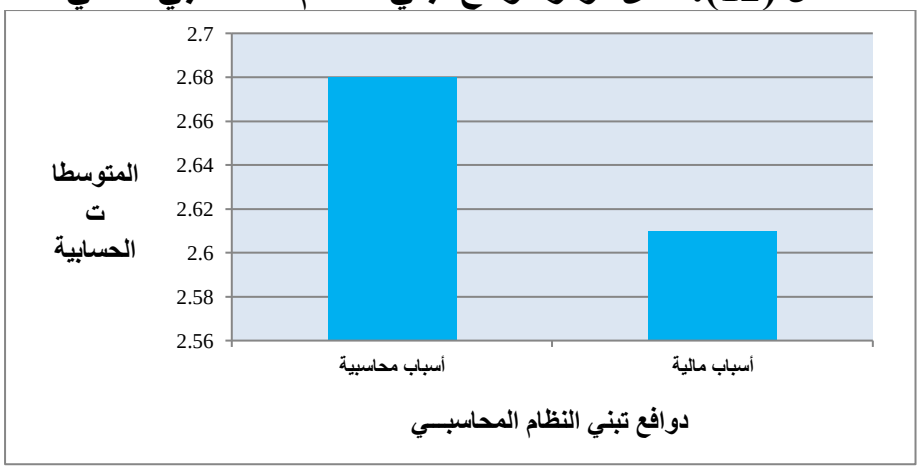

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج EXCEL.

المطلب الرابع: أثر النظام المحاسبي المالي في التحليل المالي

إن الإجابة على التساؤل الرابع: كيف انعكس تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على نواتج التحليل المالي؟ تتضمن حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد المجتمع المدروس وقد كانت نتائج هذه الحسابات كالتالي:

1)الأثر على القوائم المالية.

تم التعبير عن النوع الأول من التأثير، بالعبارتين الأولى والثانية، وكانت نتائج إجابات الأفراد على العبارتين على النحو التالي:

الجدول (44): التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للأثر على القوائم المالية

رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			أبدا	أحيانا	غالبا		
1	أصبح الإفصاح في قوائم مالية إضافية مرفقة للقوائم المعدة وفقا لمعايير المحاسبة المتفق عليها دوليا .	ت	1	14	36	2.69	0.51
		%	2	27.5	70.6		
2	أصبحت الميزانية توفر المعلومات المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة .	ت	1	19	31	2.59	0.53
		%	2	37.3	60.8		
المتوسط الحسابي العام						2.64	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من الجدول أعلاه أن للنظام المحاسبي المالي غالبا أثار على القوائم المالية من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ متوسط رؤيتهم لمدى تحقق هذه الآثار(2.64)، وهو متوسط يقع ضمن حدود الفئة الثالثة أي مابين (2.34) و (3) وهي الخلية التي تمثل العبارة غالبا، ويتضح من الجدول كذلك تمركز متوسط العبارتين 01 و02 ضمن حدود الفئة الثالثة، حيث كان ترتيبها تنازليا حسب وجهة نظرهم على النحو التالي:

- جاءت العبارة الأولى (أصبح الإفصاح في قوائم مالية إضافية مرفقة للقوائم المعدة وفقا لمعايير المحاسبة المتفق عليها دوليا) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.69) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة الثانية (أصبحت الميزانية توفر المعلومات المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.59) حسب وجهة نظر أفراد العينة، ويرجع الطلبة سبب هذا الترتيب إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن النظام المحاسبي المالي جاء بالدرجة الأولى كضرورة حتمية فرضتها المؤسسات الأجنبية على الدولة من أجل التوحيد المحاسبي وتسهيل المعاملات فيما بينها، وبالتالي أصبح من اللازم إتباع المعايير المحاسبية الدولية وتطبيق التعديلات التي جاءت بها والتي من بينها تلك الخاصة بالإفصاح في القوائم المالية.

2)الأثر على التقارير الإضافية

تم التعبير عن الأثر على التقارير الإضافية، بالعبارات الثلاثة الأخيرة، وكانت نتائج إجابات الأفراد على العبارتين على النحو التالي:

الجدول (45): التوزيع التكراري والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للأثر على التقارير الإضافية

رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			أبدا	أحيانا	غالبا		
3	المعلومات التي تقدمها التقارير القطاعية هي معلومات إضافية مهمة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية .	ت	3	23	25	2.43	0.60
		%	5.9	45.1	49		
4	أصبح من الممكن إدراك قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال التقرير المالي المرحلي لفترة أقل من سنة مالية.	ت	5	16	30	2.49	0.67
		%	9.8	31.4	58.8		
5	تكوين صورة أوضح وأدق عن الاستدانة التي تعتمد عليها المؤسسة .	ت	4	16	31	2.53	0.64
		%	7.8	31.4	60.8		
المتوسط الحسابي العام						2.48	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (45) أن للنظام المحاسبي المالي غالبا أثار على التقارير المالية الإضافية من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ متوسط رؤيتهم لمدى تحقق هذه الآثار (2.48)، وهو متوسط يقع ضمن حدود الفئة الثالثة أي مابين (2.34) و(3) وهي الخلية التي تمثل العبارة غالبا، ويتضح من الجدول كذلك تمركز متوسطات العبارات 03، 04 و05 ضمن حدود الفئة الثالثة، حيث كان ترتيبها تنازليا حسب وجهة نظرهم على النحو التالي:

- جاءت العبارة الخامسة (تكوين صورة أوضح وأدق عن الاستدانة التي تعتمد عليها المؤسسة) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.53) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة الرابعة (أصبح من الممكن إدراك قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال التقرير المالي المرحلي لفترة أقل من سنة مالية) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.49) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- في حين جاءت العبارة الثالثة (المعلومات التي تقدمها التقارير القطاعية هي معلومات إضافية مهمة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.43) حسب وجهة نظر أفراد العينة، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن التقارير المالية الإضافية سواء التقرير المالي المرحلي أو التقارير القطاعية تقدم معلومات مهمة ومفيدة لمستخدميها لأنها توفر معلومات لفترات مرحلية خلال السنة المالية بما يسمح لهم بتتبع وضعية المؤسسة طيلة تلك الفترة.

وانطلاقا من الجدولين رقم (44) و(45) فإنه يمكن صياغة الجدول الموالي والذي يوضح آثار النظام المحاسبي المالي على نواتج التحليل المالي.

الجدول (46): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لآثار النظام المحاسبي المالي على نواتج التحليل المالي

آثار النظام المحاسبي المالي على نواتج التحليل المالي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
الأثر على القوائم المالية	2.64	0.52	1

الأثر على التقارير الإضافية	2.48	0.63	2
المتوسط الحسابي العام	2.56	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة.

يتضح من الجدول أعلاه أن للنظام المحاسبي المالي غالبا أثار على نواتج التحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ متوسط رؤيتهم لمدى تحقق هذه الآثار (56.2)، وهو متوسط يقع ضمن حدود الفئة الثالثة أي مابين (2.34) و(3) وهي الخلية التي تمثل العبارة غالبا،كما يرون كذلك أن متوسط رؤيتهم لأثر النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية بلغ (2.64) بينما بلغ متوسط أثره على التقارير المالية الإضافية (48.2).

وعموما فإنه يمكن توضيح مدى تأثير النظام المحاسبي المالي على نواتج التحليل المالي في الواقع الجزائري في الشكل الموالي:

الشكل (13): مدى توفر أثر النظام المحاسبي المالي على نواتج التحليل المالي

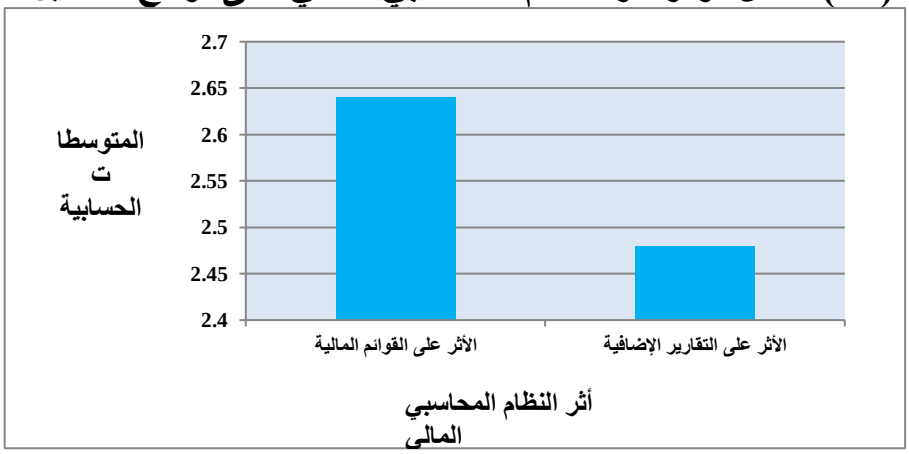

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج EXCEL.

المطلب الخامس: دور النظام المحاسبي المالي الجديد في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات

يتضمن هذا الجزء الإجابة على التساؤل: ما الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي في الحوكمة؟ ولتحقيق ذلك فقد تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة ، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة حول هذا الدور.

1)دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية

تم التعبير عن دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الإفصاح والشفافية بالعبارات الثلاث الأولى وكانت نتائج إجابات الأفراد على النحو التالي:

الجدول (47): التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية

رقم العبارة	العبارة	الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		منخفضة	متوسطة	عالية		

1	توفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة .	ت	3	17	31	2.55	0.61
		%	5.9	33.3	60.8		
2	ضمان تطبيق المعايير المحاسبية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.	ت	4	20	27	2.45	0.64
		%	7.8	39.2	52.9		
3	جلب الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام مستعمليها على المستويين الوطني والدولي .	ت	2	23	26	2.47	0.57
		%	3.9	45.1	51		
المتوسط الحسابي العام						2.49	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول رقم (47) يتضح أن أفراد الدراسة يرون بأنه يوجد بصورة عالية دور للنظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ الحوكمة مرتبط بمبدأ الإفصاح والشفافية، إذ بلغ متوسط إجاباتهم لمدى توفر هذا الدور (2.49) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة أي أعلى من (2.34) والتي تمثل الخلية عالية، وهو دليل على توفر هذا الدور بصورة كبيرة على أرض الواقع، والملاحظ كذلك أن متوسطات إجابات الأفراد المتعلقة بالأدوار التفصيلية دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية تراوحت ما بين (45.2) و(2.55)، بمعنى أن كل هذه الأدوار متوفرة بصورة عالية حسب وجهة نظرهم على أساس أنها تنتمي كلها إلى الخلية الثالثة أي عالية، مما يؤكد على أن تحقيق النظام المحاسبي المالي للإفصاح والشفافية يعتبر من الأدوار الأساسية التي يقوم بها لتعزيز الحوكمة، حيث تم ترتيب هذه الأدوار تنازليا حسب وجهة نظر أفراد العينة على النحو التالي:

- جاءت العبارة الأولى (توفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.55) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة الثالثة (جلب الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام مستعمليها على المستويين الوطني والدولي) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.47) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة الثانية (ضمان تطبيق المعايير المحاسبية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (2.45) حسب وجهة نظر أفراد العينة، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن علاقة المؤسسة بالمتعاملين معها سواء المحليين أو الأجانب تتحدد بمدى قدرتها على تقديم معلومات مالية مفصلة ودقيقة تسمح لهم باتخاذ القرارات المناسبة، وأن الاعتماد على المعاير المحاسبية الدولية يمنح ثقة أكبر خاصة للمتعاملين الأجانب.

2)<u>دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ حماية حقوق المساهمين</u>

تم التعبير عن دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ حماية حقوق المساهمين بالعبارات رقم 04،05،06،07 وكانت نتائج إجابات الأفراد على النحو التالي:

الجدول (48): التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ حماية حقوق المساهمين

رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			منخفضة	متوسطة	عالية		
4	زيادة ثقة المساهمين في المؤسسة وحماية حقوقهم .	ت	7	19	25	2.35	0.71
		%	13.7	37.3	49		
5	يسمح للمساهمين بمتابعة أموالهم في المؤسسة.	ت	6	19	26	2.39	0.69
		%	11.8	37.3	51		
6	يطلع المساهمون علي جميع العمليات الرئيسية والهامة التي تقوم بها الشركة.	ت	8	21	22	2.27	0.72
		%	15.7	41.2	43.1		
7	يوفر البيانات المالية للتقارير المالية الخارجية التي تخدم المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة في اتخاذ القرارات	ت	3	22	26	2.45	0.61
		%	5.9	43.1	51		
المتوسط الحسابي العام						2.36	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة يرون بأن هناك دور للنظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ الحوكمة مرتبط بمبدأ حماية حقوق المساهمين متوفر بصورة عالية، إذ بلغ متوسط إجاباتهم لمدى توفر هذا الدور (2.36) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة أي ما بين (2.34) و(3) والتي تمثل الخلية عالية، وهو دليل على توفر هذا الدور بصورة كبيرة على أرض الواقع، والملاحظ كذلك تمركز متوسطات العبارات الرابعة والخامسة والسابعة ضمن حدود الفئة الثالثة، على عكس العبارة السادسة التي كان متوسطها ضمن الفئة الثانية، ويرجع الطلبة ذلك إلى:

- جاءت العبارة السابعة (يوفر البيانات المالية للتقارير المالية الخارجية التي تخدم المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة في اتخاذ القرارات) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.45) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة الخامسة (يسمح للمساهمين بمتابعة أموالهم في المؤسسة) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.39) حسب وجهة نظر أفراد العينة.
- جاءت العبارة الرابعة (زيادة ثقة المساهمين في المؤسسة وحماية حقوقهم) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (2.35) حسب وجهة نظر أفراد العينة.

- جاءت العبارة السادسة (يطلع المساهمون علي جميع العمليات الرئيسية والهامة التي تقوم بها الشركة) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.27) حسب وجهة نظر أفراد العينة، ويرجع الطلبة ذلك إلى أن أفراد عينة الدراسة يركزون على أن النظام المحاسبي المالي يهتم كثيرا بالبيانات والمعلومات المالية المفصح عنها في الكشوفات المالية وكذلك بأن تكون ذات مصداقية وشفافية أكبر حتى تعطي للمساهمين ثقة وقدرة على اتخاذ القرارات.

3)دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين.

تم التعبير عن دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين بالعبارات رقم 08، 09، 10 في المحور الأخير، وقد تم تنظيم إجابات أفراد الدراسة على هذه العبارات وكذا حساب التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية على النحو التالي:

الجدول (49): التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين

رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			منخفضة	متوسطة	عالية		
8	يخدم المساهمين سواء الأكثرية أو الأقلية في تحديد حصة كل فئة منهم من أرباح المؤسسة.	ت	6	23	22	2.31	0.67
		%	11.8	45.1	43.1		
9	يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات تتمتع بالصدق والشفافية وعدم التحيز لأي طرف من أصحاب المصالح .	ت	6	23	22	2.31	0.67
		%	11.8	45.1	43.1		
10	يسمح بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين دون تفضيل مساهم عن آخر.	ت	6	25	20	2.27	0.66
		%	11.8	49	39.2		
المتوسط الحسابي العام						2.29	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (49) أن النظام المحاسبي المالي يساهم بشكل متوسط في تعزيز مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين، حيث بلغ متوسط رؤية أفراد العينة لوجود هذا الدور (2.29) والذي يدخل ضمن الفئة أكبر من (1.67) وأقل من (2.34) أي الفئة الثانية والتي تمثل الخلية متوسطة، وهو دليل على أن تعزيز النظام المحاسبي المالي للمعاملة المتساوية للمساهمين يتوفر بصورة متوسطة كدور للنظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ الحوكمة في المؤسسات، وتراوحت متوسطات توفر هذا الدور بالنسبة لأفراد العينة كلها مابين (2.27) و(2.31)، بمعنى أن جميع الأدوار التفصيلية لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ تنتمي لنفس الفئة وتدخل بصورة متوسطة كدور للنظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ الحوكمة في المؤسسات، وأبرز هذه الأدوار حسب وجهة نظر أفراد العينة تتجسد من خلال موافقتهم على العبارات 08، 09 و10 والتي تم ترتيبها تنازليا حسب وجهة نظرهم على النحو التالي:

- جاءت العبارتين الثامنة (يخدم المساهمين سواء الأكثرية أو الأقلية في تحديد حصة كل فئة منهم من أرباح المؤسسة) والتاسعة (يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات تتمتع بالصدق والشفافية وعدم التحيز لأي طرف من أصحاب المصالح) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.31) حسب وجهة نظر أفراد العينة.

- جاءت العبارة العاشرة (يسمح بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين دون تفضيل مساهم عن آخر) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.27) حسب وجهة نظر أفراد العينة، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن النظام المحاسبي المالي يضمن بشكل غير مباشر المعاملة المتساوية للمساهمين من خلال تركيزه على ضرورة الإفصاح عن كافة المعلومات المالية لجميع الأطراف الفاعلة.

4)دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات.

تم التعبير عن دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات بالعبارتين رقم 11 و12 وكانت نتائج إجابات الأفراد على النحو التالي:

الجدول (50): التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات

رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			منخفضة	متوسطة	عالية		
11	يسهل على أصحاب المصالح عملية مراقبة الحسابات .	ت	7	11	33	2.51	0.73
		%	13.7	21.6	64.7		
12	يشجع على التعاون بين المؤسسة وأصحاب المصالح.	ت	8	25	18	2.20	0.69
		%	15.7	49	35.3		
المتوسط الحسابي العام						2.35	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه يتضح أن أفراد الدراسة يرون بأن هناك دور للنظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ الحوكمة مرتبط بمبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات متوفر بصورة عالية، إذ بلغ متوسط إجاباتهم لمدى توفر هذا الدور (35.2) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة أي ما بين (2.34) و(3) والتي تمثل الخلية عالية، وهو دليل على توفر هذا الدور بصورة كبيرة على أرض الواقع، والملاحظ كذلك تمركز متوسط العبارة الحادية عشرة ضمن الفئة الثالثة على عكس العبارة الثانية عشرة التي كان متوسطها ضمن الفئة الثانية، ويرجع الطلبة السبب في ذلك إلى:

- جاءت العبارة الحادية عشرة (يسهل على أصحاب المصالح عملية مراقبة الحسابات) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.51) حسب وجهة نظر أفراد العينة، في حين جاءت العبارة الثانية عشر (يشجع على التعاون بين المؤسسة وأصحاب المصالح) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.20) حسب وجهة نظر أفراد العينة، ويعود السبب في ذلك إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن النظام المحاسبي المالي يساعد بدرجة كبيرة في الرقابة على الحسابات لأنه يتضمن تعديلات جديدة فيما يخص عملية الإفصاح عن مختلف العمليات، تضمن شفافية وثقة أكبر.

5)دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

تم تمثيل دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ضمن المحور الأخير بالعبارات رقم 13و 14 وكانت نتائج إجابات الأفراد على النحو التالي:

الجدول (51): التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			منخفضة	متوسطة	عالية		
13	يساعد مجلس الإدارة في القيام بمهامه المتعلقة بنظم المحاسبة وإعداد التقارير المالية	ت	3	23	25	2.43	0.60
		%	5.9	45.1	49		
14	يجعل الكشوفات المالية تضبط تحت مسؤولية المسيرين .	ت	6	21	24	2.35	0.68
		%	11.8	41.2	47.1		
المتوسط الحسابي العام						2.39	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (51) أن أفراد الدراسة يرون بأن النظام المحاسبي المالي دورا يساهم بصورة عالية في تعزيز مبادئ الحوكمة مرتبط بمسؤوليات مجلس الإدارة، إذ بلغ متوسط إجاباتهم لمدى توفر هذا الدور (2.39) وهو متوسط يقع ضمن الفئة الثالثة أي أكبر من (2.34) وأقل من (3) والتي تمثل الخلية عالية، وهو دليل على أن هذا الدور متوفر بصورة كبيرة على أرض الواقع، والملاحظ كذلك أن متوسطات إجابات الأفراد المتعلقة بالدورين التفصيليين لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة تراوحت ما بين (2.35) و(2.43)، بمعنى أن كل هذه الأدوار متوفرة بصورة كبيرة حسب وجهة نظرهم على أساس أنها تنتمي كلها إلى الخلية الثالثة أي عالية، مما يؤكد على أن تعزيز النظام المحاسبي المالي لدور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات يعتبر من الأدوار الأساسية التي يقوم بها لتعزيز الحوكمة، حيث تم ترتيب هذه الأدوار تنازليا حسب وجهة نظر أفراد العينة على النحو التالي:

- جاءت العبارة الثالثة عشر (يساعد مجلس الإدارة في القيام بمهامه المتعلقة بنظم المحاسبة وإعداد التقارير المالية) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (2.43) حسب وجهة نظر أفراد العينة.

- جاءت العبارة الرابعة عشر (يجعل الكشوفات المالية تضبط تحت مسؤولية المسيرين) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (2.35) حسب وجهة نظر أفراد العينة، وهذا لأن أفراد عينة الدراسة يرون بأن النظام المحاسبي المالي اهتم بتنظيم المحاسبة وكذا بالقوائم المالية حيث خصص لكل منهما فصل في مضمونه.

6)دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة.

تم تمثيل دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة ضمن المحور الأخير بالعبارات رقم 14 و15 وكانت نتائج إجابات الأفراد على النحو التالي:

الجدول (52): التكرارات والنسب المؤوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة

رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
			منخفضة	متوسطة	عالية		
15	الأخذ بعين الإعتبار الضوابط القانونية التي يجب الإلتزام بها دون استثناء ومهما كانت طبيعة وحجم نشاط المؤسسة	ت	4	27	20	2.31	0.61
		%	7.8	52.9	39.2		
المتوسط الحسابي العام						2.31	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه يتضح أن النظام المحاسبي المالي يلعب دورا في تعزيز مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة بصورة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأفراد العينة حول مدى توفر هذا الدور (2.31) والذي يدخل ضمن الفئة أكبر من (1.67) وأقل من (2.34) أي الفئة الثانية والتي تمثل الخلية متوسطة، ومعنى ذلك أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن النظام المحاسبي المالي يساهم في تعزيز حوكمة المؤسسات بشكل متوسط من حيث الجانب القانوني، وهو ما تؤكده العبارة 15 (الأخذ بعين الإعتبار الضوابط القانونية التي يجب الإلتزام بها دون استثناء ومهما كانت طبيعة وحجم نشاط المؤسسة).

الجدول (53): التوزيع التكراري والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات

الدور	رقم العبارة	العبارة		الإجابات			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
				منخفضة	متوسطة	عالية		
دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية	1	توفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة	ت	3	17	31	2.55	0.61
			%	5.9	33.3	60.8		
	2	ضمان تطبيق المعايير المحاسبية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.	ت	4	20	27	2.45	0.64
			%	7.8	39.2	52.9		
	3	جلب الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام مستعمليها على المستويين الوطني والدولي .	ت	2	23	26	2.47	0.57
			%	3.9	45.1	51		
		المتوسط الحسابي العام					2.49	-
دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ حماية حقوق المساهمين	4	زيادة ثقة المساهمين في المؤسسة وحماية حقوقهم .	ت	7	19	25	2.35	0.71
			%	13.7	37.3	49		
	5	يسمح للمساهمين بمتابعة أموالهم في المؤسسة.	ت	6	19	26	2.39	0.69
			%	11.8	37.3	51		
	6	يطلع المساهمون علي جميع العمليات الرئيسية والهامة التي تقوم بها الشركة.	ت	8	21	22	2.27	0.72
			%	15.7	41.2	43.1		
	7	يوفر البيانات المالية للتقارير المالية	ت	3	22	26		

		الخارجية التي تخدم المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة في اتخاذ القرارات	%	5.9	43.1	51	2.45	0.61
	المتوسط الحسابي العام						2.36	-
دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين	8	يخدم المساهمين سواء الأكثرية أو الأقلية في تحديد حصة كل فئة منهم من أرباح المؤسسة.	ت	6	23	22	2.31	0.67
			%	11.8	45.1	43.1		
	9	يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات تتمتع بالصدق والشفافية وعدم التحيز لأي طرف من أصحاب المصالح .	ت	6	23	22	2.31	0.67
			%	11.8	45.1	43.1		
	10	يسمح بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المساهمين دون تفضيل مساهم عن أخر.	ت	6	25	20	2.27	0.66
			%	11.8	49	39.2		
	المتوسط الحسابي العام						2.29	-
دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات	11	يسهل على أصحاب المصالح عملية مراقبة الحسابات .	ت	7	11	33	2.51	0.73
			%	13.7	21.6	64.7		
	12	يشجع على التعاون بين المؤسسة وأصحاب المصالح.	ت	8	25	18	2.20	0.69
			%	15.7	49	35.3		
	المتوسط الحسابي العام						2.35	-
دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ مسؤوليات	13	يساعد مجلس الإدارة في القيام بمهامه المتعلقة بنظم المحاسبة وإعداد التقارير المالية	ت	3	23	25	2.43	0.60
			%	5.9	45.1	49		
	14	يجعل الكشوفات المالية تضبط تحت مسؤولية المسيرين .	ت	6	21	24	2.35	0.68
			%	11.8	41.2	47.1		
	المتوسط الحسابي العام						2.39	-

دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ وجود إطار فعال لحوكمة	15	الأخذ بعين الإعتبار الضوابط القانونية التي يجب الإلتزام بها دون استثناء ومهما كانت طبيعة وحجم نشاط المؤسسة	ت	4	27	20	2.31	0.61
			%	7.8	52.9	39.2		
	المتوسط الحسابي العام						2.31	-
	المتوسط الحسابي العام لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ الحوكمة						2.36	-

المصدر: من إعداد الطلبة.

وانطلاقا من الجدول السابق فإنه يمكن صياغة الجدول(54)، والذي يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات.

الجدول (54): التوزيع التكراري والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات

دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ الحوكمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية	2.49	0.60	1
دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ حماية حقوق المساهمين	2.36	0.68	3
دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين	2.29	0.66	6
دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات	2.35	0.71	4
دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	2.39	0.64	2
دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة	2.31	0.61	5
المتوسط الحسابي العام	2.36	-	-

المصدر: من إعداد الطلبة.

من الجدول أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن النظام المحاسبي المالي يساهم في تعزيز مبادئ الحوكمة في المؤسسات بدرجة عالية، حيث بلغ متوسط رؤيتهم لمدى توفر هذا الدور (2.36) والذي يدخل ضمن الفئة الثالثة أي ما بين (2.34) و(3) والتي تمثل الخلية عالية.

وما يتضح أيضا من الجدول السابق، أن النظام المحاسبي المالي يساهم بدرجة عالية في تعزيز مبادئ الحوكمة فأبرزها تلك المتعلقة بمبدأ الإفصاح والشفافية، إذ يجمع أفراد الدراسة على أن تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية هو الدور الرئيسي الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي، ودليل ذلك هو المتوسط الحسابي لمجموع إجاباتهم والذي بلغ (2.49) والذي ينتمي إلى الفئة أعلى من (2.34) وأقل من (3) وهي الفئة التي تمثل الخلية عالية، وفي المرتبة الثانية والثالثة والرابعة يأتي على الترتيب الدور المرتبط بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة حماية حقوق المساهمين دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات، حيث يجمع أفراد العينة على أن الأدوار السابقة الذكر للنظام المحاسبي المالي في تعزيز الحوكمة تتوفر بدرجة عالية، حيث بلغت متوسطات رؤيتهم لمدى توفرها على الترتيب كما يلي: (2.39)، (2.36)، و(2.35) وهذه المتوسطات تنحصر ضمن الفئة الثالثة أي مابين (34.2) و(3)، والتي تمثل الفئة عالية، ثم يأتي في المرتبة الخامسة والسادسة على الترتيب الدور المرتبط بمبدأ وجود إطار فعال للحوكمة، ومبدأ المعاملة المتساوية للمساهمين، حيث يجمع أفراد العينة على أن الدورين السابقين للنظام المحاسبي المالي في تعزيز الحوكمة تتوفر بدرجة متوسطة حيث بلغت متوسطات رؤيتهم لمدى توفرهما على الترتيب كما يلي: (2.31) و(2.29) وهذه المتوسطات تنحصر ضمن الفئة الثانية أي مابين (1.67) و(2.34)، والتي تمثل الفئة متوسطة.

وعموما فإنه يمكن توضيح مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ الحوكمة في الواقع الجزائري في الشكل الموالي:

الشكل (14):مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ الحوكمة في الواقع الجزائري

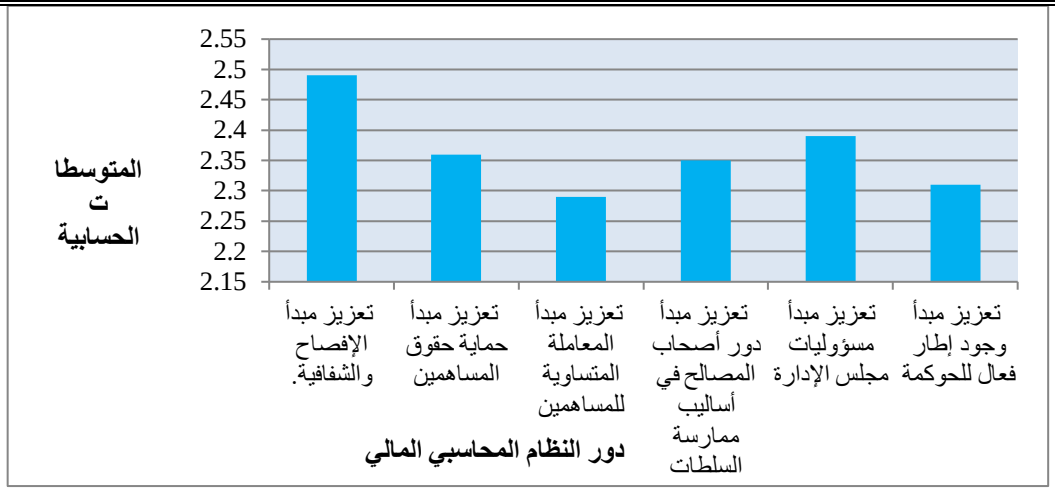

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على برنامج EXCEL.

خلاصة الفصل:

انطلاقا مما جاء في الفصل الأخير ومن خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية تبين أن أغلب أفراد مجتمع الدراسة هم من الرجال حيث بلغت نسبتهم (64.7%) مقابل ما نسبته (35.3 %) من النساء كما تبين من تحليل الفئات العمرية لأفراد مجتمع الدراسة تمركز أغلبهم ضمن الفئة العمرية الثانية، أي مابين 30 و39 سنة، وتبين كذلك أن أكثر من نصف أفراد مجتمع الدراسة هم من ذوي المستوى التعليمي الجامعي أي ما نسبته (62.7 %) الأمر الذي جعل الدراسة أكثر مصداقية، وأن (31.4%) من إجمالي أفراد الدراسة يشغلون وظيفة محاسب.

واتضح كذلك أن أفراد مجتمع الدراسة على دراية بالأسباب التي أدت لتبني الحوكمة من طرف المؤسسات، حيث كانت هذه الأسباب مرتبة تنازليا وحسب مدى توفرها من وجهة نظرهم على النحو التالي: ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، إساءة استخدام السلطة، الحاجة

للاهتمام بجوانب آداب وسلوكيات المهن، غياب التحديد الواضح للمسؤوليات وأخيرا جذب الاستثمارات الأجنبية، كما أن أفراد الدراسة يدركون جيدا أهمية تطبيق وتجسيد الحوكمة على أرض الواقع لتفادي النزاعات الناتجة عن عدم أخذ مبادئها بعين الإعتبار، حيث يرى أغلبهم أن ترتيب هذه المبادئ حسب وجهة نظرهم كان على النحو التالي: الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، حماية حقوق المساهمين، دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات، وجود إطار فعال للحوكمة وأخيرا المعاملة المتساوية للمساهمين.

كما أن بروز النظام المحاسبي المالي في الواقع الجزائري منذ فترة لا تعتبر كافية لتطبيقه بالصورة التي وجدت لأجله إلا أن أفراد الدراسة على وعي تام بالأسباب التي دفعت لتبنيه من طرف الجزائر، حيث كان ترتيب أفراد العينة لهذه الأسباب على النحو التالي: أسباب محاسبية في المرتبة الأولى لتليها في المرتبة الثانية الأسباب المالية، كما أنهم يدركون بأن للنظام المحاسبي المالي أثار على نواتج التحليل المالي بحيث كان الأثر على القوائم المالية أكبر منه على التقارير المالية الإضافية، إلا أن أهم نتيجة تم التوصل إليها في هذا الفصل هي أن أفراد الدراسة يدركون تماما الدور الكبير الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي في تعزيز مبادئ الحوكمة في الواقع الجزائري، ونظرا لأهمية هذا الدور فإنه تم التوصل إلى أن أفراد عينة الدراسة حريصون على ضرورة تهيئة الظروف اللازمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي لما له من أهمية في تعزيز حوكمة المؤسسات.

الخاتمة:

تتضمن الخاتمة حوصلة أو خلاصة عامة عن ما تم تناوله في موضوع البحث، والإجابة على الإشكاليات المطروحة، ثم استخلاص النتائج وتقديم الاقتراحات والتوصيات.

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعا يشكل أهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد والمجتمع ككل، فالجزائر ونتيجة للظروف التي مرت بها منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا حاولت القيام بالعديد من الإصلاحات والتي مست المحيط الاقتصادي للمؤسسة والتي حاولت من خلالها المرور إلى اقتصاد السوق، كما تحاول الجزائر تهيئة نفسها لما سينجر عن اندماجها في الاقتصاد العالمي، الذي تزيد تكلفته يوم بعد يوم ومن أسباب ذلك أن موضوع الحوكمة بمختلف الآليات التي تستعملها ترتبط بعدة متغيرات، المراجعة، المحاسبة ومدى تكيفها مع المعايير الدولية، إضافة إلى درجة تطور الأسواق المالية....الخ.

ومن هذه المتغيرات كان للنصيب المحاسبي في هذه المرحلة النصيب الأوفر بعدما أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يساير هذه التحولات، وذلك بعد أن أصبحت المعلومة المحاسبية والمالية أداة هامة في اتخاذ القرارات لعدة أطراف داخل المؤسسة وخارجها وعلى رأسهم المستثمرين والدائنين والتي لا يلبيها لهم المخطط المحاسبي الوطني بالشكل المناسب، فكان التحول نحو النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية والتي تعمل على توفير معلومة مالية مفهومة وشفافة وموثوق بها وقابلة للمقارنة حتى على الصعيد الدولي، كما تتطلب هذه المعايير حد أدنى من الإفصاح والذي من المفروض أن يفي بحاجيات جميع الأطراف ذات العلاقة مع المؤسسة.

لذا فقد ركزت هذه الدراسة على التعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى تبني النظام المحاسبي المالي، وكذلك آثاره على نتائج التحليل المالي، وكل هذا بغية التعرف على دوره في تعزيز مبادئ الحوكمة في المؤسسات وذلك لاعتبار أن النظام المحاسبي المالي يحقق درجة عالية من الإفصاح والشفافية وكذا يقدم معلومات مالية دقيقة وصادقة تفيد مستخدميها في اتخاذ القرارات المناسبة، أضف إلى ذلك أنها تتميز بالحياد وعدم التحيز لأي طرف من الأطراف ذات العلاقة وهذا ما يساهم في التقليل من تضارب المصالح بين المؤسسة والمساهمين أو بين المؤسسة وأصحاب المصالح الأخرى، وقد أصبح هذا الموضوع يشغل بال العديد من الكتاب والباحثين لمعرفة المزيد عنه، حيث حدد الطلبة في أهداف الدراسة محاولته للتعرف على دوافع تبني النظام المحاسبي المالي وأهم آثاره على نواتج التحليل المالي، وكذلك هدفت الدراسة إلى تحديد مدى مساهمته في تعزيز الحوكمة.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد حاول الطلبة في الجانب النظري تناول مفهوم وأهمية حوكمة الشركات أولا من خلال التعريف بها من وجهة نظر بعض الكتاب العرب والأجانب وكذا أسباب ظهورها بشيء من التفصيل حيث حاول الطلبة حصر كافة الأسباب التي جاءت في الدراسات النظرية التي تناولها الموضوع، ومن ثم اختيار أهمها لإجراء الدراسة عليها، ثم تم التطرق فيما بعد إلى الركائز التي تقوم عليها، الأطراف المعنية بها، ومراحل تطبيقها، كما تم توضيح أهم المتطلبات اللازمة لتطبيق الحوكمة، وهذا من خلال عرض المبادئ الأساسية الخاصة بها في ظل توفر الظروف المناسبة سواء كانت داخلية أو خارجية.

وتم التطرق في جزء آخر إلى التحليل المالي في ظل المعاير المحاسبي الدولية، حيث تناول الطلبة في البداية عموميات حول التحليل المالي ثم التعرف على المعايير الحاسبية الدولية من حيث النشأة والأهداف وهذا بهدف التعرف على أهم العناصر التي جاءت بها.

وفي الجزء الأخير من الجانب النظري تم التطرق إلى واقع تبني الحوكمة في الجزائر وهذا بهدف التعرف على أول ظهور لها، وكذلك توضيح وشرح النظام المحاسبي المالي والتطرق إلى أهم الأسباب التي أدت إلى تبنيه، بالإضافة إلى إبراز دوره في تفعيل حوكمة المؤسسات.

وأخيرا فقد تم تدعيم الجانب النظري بدراسة ميدانية شملت ذوي الاختصاص من محاسبين وأكاديميين المتواجدين بولاية قالمة، وهي تهدف إلى التعرف على أسباب وواقع تبني الحوكمة ودوافع تبني النظام المحاسبي المالي و آثاره على نواتج التحليل المالي، وكذا معرفة مدى مساهمته في تعزيز مبادئ الحوكمة في المؤسسات.

وانطلاقا مما سبق فإن أهم نتائج الدراسة تتجسد فيما يلي:

1) تمت الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة والمتمثل في: ما مدى مساهمة التحليل المالي القائم على المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات الجزائرية؟ حيث تم التوصل إلى أن التحليل المالي القائم على النظام المحاسبي المالي يساهم بدرجة كبيرة ومباشرة في تعزيز مبادئ الحوكمة في المؤسسات، حيث يوفر النظام المحاسبي المالي البيئة المناسبة التي يتطلبها تطبيق الحوكمة في المؤسسات.

ومن خلال نتائج الدراسة كذلك توصل الطلبة إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية التي تم طرحها مسبقا وذلك على النحو التالي:

2) حوكمة المؤسسات هي مزيج من القانون والتنظيم والممارسات المناسبة والطوعية والتي تمكن الشركات من الأداء بفعالية، وهي لم تظهر عشوائيا أو نتيجة الصدفة ولكنها نتيجة لمجموعة من الأسباب، أهمها ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، إساءة استخدام السلطة، الحاجة للاهتمام بجوانب آداب وسلوكيات المهن،...الخ.

3) حوكمة المؤسسات تتحقق من خلال تطبيق مجموعة من المبادئ تتمثل في وجود إطار فعال للحوكمة، حماية حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية للمساهمين، دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات، الإفصاح والشفافية ومسؤوليات مجلس الإدارة، وهي تتوفر بشكل متوسط في الجزائر حيث نجد أنه أحيانا فقط يتم تطبيقها وليس دائما.

4) النظام المحاسبي المالي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها، فهو لم يطبق عشوائيا أو نتيجة الصدفة وإنما جاء نتيجة مجموعة من الأسباب، منها المحاسبية كإيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير المحاسبية الدولية في ظل الإنتقال إلى اقتصاد السوق، كذلك بعض القصور المفاهيمي والميداني الذي كان يشوب المخطط المحاسبي الوطني...الخ، ومنها الأسباب المالية كتوحيد القوائم المالية ونوعيتها والحاجة إلى معلومات مالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الإقتصادية وعلى مستوى المتعاملين معها وغيرها.

5) إن مضمون النظام المحاسبي المالي جاء بمجموعة من التعديلات والإضافات على نواتج التحليل المالي وخاصة فيما يتعلق بالقوائم المالية، حيث أصبح الإفصاح في قوائم مالية

إضافية وهي قائمة تدفقات الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة، كذلك أصبح الإفصاح ضمن الملاحق والإيضاحات التفسيرية المتممة للقوائم المالية.

6)يلعب التحليل المالي القائم على النظام المحاسبي المالي دورا مهما في تعزيز مبادئ الحوكمة وخاصة مبدأ الإفصاح والشفافية، حيث أنه يوفر معلومات مالية دقيقة ذات مصداقية، بدرجة عالية من الإفصاح والشفافية، ذات جودة كبيرة، بالإضافة إلى أنها تتميز بالحياد وعدم التحيز لأي طرف من مستخدميها مما يقلل من تعارض المصالح بينهم وبين المؤسسة.

من خلال هذا البحث يمكن استخلاص النتائج العامة التالية:

1)يعد إتباع الأسلوب الجيد لتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات من الدعائم الأساسية في رفع الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية، وجذب الاستثمارات للمؤسسات والاقتصاد بشكل عام.

2)يحقق إتباع القواعد والمبادئ السليمة لحوكمة المؤسسات قدرا ملائما من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل للحفاظ على حقوقهم، وخاصة حائزي أقلية الأسهم.

3)تعد المعلومات المحاسبية والمالية من بين أهم المحددات لدرجة الحوكمة المؤسسات فجودتها دليل على الموثوقية والمصداقية في البيانات المالية التي يتم عرضها مما يعزز الشفافية والثقة لدى جميع الأطراف.

4)أهمية الإفصاح المحاسبي والشفافية في تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات في الأسواق العالمية بشكل عام، وفي الجزائر بشكل خاص، وهو ما ستكون له آثار إيجابية خصوصا على الأسواق المالية والبورصات، وتنعكس آثاره على الاقتصاد من جهة وتحسين إدارة وكفاءة المؤسسات وزيادة في قدرتها التنافسية من جهة أخرى.

5)تهدف المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية إلى مساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية، بتوفير معلومة مالية شفافة وتتمتع بالثقة اللازمة ومقبولة عالميا عن وضعية وأداء المؤسسات.

6)يتوافق النظام المحاسبي المالي في الجزائر إلى حد بعيد مع معايير المحاسبة الدولية والمعلومة المالية وبالأخص في إطاره التصوري.

7)معايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية تكون فعالة أكثر بوجود بيئة اقتصادية ملائمة.

8)الاتجاه نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعلومة المالية يفتح المجال لإصلاحات أخرى لا تقل أهمية عن معايير المحاسبية الدولية لتوفير البيئة المناسبة لتطبيقها بشكل جيد وسليم.

وعلى ضوء هذه الإجابات فإنه يمكن تأكيد صحة كافة فرضيات الدراسة والتي تمثلت فيما يلي:

- حوكمة المؤسسات ليست من القضايا العشوائية ولا هي وليدة الصدفة، وإنما حدثت نتيجة لأسباب محددة.
- إن تبني مبادئ الحوكمة في أي بلد لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان ذلك يتم في مناخ وبيئة تضمن تطبيق تلك المبادئ، وهذا ضمن الأطر القانونية والتنظيمية التي تضمن التطبيق الجيد لها.
- تبني النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر كان لأسباب محاسبية وأخرى مالية.

- النظام المحاسبي المالي الجديد لم يأتي بتعديلات فقط وإنما جاء بإضافات جديدة خاصة فيما يخص القوائم المالية.
- النظام المحاسبي المالي الجديد يوفر معلومات مالية مفصلة ودقيقة وتتميز بالحياد وعدم التحيز لأي طرف من مستخدميها مما يقلل من تضارب المصالح.

من خلال تحليل نتائج الدراسة فإنه يمكن تقديم الاقتراحات الآتية:

1) الإسراع في تحضير المؤسسات وممارسو المحاسبة وإقامة التربصات للإطارات المحاسبية، بشكل يضمن التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي.
2) العمل على تطوير بورصة الجزائر وتفعيل دورها في الحياة الاقتصادية للمؤسسات وكذا المساهمة في تأهيل الأفراد لإدارة المؤسسات من خلال التعاون مع المعاهد والمؤسسات المتخصصة والتدرج في التأهيل حتى تتمكن إدارة السوق من الوصول إلى مؤهلات معترف بها، يتم على أساسها ترشيح المؤهلين لعضوية المؤسسات المساهمة.
3) إصدار قوانين تنص على تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات بالنسبة للمؤسسات التي تتداول أسهمها في البورصة وعدم الاكتفاء بميثاق لا يعلم بوجوده إلا القليل.
4) ضرورة تحديد واجبات مراقب الحسابات على أساس فهم واضح لطبيعة وأهداف وظيفة المراجعة في المجتمع، وتعديل توقعات المجتمع عن طريق سبل الاتصال الفعال وزيادة وعي وثقافة الرأي العام بوظيفة المحاسبة والمراجعة وأهدافها.
5) المشاركة الفعالة في عقد ندوات ومؤتمرات حول موضوع حوكمة المؤسسات، ودراسة الجوانب التطبيقية والواقعية للمؤسسات الجزائرية، خاصة المقيدة في البورصة.

- **أفاق البحث:**

نظرا للظروف المحيطة بالعمل والتي حالت دون التعمق أكثر بكل ماله علاقة بالموضوع، سواء من حيث الوقت أو المراجع وحجم البحث، وكذا قصد التحكم أكثر في الموضوع فقد اقتصرت الدراسة على الجانب النظري والمفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية وأهميتها بالنسبة لحوكمة المؤسسات الجزائرية دون الخوض بالتفصيل في الواقع القانوني والاقتصادي الجزائري وتأثيراتها على تطبيق مبادئ الحوكمة، وعليه يمكن الإشارة إلى المواضيع التالية والتي يمكن أن تكون مواضيع للبحث في المستقبل:

- مدى فاعلية تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات في ظل غياب سوق مالي نشط في الجزائر.
- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأطراف الفاعلة مع المؤسسة.
- أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في تنشيط السوق المالي.
- أهمية تطبيق المعايير الدولية للمراجعة في تعزيز حوكمة المؤسسات.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1) بالغة العربية:

1)إبراهيم أحمد سيد، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركة عبر الوطنية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010.

2)إبراهيم فريد، إدارة الحكم والعولمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2006.

3)أحمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

4)أحمد التيجاني بلعروسي، النظام المحاسبي المالي، دار هومة، الجزائر، 2010.

5)أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم مراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

6)أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الدولية وعولمة أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

7)أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، 2005.

8)ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2003.

9)جان بولس، كميل حبيب، أخلاقيات الأعمال في علم متغير، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان،2007.

10) جون سوليفان وآخرون، حوكمة الشركات في القرن الحادي العشرون، ترجمة سمير كريم، مركز المشروعات الدولية الخاصة، الطبعة الثالثة، واشنطن، 2003.

11) حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسيني راضي، حوكمة المصارف وأثرها في الأداء والمخاطر، دار اليازوري، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

12) حسين القاضي، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية، عمان، 2000.

13) حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، الطبعة الثانية، عمان، 2001.

14) حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، دار الوراق، الطبعة الثانية، عمان، 2011.

15) خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2000.

16) خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، دار إثراء، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

17) خلدون إبراهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي،دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن، 2001.

18) رياض نظير، محمد الشحات، إدارة محافظةالاوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، بدون دار ومكان النشر، 2007.
19) طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
20) طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات(المفاهيم، المبادئ، التجارب)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
21) طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، قطاع عام،خاص و مصارف، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية،2007.
22) عبد العظيم حمدي، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008.
23) عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2004.
24) عبيد سعد المطيري، مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة، تحديات وقضايا معاصرة، دار المريخ، الرياض، 2004.
25) عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي-اتجاهات معاصرة- ، دار اليازوري، الأردن، 2008.
26) عدنان حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2007.
27) عطا الله وارد خليل وآخرون، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الحرية، القاهرة، 2008.
28) علاء فرحان طالب، إيمان شبعان المشهداني، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
29) فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، دار جليس الزمان، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
30) لجنة النشر م ص ز ع، النظام المحاسبي المالي، الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2010.
31) محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005.
32) محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
33) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان، 2008.
34) محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006.
35) محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد، الأردن، 2008.
36) محمد علي حيدر بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار حامد للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، 2007
37) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

38) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

39) محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر،2009.

40) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل، الطبعة الثانية، الأردن، 2006.

41) محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.

42) مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011.

43) منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، 2005.

44) هشام وليام، أخلاقيات منظمات العمال، ترجمة عبد الحكم احمد الخزامي، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005.

45) هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

46) هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.

2) باللغة الأجنبية:

47) Bernard Raffournier, Les Normes Comptables Internationales (IFRS/IAS), économica, 3ème Edition, Paris, 2006.

48) Collection Gestion, Le Système Comptable Financier (S.C.F), Pages Bleues Internationales, Algérie, 2008.

49) Collection Gestion, Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Les Pages Bleues Internationales, Alger, 2008.

50) Jean-Jacqnes Julian, Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Exercices et cas d'applications, 2éme édition, Lup Foucher, Paris, 2007.

51) Maillet Baudrier, Ale Manh**,** "Normes Comptables Internationales IAS /IFRS", Edition Berti, Alger, 2007.

52) Richard Bertrand, " La Dynamique Du Gouvernement D'entreprise", Edition Organisation, Paris,2003.

ثانيا: مذكرات وأطروحات

53) إبراهيم إسحاق نسمان، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.

54) أمال مهاوة، إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة وجبائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 20110.
55) بوعلام صالحي، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2010.
56) حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
57) رتيبة قداش، متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية وعلاقته بحوكمة الشركات، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2012.
58) رياض زلاسي، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية " دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية "،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
59) زكريا بالهوان، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات البيانات المحاسبية والمالية للمؤسسة الإقتصادية ،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة ومالية ،جامعة منتوري ، قسنطينة، 2011.
60) عبد الحميد حسياني، أهمية الإنتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية كإطار لتفعيل حوكمة الشركات، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010.
61) عدنان عبد المجيد، عبد الرحمان قباجة، اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص الفلسفة في التمويل، جمعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008.
62) يوسف أرشيد حبيب العازمي، أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي، مذكرة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012.

ثالثا: المجلات

63) أحمد زغدار، محمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الباحث، العدد السابع، 2010.
64) حاج قويدر قورين، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة الشلف، الجزائر، 2012.
65) سعاد شعابنية، سعدان آسيا، النظام المالي المحاسبي كضرورة لتعزيز حوكمة المؤسسات الوطنية الجزائرية، مجلة إكونوميات للعلوم المالية والمصرفية، العدد السادس عشر، حلب، 2011.

66) عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر.
67) عبد الرزاق جبار، الإلتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر.
68) محمد رمزي جودي، إصلاح النظام المحاسبي المالي للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، جامعة بسكرة، ديسمبر، 2009.
69) نبيل حمادي، أثر تبني المؤسسات الجزائرية للحوكمة على جودة المراجعة المالية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد السادس، جامعة المدية، مارس، 2012.

رابعا: الملتقيات

70) عمار بالعادي، رضا جاوحدو، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة أم البواقي، الجزائر، 7و8 ديسمبر، 2010.
71) بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية،الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة :التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13،14 ديسمبر،2011.
72) حاج قويدر قورين، الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،07-08 ديسمبر 2010.
73) حاج قويدر قورين وآخرون، تأهيل قطاع السوق المالي كمدخل لتدعيم تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 9و10 نوفمبر 2011.
74) حسين بن الطاهر، محمد بوطلاعة، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06و07ماي 2012.
75) زين الدين بروش، دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، ملتقى حول حوكمة الشركات كآلية لمعالجة الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 6و7ماي، 2012.
76) زينب حجاج، مريم تواتي، اثر التوافق المحاسبي في المعالجة المحاسبية للتثبيتات بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و14 ديسمبر، 2011.
77) عاشور كتوش، النظام المحاسبي المالي: إطاره العام، آثاره وانعكاسات تطبيقه، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة

والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و14 ديسمبر، 2011.
78) عبد الغني دادن، عبد الوهاب دادن، المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي حسب معيار IAS 32-39 وحول الصنف الأول والخامس، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، 29 و30 نوفمبر، 2011.
79) العربي تيقاوي، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و14 ديسمبر، 2011.
80) علي بودلال، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و14 ديسمبر، 2011.
81) عمر شريقي، دور أهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف،21،20أكتوبر، 2009.
82) لطفي طيبي ، طلبة عادل، وآخرون، إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي وفق مستجدات معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و14 ديسمبر، 2011.
83) مرزوقي مرزقي، مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي، الملتقى العلمي الدولي الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة باجي مختار، عنابة، 29و30 نوفمبر، 2011.
84) مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، فعالية و أداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية لمعالجة الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 6و7 ماي 2012.
85) مسعود دراوسي، محمد الهادي ضيف الله، مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية للمحاسبة (قياس وتقييم لبنود القوائم المالية)، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و14 ديسمبر، 2011.
86) مليكة زغيب، سوسن زيرق، دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 06-07 ماي 2012.
87) مهدي شوقي، بوحفص رواني، نظام حوكمة الشركات وسيلة لإنشاء القيمة وتحسين نجاعة الأداء في المؤسسات الإقتصادية لتحقيق التميز المستديم، الملتقى الوطني الثاني

حول تسيير المؤسسة تحت عنوان المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والتميز، الجزء الأول، 26و27نوفمبر،2007.

88) نعيمة يحياوي وحكيمة بوسلمة، دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية لمعالجة الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 6و7 ماي 2012.

89) نور الدين حامد، فطيمة ساسي، دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري للقطاع الخاص الجزائري، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07ماي 2012.

خامسا: مواقع الإنترنيت

90) http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/07/

91) http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/cgt/cgt13_ar.pdf

92) www.jps-dir – com /forum/fotum.poste .asp?tid

93) http://www.oecd.org/corporate/ca/

ملخص الدراسة:

اكتست الحوكمة في السنوات الأخيرة الكثير من الأهمية منذ انفجار الأزمات المالية المتعاقبة وإفلاس العديد من الشركات بسبب ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، انتشار التلاعب المالي والإداري وعدم الأخذ بعين الاعتبار آداب وسلوكيات المهنة بالإضافة إلى غياب التحديد الواضح للمسؤوليات، وهو ما أدى إلى نشوء الحاجة إلى وسيلة تعيد الثقة في التقارير والكشوف المالية، وتضمن جودتها ومصداقيتها وذلك من خلال تطبيق الحوكمة.

وكغيرها من الدول، تسعى الجزائر إلى تطبيق الحوكمة وبلوغ هذه الجودة في المعلومات التي تنشرها مؤسساتها كخطوة منها للتكامل مع الاقتصاد العالمي، لتحقيق ذلك قامت بإعداد النظام المحاسبي المالي واعتماد هيئة محاسبية جديدة ذات مرجعية دولية تتمثل في المعايير المحاسبية الدولية، وذلك لتقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية من مثيلتها الدولية في إطار تحقيق الحوكمة.

حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد يساهم بدرجة عالية في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات الوطنية، وذلك لا يتم إلا بالاعتماد على مجموعة من الآليات والتشريعات والمعايير لتحضير البيئة المناسبة لتطبيق مثل هذا النظام، ويعد تطبيق المعايير المحاسبية التي تتمتع بالجودة العالية من بين أهم تلك المتطلبات التي على المؤسسات الجزائرية التكيف معها.

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي، النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية، حوكمة المؤسسات.

SUMMARY

Assumed governance in recent years, a lot of importance since the outbreak of the financial crises successive bankruptcy of many companies because of weak internal control systems, the spread of manipulation of financial, administrative and not taking into account the ethics and behavior of the profession as well as the absence of clear delineation of responsibilities, which led to the emergence of the need for a re- confidence in financial statements and reports, and ensure the quality and credibility, through the application of governance.

Like other states, seeks Algeria to the application of corporate governance and the attainment of this quality in the information published by the institutions step of integration with the global economy, to achieve this, the preparation of the accounting system and financial adoption environment new accounting with international reference is to international accounting standards, and to bring forward the accounting practice Algerian counterparts in the context of achieving international governance.

Showed the field study that the application of the accounting system the new fiscal contributes to a high degree in the promotion of the principles of governance of national institutions, and it can only be based on a set of mechanisms and legislation and standards for the preparation of an appropriate environment for the application of such a system, and is the application of accounting standards which have high quality of the most important those requirements that the Algerian institutions to adapt.

Keywords:

Financial analysis, financial accounting system, accounting standards international, corporate governance.